

الباب الثالث

المدينة في دول الشرق الأوسط

obeikandi.com

الفصل الثامن

من المدينة العتيقة الى المدينة الحديثة : نظرة تاريخية

من الشرق الاوسط ظهرت أقدم وأعرق المراكز الحضرية التي عرفها العالم . فما تزال نشاهد كوكبة من المدن القديمة ابتداء من وادى النيل بمصر الى منطقة ما بين النهرين في العراق . واذا كان الفتح الاسلامي قد أضاف الى رصيد الشرق الاوسط مدنا جديدة ، الا أنه قد منح المدن القديمة مزيدا من النمو والازدهار . وبينما كانت المدن العربية تتناضل من أجل البقاء خلال العصور الوسطى ، كانت المدن الاسلامية في الشام والعراق ومصر وايران تلعب أدوارا سياسية وثقافية ودينية واقتصادية حاسمة ، الى الحد الذي يجعلنا نذهب الى أن الاسلام يعد - بحق - دين المدن . واذا كان ماكس فيبر Weber قد أوضح في كتاباته⁽¹⁾ الدور الذي لعبته البروتستانتية في نشأة الرأسمالية وما صاحبها من ظواهر (كالتصنيع والتحضّر) ، فاننا ما نزال بحاجة الى دراسة متعمقة للعلاقة بين الاسلام والتحضّر . فخلال فترة التوسع الاسلامي أسهمت المدن الاسلامية في تطوير ونشر « ثقافة حضرية » بكل ما ينطوى عليه هذا التعبير من معان⁽²⁾ . وقد يختلف المؤرخون وعلماء الاجتماع حول تحديد معالم الحياة الحضرية في المدن الاسلامية المبكرة ، لكنني أعتقد أن حدة هذا الاختلاف قد تخف اذا ما تعلق الامر بالعلاقة السببية بين الاسلام والتحضّر الحضري .

إن دراسة المدن الاسلامية المبكرة تتطلب منذ البداية تحديدا دقيقا

(1) Max Weber; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism; translated by Talcott Parsons; New York; 1948.

(2) انظر جمال حمدان ، المدينة العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٤ .

لوظائف التي كانت تؤديها • ويمكننا أن نشير في هذا المجال الى بعض منها • فلقد كانت هذه المدن تمثل أسواقا تجارية رئيسية ، وعواصم سياسية مؤثرة ، وقواعد عسكرية ثابتة ، فضلا عن الدور الديني الحاسم الذي كانت تؤديه بوصفها مقصد الحجاج من كل مكان • بيد أن ذلك يجب ألا يدفعنا الى التعميم • فلقد أوضح حوراني^(١) Hourani أن المدن التي أنشأها الفاتحون العرب تختلف عن تلك التي كانت قائمة قبل الفتح الاسلامي • ومعنى ذلك أن المدن الاسلامية القريبة من البحر المتوسط والتي خضعت للمؤثرات الاغريقية والرومانية تختلف عن المدن الاسلامية الشرقية التي ظهرت في فارس وتركيا • واذا كانت هذه المدن قد اختلفت من مكان لآخر ، فانها قد اختلفت أيضا من زمان لآخر على نحو ما سنشير في موضع لاحق • والقضية التي تعنينا هنا بالدرجة الاولى تتعلق بوجود خصائص مشتركة تجمع بين المدن الاسلامية التي ظهرت في منطقة الشرق الاوسط ، ثم تأثير هذه الخصائص على الحياة الحضرية الحديثة • ولا نستطيع في هذا المجال مقاومة اغراء المقارنة بين المدن الاسلامية والمدن الغربية خلال العصور الوسطى • فلقد أوضح ماكس فيبر Weber في مؤلفه « المدينة » The City أن المدن الغربية كانت تبدو وكأنها قلاع محصنة ، لكنها كانت تلعب — في نفس الوقت — أدوارا اقتصادية وسياسية هامة • فهي موطن الاسواق ، ومصدر التشريعات ، ومقر السلطة السياسية^(٢) • أما المدن الاسلامية خلال العصور الوسطى فقد نشأت أيضا نشأة حربية حيث كانت الاسوار المحيطة بها رمزا للحماية والدفاع ، كما أنها كانت تمثل مراكز تجارية هامة • ويبدو أن البعد السياسي كان من أهم الابعاد التي ميزت بين المدن الغربية والمدن الاسلامية خلال العصور الوسطى • فبينما كانت الاولى تشهد بناء طبقات جامدا ، كانت الثانية تؤكد المساواة بين المواطنين سواء بين سكان المدن أو بينهم وبين سكان الريف •

(1) A. Hourani; «The Islamic City in the Light of Recent Research»; in The Islamic City; ed. A. Hourani & S. Stern; London; 1970.

(2) Max Weber; The City; New York; 1958.

ولقد أوضح حوراني في معرض مناقشته لطبيعة المدن الإسلامية الدور الذي لعبته المناطق الريفية المحيطة بها في تدعيم نموها الاقتصادي ، وان المناطق الريفية كانت بحاجة الى « حاكم حضري » يسيطر عليها ويدير شؤونها . والواقع أن الضرائب التي كان يدفعها الفلاحون قد أسهمت في تحقيق مزيد من النمو الحضري^(١) .

ويبدو أن هناك قدرا ملحوظا من الاتفاق بين المؤرخين على أن المدن الإسلامية قد شهدت طبقتين أو جماعتين متميزتين : الأولى تضم كبار التجار ، والثانية تتألف من العلماء أو رجال الدين الإسلامي^(٢) . وعلى الرغم من الروابط العديدة التي كانت تربط بين هاتين الجماعتين ، إلا أنهما لم يشكلتا - في أي وقت من الاوقات - تحديا صريحا للسلطة السياسية . لقد كان الخليفة أو الحاكم الإسلامي يعتمد على جماعات من الموظفين لإدارة الشؤون العامة والإشراف على مختلف نشاطات الدولة ابتداء من العدل حتى الدفاع . أما علاقة الحاكم برؤساء القرى وشيوخ أحياء المدن والصناع وأهل الذمة ، فلم تكن تتجاوز جباية الضرائب والجزية . والملاحظ أن معظم كبار الموظفين التابعين للخليفة أو الحاكم كانوا من أصول حضرية ، مما أتاح فرصا عديدة للاتصال بالسكان دون الاستعانة بتنظيمات رسمية متطورة . ويبدو أن الفتح الإسلامي لم يكن مرتبطا - في معظم الأحيان - بظهور تنظيمات بيروقراطية ضخمة ومتطورة تتلاءم مع النشاطات العديدة المعقدة التي فرضتها ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . فالطوائف الحرفية والأسواق والحمامات والمجالس البلدية وجدت جميعها في منطقة الشرق الأوسط قبل الفتح الإسلامي . وربما كانت الأسرة هي أهم جماعة اجتماعية شهدتها المدن الإسلامية خلال العصور الوسطى ، حيث كانت تؤدي أدوارا مهنية وتعليمية وسياسية بالغة الأهمية . وإذا كانت هذه المدن قد عرفت صورا مبكرة من التخطيط الحضري

(1) A. Hourani; «The Islamic City...»; op. cit.

(2) S. M. Stern; «The Constitution of the Islamic City»; in The Islamic City; op. cit; p. 29.

كالميادين الكبيرة والحدائق العامة ، فان ذلك يعود الى النزعات الخيرية لبعض الحكام أكثر مما يعود الى اعتبارات بيئية وتنظيمية .

وهناك ارتباط ملحوظ بين البناء الايكولوجي والبناء الاجتماعى للمدن الاسلامية ، على الرغم من العوامل التى أدت الى تباينات هامة فى هذا المجال كالموقع والمناخ والمباني والسمات الثقافية عموما . فلقد كانت المدن الاسلامية الاساسية مقرا للسلطة السياسية ، ومركزا لادارة الشؤون الدينية ، وحصنا قويا للدفاع القومى . وفى هذه المدن كان يوجد مقر الحاكم الذى يتخذ فى بعض الاحيان شكله ضاحية منفصلة كما هو الحال بالنسبة للفسطاط فى مصر . وقد يوجد هذا المقر داخل تجمع حضرى قائم بالفعل كما هو الحال بالنسبة لقصر توبكابى فى اسطنبول . كذلك فلقد كان « المسجد الكبير » والسوق من أهم معالم هذه المدن . والواقع أن « المسجد الكبير » فى المدينة الاسلامية كان يؤدي وظائف متنوعة : فهو مكان للصلاة والعبادة ، وهو مركز ثقافى وتعليمى ، وهو أيضا مقر للتقاضى ، بل انه كان مجالا لكثير من النشاطات الاخرى كتناول الطعام والترفيه (١) . ويرتبط بهذا « المسجد الكبير » عددا من المدارس الدينية التى تتولى تدريس علوم الدين الاسلامى . وباستثناء « المسجد الكبير » وقصر الحاكم لم تشهد المدن الاسلامية المبكرة مباني ضخمة مميزة . وفى بعض الاحيان كانت توجد مستشفى بجانب هذا المسجد (٢) . أما الحمامات فكانت بمثابة أماكن تتم فيها العلاقات الاجتماعية غير الرسمية من خلال عمليتى الاستحمام والتدليك . ويعد السوق أحد الملامح الايكولوجية المميزة للمدن الاسلامية . ففى داخله مجموعة كبيرة من المحلات التجارية التى تتفاوت فى أحجامها ونشاطاتها . وغالبا ما تكون منطقة السوق ذات

(1) V. t. Costello; Urbanization in the Middle East; Cambridge Univ. Press; London; 1977; p. 10.

(2) O. Graber «The Illustrated Maqamat of the Thirteenth Century : The Bourgeoisie and the Arts»; in The Islamic City; op. cit; p. 213.

أسقف قماشية لحماية الناس من حر الصيف ومطر الشتاء ، كما أنها تضم ميدانا داخليا وعدة بوابات ثقفل في المساء خوفا من نهب اللصوص وقطاع الطرق . أما مساكن عامة الناس في هذه المدن الاسلامية فكانت نمطية إلى حد كبير . اذ كانت هذه المساكن شبيهة بتلك التي نألفها الآن في مدن دول الخليج العربية وبعض المدن الايرانية : طابق أو طابقين يحيط بهما فناء صغير . ويبدو أن هذا النمط من المسكن يتلاءم مع ظروف المناخ وطبيعة الحياة الاسرية الاسلامية . ومن خلال التصميمات الهندسية للمساكن المختلفة التي وجدت في المدن الاسلامية يمكننا أن نفهم كيف ان الظروف المناخية القاسية — وعلى الاخص درجة الحرارة العالية في الصيف — قد أدت الى إقامة منافذ ومساقط للهواء البارد ، فضلا عن المبالغة في عدد النوافذ ، والاقادة قدر الامكان من سقف المسكن خلال الاسباط الصيفية . ومن الواضح أن خطة المساكن في تلك الفترة كانت تتلاءم تماما مع الظروف الخاصة للأسرة الاسلامية . فالرجال كانوا يجلسون في حجرات الضيافة ، بينما كانت النساء (أو الحريم) تتقبع في حجرات خاصة نائية . وكان ذلك يتطلب في بعض الاحيان أن يكون المسكن من طابقين يخصص الادنى منه لاستقبال الضيوف ، بينما يخصص الاعلى لاقامة النساء .

وتعد مدينة القاهرة خلال العصور الوسطى من أبرز الامثلة المعبرة عن طابع المدن الاسلامية خلال تلك الفترة . ففيما بين سنتي ٩٧٠ و ١٢٥٠ ميلادية خضعت مصر لحكم الفاطميين ، ونمت كنتيجة لذلك مدن البحر المتوسط بسبب انتعاش التجارة وسيولة المواصلات . والواقع أن المجتمع الحضري المصري قد شهد خلال تلك الفترة حركة تجارية واسعة النطاق ارتبطت بتسامح ديني وحرية ثقافية . أما مدينة القاهرة فكانت تخضع لسيطرة حاكم عسكري يستعين بقوات الامن والقضاة في تحقيق النظام والاستقرار . وكانت المدينة تنقسم في ذلك الحين الى عدة مناطق أو شياخات . ولكي يضمن الحاكم تحقيق مزيد من السيطرة على المدينة ، كان يستعين بقوات سرية أو « مخبرين » تنقل اليه معلومات عن الخلفات

التي تنشأ بين الجماعات الدينية والسياسية المتصارعة^(١) . أما العلاقة بين مدينة القاهرة والمناطق الريفية فكانت علاقة ذات طابع شخصي في المطل الاول . فكثير من أغنياء المدينة كانوا يملكون أراضى زراعية في القرى المصرية ، بينما كان الفلاحون يقومون بأقصى الاعمال البدنية . ويبدو أن سكان مدينة القاهرة كانوا يبدون نفورا من الثقافة الريفية ، حتى أن زواج قاهري من ريفية كان يبدو أمرا صعبا ؛ ان لم يكن مستحيلا^(٢) . وخلال تلك الفترة كان بالامكان تقسيم مدينة القاهرة الى طبقتين أساسيتين : الاولى هي الطبقة العليا التي تضم كبار رجال الاعمال ، والثانية هي الطبقة الدنيا التي تضم العمال اليدويين . والواقع أن موظفي الدولة لم يصلوا الى حد تشكيل طبقة إجتماعية محددة المعالم ، مما ساعد على ظهور الاستقطاب الطبقي الذي حال دون ظهور طبقة إجتماعية وسطى . والملاحظ أن المكائات الإجتماعية في مدينة القاهرة كانت موروثه الى حد كبير . فالابناء يميلون الى العمل في نفس المهن التي يعمل بها آباؤهم ، وان كان التعليم الديني قد سمح لبعض الابناء من الحصول على مكائات إجتماعية برشيمة . ومن بين الرموز التي كانت تشير الى المكانة الإجتماعية المرتفعة اقامة اللوائم والبذخ في المناسبات العامة . ويبدو أن القاهريين قد ربطوا كثيرا من المهن بالمكانة الإجتماعية المنخفضة كالكناسين ومنظفي الحمامات ، بل ان الحرف اليدوية قد بدت في بعض المناسبات وكأنها تتخذ وضعا متدنيا داخل البناء الإجتماعي . ولقد أوضح باير Baer أن المرأة في مدينة القاهرة خلال العصور الوسطى كانت تعمل في الصناعات الحرفية الى جانب أعبائها المنزلية ، بل ان هذه المدينة قد عرفت عددا

(1) S; D; Goitein; «Cairo : An Islamic City in the Light of the Geniza Documents»; in I. M. Lapidus; (ed); Middle Eastern Cities; Berkeley and Los Angeles; 1969; p. 91.

(2) S; D; Goitein; A Mediterranean Society : The Jewish Community of the Arab World; Vol. 1 : Economic Foundations; Cambridge; Mass; 1967.

ملحوظا من الممرضات والخياطات والماشطات^(١) .

أما الاقليات الدينية (اليهودية والمسيحية) التي عاشت في مدينة القاهرة خلال تلك الفترة ، فكانت تميل الى تشكيل مجتمعات محلية مستقلة تعيش على مقربة من المعابد والكنائس . ولقد عاشت هذه الاقليات في ظل تسامح ديني مكنها من مشاركة المسلمين في كثير من النشاطات الاقتصادية والثقافية . أما حرية العبادة لهذه الاقليات فكانت مكفولة بشرط أن تدفع الجزية المفروضة عليها ، وألا يصدر عنها ما يهدد النظام السياسي . ونظرا لحرص هذه الاقليات على الارتباط بالحكام السياسيين ، فانها قد تمتعت بنفوذ كبير حتى بدت وكأنها تشكل دولة داخل الدولة . ولقد استمرت هذه الظروف حتى بداية القرن الثالث عشر ، حينما بدأت النزعة الإقطاعية العسكرية تمارس سيطرتها على مصر . وباقامة مدينة الفسطاط اختفت العزلة المكانية الواضحة بين المسلمين والمسيحيين واليهود حيث أصبحت مساكنهم متجاورة ، كما ظهر امتزاج طبقي حضري واضح حينما تجاوزت مساكن الحرفيين ذوى المكانات الاجتماعية المتباينة^(٢) . وهناك شواهد تاريخية عديدة تشير الى أن عددا كبيرا من مساكن هؤلاء الحرفيين قد تحولت الى ورش صغيرة للغزل والنسيج . بيد أن ذلك كله لا يعنى أن الفسطاط لم تكن تخضع لخطة حضرية . فلقد ظلت الطبقة العليا تقيم في مناطق خاصة وتعيش في مساكن متميزة الى حد بعيد اذا ما قورنت بالطبقة الدنيا .

ويبدو أن كثيرا من الخصائص الحضرية التي ميزت القاهرة خلال تلك الفترة قد وجدت - بدرجات مختلفة - في المدن الاسلامية الاخرى كدمشق وبغداد^(٣) . فهناك شواهد تاريخية تشير الى أن هذه المدن قد

(1) G. Baer; Studies in Social History of Modern Egypt; Chicago; 1969.

(2) R; Levy; The Social Structure of Islam; Cambridge; 1962.

(3) P. Hitti; History of the Arabs from the Earliest Times to the Present; London; Macmillan & Co LTD; 1960; pp. 343-351.

شهدت ارتفاعا ملحوظا في عدد العاملين بالصناعات الحرفية . فلقد اشتهرت البصرة بصناعة الصابون والزجاج ، كما عرفت القاهرة بصناعة الكتان والمشغولات اليدوية . كذلك فلقد شهدت هذه المدن نموا كبيرا في عدد العاملين بالمهن الكتابية والادارية بسبب التوسع في اقامة الدواوين المختلفة . ومن بين المهن الهامة التي ظهرت خلال تلك الفترة مهنة «الكاتب» التي كانت تختص باذاعة المراسيم والبراءات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة بعد اعتمادها من الخليفة ، ومهنة « الحاجب » التي كانت تتولى تقديم الناس للخليفة طبقا لمكاناتهم وأهمية أعمالهم . ومن خلال الكتابات المختلفة المتاحة عن هذه الفترة يمكن القول ان الوظائف السياسية كانت تحتل قمة البناء الاجتماعي . فعلى سبيل المثال نجد ابن المدبر يفرق بين أربع طبقات أساسية هي : الخلافة ، والوزراء والكتاب ، وأمراء الثغور وقواد جيوشهم ، وأخيراً القضاء^(١) . أما المكانة الاجتماعية للتجار وأصحاب الحرف فكانت موضع خلاف . فبينما نجد ابن الفقيه يضعهم في أدنى السلم الاجتماعي ، نجد اخوان الصفا يشيرون في شيء من المبالغة الى أن « الناس كلهم اما صناع أو تجار »^(٢) . ويفسر ابن خلدون التنوع المهني الذي شهدته المدن الاسلامية قائلًا : « فاذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكماليات ، كان من جملةها التأنق في الصنائع واجادتها ، فكملت بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما ندعو اليه عوائد الترف وأحواله من جزار ودباغ وخرارز وصائع وأمثال ذلك . وقد تنتهي هذه الاصناف اذا ما استبحر العمران الى أن يوجد منها كثير من الكمالات ، والتأنق فيها في الغاية ، وتكون من وجوه المعاش في المصر لمتحلها ، بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الاعمال ، لما يدعو اليه الترف في

(١) حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، العصر العباسي الثاني في الشرق ومصر والمغرب والاندلس ، القاهرة ، النهضة المصرية ، الجزء الثالث ، ص ٢٧١ وما بعدها .

(٢) فون جرونباوم ، حضارة الاسلام ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، القاهرة ، مكتبة مصر ، بدون تاريخ ، ص ٢٧٦ .

المدينة مثل الدهان والصفار والحمامى والطباخ والسفاح والمهراس ومعلم الغناء والرقص وقرع الطبول على التوقيع ، ومثل الوراقين الذين يعانسون صناعة انتساخ الكتب وتجليدها وتصحيحها ، فان هذه الصناعة انما يدعو اليها الترف في المدينة من الاشتغال بالامور الفكرية وأمثال ذلك «٠٠٠» (١) .

على أن علامات الانهيار الحضري ما لبثت أن ظهرت واضحة على المدن الاسلامية في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . وأحد أسباب ذلك ظهور الدولة العثمانية وانهيار الامبراطورية البيزنطية في منتصف القرن الخامس عشر . لقد أطاح العثمانيون بالممالك ورفضوا سيطرتهم على الشرق الاوسط بأكمله باستثناء فارس وبعض الاراضي المتنازع عليها مع الامبراطورية الرومانية . وفي ظل حكم العثمانيين بدأت الطوائف الحرفية في المدن الاسلامية تتعرض لتغيرات كبيرة لعل أبرزها خضوعها لتفرقة حادة بين كل من سادة الحرف والصناع والصبية الصناعيين . ومن خلال ذلك بدأت هذه الطوائف تمارس احتكارا تجاريا لكثير من السلع (٢) . والواقع أن الدولة العثمانية قد أقامت تحالفا ثويا مع هذه الطوائف بهدف إحكام السيطرة على النشاطات الاقتصادية والسياسية في البلاد . ويبدو أن الطوائف الحرفية التي كانت قائمة في المدن الفارسية قد شهدت نفس هذه الظروف ، إذ بدت وكأنها صورة مماثلة للطوائف التركية (٣) . وعلى أية حال فان الانجازات الحضريّة الاسلامية (السياسية والعسكرية والثقافية) قد وصلت الى قمة ذروتها في أوائل القرن السادس عشر ، حينما اعتقد المسلمون أنهم ليسوا بحاجة الى معرفة أى شئ عن « الغربيين البرابرة » . ومع ذلك فان القضية التي ماتزال تفرض نفسها هي استمرار الاتساع المكاني للامبراطورية العثمانية

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، القاهرة ، لجنة البيان العربى ، ص ٩٣٢ .

(2) H. A. Gibb; Islamic Society and the West; London; 1950.

(3) Issawi; The Economic History of the Middle East; Chicago; 1966.

برغم الانهيار الدائم في الحياة الحضرية للمدن التابعة لها • فلقد شهدت المدن الاسلامية خلال تلك الفترة انخفاضا ملحوظا في أعداد سكانها بسبب الغزوات العديدة التي تعرضت لها من جانب الصليبيين والمغول والأتراك • وتشير البيانات التاريخية إلى أن عدد سكان مدينة بغداد خلال القرن السادس عشر كان يتراوح غيما بين ٥٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ نسمة ، وهو رقم لا يصل إلى عشر الرقم الذي وصل إليه سكان هذه المدينة في وقت لاحق • ولقد أوضح شارل عيسوى أن سكان مصر خلال القرن الثامن عشر لم يكن يزيد عن ٢٥ مليون نسمة ، بينما كان يصل إلى أربعة ملايين نسمة خلال القرن الرابع عشر (١) • كذلك فلقد انخفضت أعداد السكان في كل من سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية ، كما تقلصت مساحة الاراضى المنزرعة وتعرضت التجارة للانهيار السريع • وإذا كانت الاسكندرية وطرابلس (الغرب) وبغداد قد ظلت كمراكز تجارية هامة خلال القرن السابع عشر ، فإن ذلك يعود إلى ظروف عارضة تشكل الاستثناء من القاعدة •

ومن بين العوامل الاقتصادية التي أدت إلى الانهيار العام للحياة الحضرية في المدن الاسلامية استنفاد مصادر الاخشاب • فلقد كانت الصناعة الحرفية الخشبية أحد الصناعات المزدهرة في هذه المدن ابتداء من بناء السفن حتى صناعة المحاريت والفؤوس • على أننى أعتقد أن الظروف الخارجية والداخلية التي تعرضت لها المدن الاسلامية كانت من أهم عوامل انهيارها • فلقد أدت الغزوات الصليبية والمغولية والتركية إلى تحويل الدول العربية إلى مجتمعات عسكرية « اقطاعية » • فبينما كانت الامبراطورية العثمانية تتعرض لضعف سياسى وعسكرى بسبب حروبها المستمرة ، تعرضت - في نفس الوقت - لهزات اقتصادية خطيرة بسبب النمو الصناعى والتجارى الذى بدأت تحققه الدول الاوربية في ذلك الحين (٢) • وهكذا بدأت السلطة المركزية للامبراطورية تتعرض للضعف

(1) Ibid; pp. 3-4.

(2) Ira M. Lapidus; (ed.) Middle Eastern Cities; University of California Press; Berkeley; 1969; J. V.

الشديد ابتداء من القرن السابع عشر ، كما أبدت بعض الاقاليم رغبتها في الاستقلال . وفضلا عن ذلك بدأت المدن الاسلامية خلال تلك الفترة تشهد تدهورا علميا وثقافيا لعل من أبرز ملامحه زيادة التزام الدينى ، وضعف روح الاجتهاد فى تفسير النصوص القرآنية ، وعدم الحرص على ملاءمة القواعد الدينية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة . وعلى المستوى الاقتصادى ازداد الاحتكاك التجارى وبدأت الاقلية الدينية تحصل على مزيد من المزايا الاقتصادية التى مكنتها من ممارسة تأثير سياسى بالغ على الامبراطورية . ومن الملاحظات الساخرة أن تكون هذه الاقلية الدينية التى حققت أقصى درجات القوة والثراء هى المبرر الوحيد الذى استخدمته القوى الأوروبية للتدخل فى الشؤون الداخلية للامبراطورية العثمانية .

ولقد ظلت مدن الشرق الأوسط تتعرض للتدهور المستمر حتى بداية القرن التاسع عشر ، حينما بدأت تدخل مرحلة أخرى بسبب الغزو الأوروبى لها وما أدى اليه ذلك من تغيرات اقتصادية وسياسية بعيدة المدى . ففي سنة ١٧٩٨ غزا نابليون بونابرت مصر فأتاح بذلك عهد جديد ارتبطت فيه مصر بالاقتصاد العالمى . بيد أن الجيوش الأوروبية لم تدخل معظم دول الشرق الأوسط الا فى فترة متأخرة نسبياً ، أعنى فى أوائل القرن العشرين . ومن الطبيعى أن يؤدي الاحتكاك الاقتصادى بين القوى الأوروبية ودول الشرق الأوسط الى تغيرات حضرية هامة لعل أبرزها : نمو التجارة ، وبداية التصنيع ، واستخدام التكنولوجيا الغربية . على أن أهم التغيرات التى حدثت على الاطلاق كانت زيادة نسبة التحضر . فلقد بدأت مدن الشرق الأوسط تشهد فى البداية زيادة تدريجية فى أعداد سكانها ، لكنها ما لبثت بعد الحرب العالمية الثانية أن شهدت نموا سكانيا صاعقا^(١) . على

(1) Kingsley Davis and Hilda Hertz Golden; «Urbanization and the Development of Pre-Industrial Areas;» in Paul K. Hatt and Albert J. Reiss, Jr. (eds); Cities and Society; Free Press; New York; 1957; pp. 120-140.

أن هذا النمو الحضري لم يكن مقصوراً على دول الشرق الأوسط ، إذ يكاد يكون أحد الملامح المميزة لدول العالم الثالث . ويمكننا بعد ذلك مناقشة هذه القضايا النظرية وتوضيح أبعادها المختلفة في ضوء الظروف الخاصة التي مرت بها مدن الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

يبدو أن هناك اتفاقاً كبيراً بين العلماء الاجتماعيين على أن منطقة الشرق الأوسط قد تحولت خلال القرن التاسع عشر من نمط اقتصاد الاعاشة الموجه إلى تحقيق الكفاف ، إلى نمط الاقتصاد النقدي الموجه إلى التصدير والارتباط بالقوى الاستعمارية^(١) . فعشية الحرب العالمية الأولى بدأت التنمية الزراعية هي الأمل الوحيد لتحقيق التقدم الاقتصادي ، إذ لم يكن النفط قد اكتشف بعد في منطقة الشرق الأوسط . ونتيجة لذلك أقيمت بعض مشروعات الري الهامة في سوريا والعراق ومصر ، كما أدخلت المحاصيل النقدية أو التجارية التي تتلاءم مع احتياجات الأسواق الأوروبية . وباستثناء مصر التي شهدت خلال تلك الفترة مشروعات صناعية «قزمية» ، كانت دول منطقة الشرق الأوسط موجهة تماماً لخدمة الاقتصاد الزراعي الغربي . وإذا كانت رؤوس الأموال الأوروبية قد حاولت - في نفس الوقت - تدعيم الهياكل الأساسية الضرورية للنمو الاقتصادي ، فزودت المدن الكبرى في الشرق الأوسط بالكهرباء والماء ووسائل الاتصال ، إلا أن شئون التجارة والمال قد ظلت حكرًا على الأوروبيين . والواقع أن التقدم الصناعي الذي حققته المدن الأوروبية كان على حساب الطوائف الحرفية التي زخرت بها مدن الشرق الأوسط . ومن هنا تبدو أهمية الفهم البنائى لظاهرتي التخلف والتقدم على المستوى العالمى^(٢) . والمحقق أن هذه

(١) السيد الحسينى ، « القرية في الدول النامية ، تحليل نقدي لبعض اتجاهات التغير الاجتماعى » في : السيد الحسينى وآخرين ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٧٩ .
(٢) أندريه جوندري فرانك ، علم اجتماع التنمية ، ترجمة السيد الحسينى ، في ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

الطوائف الحرفية الحضرية. قد كافحت كفاحا مستمتينا من أجل البقاء في مواجهة حركة التصنيع الغربية الهائلة التي عمت الاسواق بسلع جديدة لم تشهدا مدن الشرق الاوسط من قبل^(١) . وهكذا بدأ البناء الصناعى لهذه المدن يتعرض لتغيرات عنيفة . غفى مدينة القاهرة بدأ شيوخ الاحياء يفتقدون جانبا كبيرا من نفوذهم ، كما اضطرت الحكومة للتدخل في شؤون الطوائف الحرفية ووضعها تحت الرقابة المباشرة . ومن الامور التي يمكن تسجيلها خلال تلك الفترة أن المدن المصرية الكبرى قد بدأت تشهد طبقة ادارية جديدة أحدثت تأثيرا بالغا على بناءاتها الاجتماعية . ولم تعد الاحياء تمثل وحدات اجتماعية مستقلة ، اذ بدأت تشهد خليطا سكانيا يعبر عن مختلف الطبقات والديانات . واذا كان بعض الدارسين يميلون الى تأكيد استمرار التفرد الاقليمي داخل المدن المصرية خلال تلك الفترة ، الا أن ذلك قد يؤدي الى تجاهل التغيرات الهامة التي طرأت عليها . من ذلك — مثلا — توقف الغارات التي كان يقوم بها الاشقياء على الاحياء المختلفة ، والسيطرة التي بدأت تحققها قوات الامن على الحياة الحضرية ، وسهولة الاقامة أو الانتقال من حى لآخر ، وتقلص دور رجال الدين حتى أن تأثيرهم قد أصبح مقصورا على المجالات الاخلاقية^(٢) .

ومن خلال التغلغل الاوربي في منطقة الشرق الاوسط طرأت تغيرات هامة على المناطق البدوية والريفية والحضرية . فالتجار الاوربيون بدأوا يجوبون المناطق الريفية لشراء المحاصيل الزراعية ثم تخزينها وتصديرها من الموانئ التي عجلوا باقامتها . ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى رواج اقتصادى في بعض المدن الاقليمية ، وبالتالي نمو أحجامها وتنوع وظائفها . ويبدو أن المدن الكبرى قد تعرضت لبعض الانكماش بسبب انهيار الصناعات الوطنية والحرفية . وربما كان أكبر تغير حضرى شهدته منطقة

(1) C. Issawi; The Economic History of the Middle East; op. cit; p. 112.

(2) G. Baer; Studies in Social History of Modern Egypt; op. cit; pp. 216-220.

الشرق الاوسط خلال القرن التاسع عشر ظهور المدن المصرية الواقعة على قناة السويس (بورسعيد والاسماعلية والسويس) • إذ أن هذه المدن تدين في نشأتها ونموها وازدهارها الى حفر هذه القناة ونمو حركة التجارة عبرها • وبغض النظر عن هذه الحالة الاستثنائية ، فان آثار التوسع الاوربي قد انتقلت من المدن الكبرى الى القرى الصغيرة في منطقة الشرق الاوسط^(١) • إذ أن ادخال المحاصيل النقدية قد أدى الى التوسع في الملكية الخاصة للاراضى الزراعية ، مما أسهم في تعميق الهوة بين المالكين وغير المالكين^(٢) • وهكذا نجد معالم التغيير تلوح في الافق • فالاقتصاديات القومية لدول الشرق الاوسط بدأت تتجه لخدمة أهداف القوى الاستعمارية ، وأصبحت النقود - ولأول مرة - هى الوسيلة الاساسية للتبادل ، كما بدأ التجار الاوربيون يحكمون سيطرتهم على الانتاج الزراعى • أما المدن الاقليمية فقد بدأت تشهد ازدهارا ملحوظا ، لكن الى حين •

ولقد أحدثت هذه التطورات الاقتصادية والسياسية تأثيرا بالغا على مواقع مدن الشرق الاوسط • إذ بدأت المدن الساحلية أو الموانى تحقق أهمية كبيرة نتيجة لضرورات التصدير وتقدم وسائل الاتصال • وبفضل اكتشاف السفن البخارية ومد السكك الحديدية ، أصبحت مدن الشرق الاوسط أكثر خضوعا للمدن الغربية التى كانت تحقق فى ذلك الحين نموا اقتصاديا يفوق الخيال • وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأت موانى البحر المتوسط تشهد انتعاشا اقتصاديا تدريجيا ، بينما أدى افتتاح قناة السويس الى تدعيم المصالح البريطانية وانتشارها ، مما أدى

(1) I. H. Harik; «The Impact of the Domestic Market on Rural-Urban Relations in the Middle East»; in R. Antoun and I. Harik; (eds); Rural Politics and Social Change in the Middle East; Bloomington; Ind., 1972; p. 349.

(2) G. Bacr; Studies in Social History of Modern Egypt; op. cit; pp. 62-78.

الى نمو بعض المدن البحرية الهامة مثل جدة و عدن والبحرين وخورم شهر • ويبدو أن النمو السكاني الذي شهدته هذه المدن البحرية قد تحقق من خلال هجرة آلاف الهنود والاندونيسيين والصوماليين اليها • فلقد أشار شارل عيسوى الى أن أكثر من ربع سكان مدينتي الاسكندرية وبورسعيد في سنة ١٩٠٧ كانوا من الاجانب^(١) • ومهما يكن من أمر ؛ فإن النمو الحضري الذي شهدته هذه المدن كان بطيئا للغاية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر • إذ أن النمو السكاني الذي شهدته المدن البحرية كان على حساب المدن الداخلية ؛ إن لم نقل على أنقاض الصناعات الحرفية المنهارة • ففي مصر بلغ عدد سكان الحضر في سنة ١٨٢١ حوالى ٤٠٠.٠٠٠ نسمة ، ثم ارتفع هذا الرقم في سنة ١٩٠٧ الى ١.٥٩٦.٠٠٠ وعلى الرغم من هذه الزيادة الملحوظة في عدد سكان الحضر ، الا أن نسبتهم في ضوء العدد الكلي لسكان مصر قد ارتفعت فقط من ٩٥٪ الى ١٤٣٪ • وينطبق ذلك أيضا على سوريا التي كانت دولة حضرية قبل القرن التاسع عشر ؛ كما ينطبق على العراق التي لم تشهد نموا حضريا ملحوظا فيما بين سنتي ١٨٦٧ و ١٩٣٢ • وهناك بعض التغيرات الحضرية الهامة التي يمكن أن نسجلها خلال تلك الحقبة • ففي أواخر القرن التاسع عشر بدأت بعض مدن الشرق الاوسط تعرف الضواحي الحضرية الصغيرة المنفصلة التي تقع خارج الاسوار التي أقيمت في فترة مبكرة • وفي معظم الاحيان كانت هذه الضواحي تتخذ نمطا حضريا غربيا • ومن هنا يمكن القول ؛ إن ظهور نمط الضواحي في مدن الشرق الاوسط كان بتأثير عوامل خارجية وليس بفعل ضروريات داخلية • ويبدو أن المدن الساحلية كانت أكثر عرضة للتغير والنمو من المدن الداخلية بسبب تعرضها للغزو المباشر من الخارج وضرورة تكيفها مع متطلبات التجارة العالمية النامية •

(1) C. Isawi; The Economic History of the Middle East; op. cit; pp. 108-109.

وعشية الحرب العالمية الاولى تفككت أوصال الامبراطورية العثمانية، وبدأ الشرق الاوسط يشهد أوضاعا سياسية واقتصادية تختلف عن تلك التي ظل يشهدها لقرون عديدة . ولولا الاصلاحات الداخلية الهامة التي قام بها كمال أتاتورك ، ورفض تركيا لفكرة تقسيم الشرق الاوسط الى دول قومية مستقلة ، لتغيرت معالم الخريطة السياسية لهذه المنطقة في وقت مبكر . وفي ضوء هذه النظرة العامة يمكننا تحليل عوامل النمو الحضري في دول الشرق الاوسط في الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الاولى . إذ أن هذه الدول قد شهدت خلال العقود الخمسة الاخيرة زيادة ملحوظة في نسب سكانها الحضريين . ويمكننا تفسير ذلك في ضوء أربعة عوامل أساسية هي : المركزية السياسية ، والاضطرابات السياسية الداخلية ، وتغير طابع التجارة الخارجية والعلاقات الخارجية عموما ، وأخيرا اكتشاف النفط واستغلاله في صناعات مختلفة . فإذا ما تناولنا العامل الاول (المركزية السياسية) ، لاحظنا أن النمط الادارى الاوروبى (وعلى الاخص الفرنسى والالمانى) قد تغلغل في مناطق الامبراطورية العثمانية في وقت مبكر نسبيا ، قد يعود الى بداية القرن التاسع عشر^(١) . ويقوم هذا النمط الادارى على تركيز الوظائف الادارية . وقد يفسر لنا ذلك أسباب نشأة بعض المدن في الشرق الاوسط . إذ ان هذه المدن لم تنشأ نتيجة لضرورات اقتصادية بقدر ما نشأت لخدمة أغراض ادارية . ولنا أن نستنتج من ذلك عدم وجود علاقة قوية بين مؤشرات النمو الاقتصادى من ناحية ودلائل النمو الحضري من ناحية أخرى^(٢) . ففي العراق وسوريا ولبنان ارتبط الاستقلال السياسى بتركيز الوظائف الادارية والسياسية في مدنها الرئيسية أو إن شئنا الدقة في عواصمها السياسية . ولأنك أن نمو سكان المدن قد مارس بعض الضغوط الاقتصادية والسياسية على الحكومات ،

(1) Kenneth Little; Urbanization as a Social Process; London; 1974;

(2) See S. E. Ibrahim; «Urbanization in the Arab World»; Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia 7 (1974); 74-124.

خاصة وأن مشروعات التنمية الصناعية قد ارتبط بإهمال المناطق الريفية . وفيما بين الحربين العالميتين شهدت دول الشرق الاوسط تقدماً ملحوظاً في وسائل الاتصال ، مما ساعد على تدعيم الامن في كل من المناطق الريفية والحضرية . بيد أن التوسع في مشروعات الري ، واستبدال الحيوانات بالآلات الميكانيكية قد حداً من حركة القبائل البدوية في كثير من المناطق الصحراوية^(١) . وليس من الصدفة أن يكون نمو الوعي السياسى في مدن الشرق الاوسط قد ارتبط بزيادة معدلات الهجرة الريفية - الحضرية وضعف النمو الصناعى الذى ارتبط ببطالة حضرية واسعة النطاق .

كذلك فلقد أدت الاضطرابات السياسية التى شهدتها منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الاولى الى نمو حضرى سريع المدى . ففى سنة ١٩١٤ هاجر ٥٠٠٠٠٠ أرمنى هرباً من المذابح التى أقامها لهم الاكراد . كما أن إنشاء دولة إسرائيل قد أدى الى هجرة ٩٠٠٠٠٠ فلسطينى الى مناطق أخرى لعل أهمها عمان وبيروت والرياض ودول الخليج العربى . وفضلاً عن ذلك أدت بعض الاضطرابات الداخلية في بعض الدول الى ارتفاع معدلات الهجرة الريفية - الحضرية ، خاصة اذا ما كان الامر متصلاً بالانقلابات العسكرية^(٢) . واذا ما انتقلنا الى تأثير تغير نمط التجارة على النمو الحضرى ، لاحظنا ان قناة السويس قد أعادت تحديد موقع دول الشرق الاوسط . لقد أعادت القناة توجيه العلاقات المكانية ، بل أكاد أقول خلقت عالماً جديداً . فبواسطة القناة نمت حركة التجارة العالمية ، وازدادت السياحة ، وأصبح الحج الى المدن الاسلامية في متناول اليد . ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال تأثير « الخروج الابيض » على النمو الحضرى في دول الشرق الاوسط . فممن الحقائق التاريخية المألوفة ان الاوربيين في مصر وتركيا والشام كانوا يتولون خلال القرن التاسع

(1) Z; Y; Herschlag; Introduction to the Modern Economic History of the Middle East; Leiden; 1964; p. 112.

(2) G. E. French and A. G. Hill; Kuwait : Urban and Medical Ecology; Heidelberg; 1971; p. 13.

عشر ، وظائف الطبقة الوسطى المتصلة بالادارة والتجارة • وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، بدأت هذه الدول تستبدل الاوربيين بالوطنيين ، مما كان له أكبر الاثر في نمو سكان المدن وتغير أنماطها الايكولوجية •

وأخيرا فخلد كان لظهور البترول تأثيرا بالغا على النمط الحضري في منطقة الشرق الاوسط • فخلد شهدت السعودية والكويت وقطر والامارات العربية نموا سكانيا حضريا بمعدل الساعة • اذ تضاعفت نسبة سكان الحضر أربع مرات خلال ربع قرن (من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٤) • ففى الكويت ارتفعت النسبة من ٥١٪ عام ١٩٥٠ الى ٩٠٪ عام ١٩٧٤ ، وفى قطر من ٥٠٪ الى ٧٦٪ ، وفى الامارات العربية من ٢٥٪ الى ٦٤٪^(١) • ومثل هذا يمكن أن ينطبق - الى حد ما - على ليبيا والجزائر وعمان والعراق • ففى هذه الدول ظهرت مدن البترول بين يوم وليلة ، فتدافع اليها المعامرون والمضاربون حتى وصلوا الى أقصى وأقصى البيئات • وتظهر هذه المدن في بداية الامر كمجموعة خيام ، فاذا ما نجح البئر انفجرت المدينة في نوبة رخاء محمومة فتتنامى نموها مدهلا في معدله وسرعته^(٢) • والملاحظ أن معظم مدن استخراج البترول في هذه الدول هى من المدن الصغيرة الحجم ، اذ أن حياتها مرتبطة بسرعة الاستخراج مما يهدد عمرها المنتظر • وهكذا فبقدر ما تكون النشأة فجائية سريعة ، بقدر ما تكون النهاية القريبة قدرا محتما • وما تلبث أن تتحول هذه المدن الشيطانية الى « مدن أشباح » ، أو كما يقال « جبانات حضرية » • واذا كانت هذه المدن واقعة في مناطق زراعية فانها عند نشأتها تأخذ الارض من الزراعة والفلاحين ، ولكن عند انقراضها لا تعود الزراعة ولا الفلاحون بعد أن حولها التعدين الى جيوب مهجورة وثرية فاسدة • وعندما اكتشف

(١) هيفاء الشنوائى ، « ظاهرة النمو الحضري » ، المؤتمر الرابع عشر للشئون الاجتماعية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٧١ ، ص ٢ - ٣ •
(٢) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ،

البتترول في منطقة الشرق الاوسط كان التكرير يتم داخلها . بيد أن زيادة الطلب على البترول ، ونمو أحجام الناقلات البحرية ، ومراعاة الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية ، قد أدت جميعها الى نقل معامل التكرير الى الدول الصناعية الغربية ، وان كنا نلاحظ في السنوات الاخيرة اتجاها عكسيا . والواقع أن ظهور البترول لم يؤثر فقط على الدول المنتجة له (كالسعودية وايران والامارات العربية والكويت وقطر والعراق وليبيا) ، بل انه قد أحدث تأثيرا غير مباشر على دول أخرى كمصر (من خلال قناة السويس) ولبنان (من خلال مصاريفها وذلك قبل نشوب الحرب الاهلية في سنة ١٩٧٥) .

وإذا ما تناولنا أنماط النمو الحضري في دول الشرق الاوسط ، لاحظنا وجوه اختلافات واضحة بينها برغم الاستمرار المضطرب في زيادة نسبة سكان المدن^(١) . وقد يدفعنا ذلك الى القول بأن دول الشرق الاوسط تشهد «عموميات» حضرية بقدر ما تشهد «خصوصيات» سكانية . ففي تركيا ارتفعت نسبة سكان الحضر فيما بين سنتي ١٩٣٥ و ١٩٥٠ من ٧٦٪ الى ١٨٧٪ ، لكن هذه النسبة ما لبثت أن ارتفعت فيما بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٦٥ الى ١٣٨٪ . ولقد كانت الهجرة الريفية - الحضرية السبب المباشر في ارتفاع معدل النمو الحضري في تركيا^(٢) . وفي مصر لم تكن نسبة سكان الحضر في سنة ١٨٩٩ تزيد عن ١٤٫٥٪ من مجموع السكان ، بينما وصلت في سنة ١٩٦٦ الى ٤١٪ . أما البيانات الاحصائية الحديثة فتشير الى أن هذه النسبة قد وصلت في سنة ١٩٧٤ الى ٤٤٫٤٪^(٣) . وفي ايران ارتفعت نسبة سكان الحضر من ٢١٪ خلال عقد الاربعينيات الى ٣١٪

(1) J. D. Clarke; «Introduction»; in Population of the Middle East and North Africa; ed. by I. Clarke and W. B. Fisher; London; 1972.

(2) J. Dewdney; «Turkey : Recent Population Trends»; in Ibid; p. 113.

(٣) انظر البيانات السكانية المتعلقة بمصر في : United Nations Year Book; 1974.

في سنة ١٩٥٦ و ٣٩٪ في سنة ١٩٦٦^(١) . أما العراق فقد ظلت نسبة سكان الحضر فيها ثابتة نسبياً (٢٥٪) فيما بين سنتي ١٨٦٧ و ١٩٣٠ . ولقد وصل معدل النمو السنوي للمدن العراقية فيما بين سنتي ١٩٥٧ و ١٩٦٥ الى ٥٧٪ ، بينما كان معدل النمو السكاني في العراق ككل ٣٥٪ / ويفسر بعض الدارسين ذلك في ضوء ارتفاع معدلات الخصوبة في المدن العراقية بوجه عام ، فضلاً عن تأثير الهجرة الريفية الحضرية^(٢) . وفي سوريا ارتفعت نسبة سكان الحضر من ٣٧٪ في سنة ١٩٦٠ الى ٤٠٪ في سنة ١٩٧٠ . وربما كانت دمشق هي أكبر المدن السورية التي شهدت نمواً سكانياً . أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن التقديرات تشير الى أن نسبة سكان الحضر قد ارتفعت فيها من ٢٤٪ الى ٣٣٪ فيما بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٧٠ ، وأن هذا الارتفاع يعود الى اتساع نطاق عملية توطين البدو^(٣) . وعلى الرغم من أننا لا نملك بيانات احصائية أحدث عن السعودية ، إلا أننا نتوقع ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة سكان الحضر بسبب اتساع نطاق العمالة الوافدة الضرورية لانجاز مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومثل هذا يمكن أن ينطبق — بدرجات مختلفة — على دول الخليج العربية التي أشرنا الى طابع النمو الحضري فيها قبل قليل . أما في ليبيا فقد ظلت نسبة سكان الحضر فيها منخفضة الى حد كبير حتى بداية ستينات القرن العشرين ، حينما بدأ اكتشاف البترول على نحو تجاري . ويذهب هارتلي Hartley الى أن نسبة سكان الحضر في ليبيا قد ارتفعت من ١٨٪ الى ٢٥٪ فيما بين سنتي ١٩٥٤ و ١٩٦٦^(٤) .

(1) J; Bharier; «A Note on the Population of Iran; 1900-1966»; Population Studies; 22 (1968); pp. 273-279.

(2) R. I. Lowless; «Iraq : Changing Population Patterns»; in J; I; Clarke and W. B. Fisher; op. cit; p. 66.

(3) R. McGregor; «Saudi Arabia : Population and Making of a Moderate State»; in Ibid; p. 172.

(4) R. G. Hartley; «Libya : Economic Development and Demographic Responses»; in Ibid; pp. 242-273.

وعلى الرغم من أن كل الشواهد الاحصائية المتاحة تؤكد حدوث نمو حضري واسع النطاق في دول الشرق الاوسط ، الا أن تفسيرات ذلك ما تزال موضع نقاش وجدل . فالبعض يؤكد أن الهجرة الريفية - الحضرية هي السبب الاساسى المباشر لنمو سكان مدن الشرق الاوسط ، بينما نجد البعض الآخر يفسر ذلك في ضوء تفاوت معدلات الخصوبة في كل من المناطق الريفية والحضرية . فلقد أوضحت جانيت أبو لغد في دراسة هامة أن معدلات الخصوبة لا تختلف في ريف مصر عن معدلات حضرها ، بينما تقل معدلات الوفيات في الحضر عنها في الريف . ومعنى ذلك أن فرص زيادة سكان المدن المصرية (نتيجة للزيادة الطبيعية) أعلى من فرص زيادة سكان القرى المصرية^(١) . وفي دول أخرى لوحظ أن التفاوت في معدلات الخصوبة والوفاة يؤدي الى تركيز سكاني واضح بالنسبة للجماعات العمرية الشابة ، بينما ترتفع نسبة الجماعات العمرية المعمرة في المناطق الريفية . والواقع أننا لا نقصد بذلك الفصل بين تأثير كل من الهجرة الريفية - الحضرية والزيادة الطبيعية على النمو الحضري في مدن الشرق الاوسط . ان عكس ذلك هو الصحيح تماما . ففي كثير من المدن تبدأ الهجرة الريفية - الحضرية باحداث نمو حضري ، ثم ما تلبث الزيادة الطبيعية أن تعجل من هذا النمو الحضري . أما سبب هذا التعجيل فيعود الى أن معظم المهاجرين الى المدن ينتمون الى الفئة العمرية الشابة التي ترتفع معدلات خصوبتها وتقل معدلات وفياتها .

ويمكننا الاستشهاد على ذلك بمدينتي الكويت والقاهرة . فلقد ظلت الكويت لفترة طويلة تعتمد في اقتصادها على صيد الاسماك والغوص على اللؤلؤ وصناعة السفن والحرف اليدوية^(٢) . وفي نهاية القرن التاسع

(1) J. Abu-Lughod; «Urban-Rural Differences as a Function of the Demographic Transition : Egyptian Data and an Analytical Model»; American Journal of Sociology; 69 (1963); pp. 476-490.

(٢) يجدر الاشارة الى أننا نتناول مدينة الكويت كمثال يوضح لنا طابع مدن الخليج العربي مثل الدوحة وأبو ظبي ودبي والى حد ما البحرين . ويمكننا

عشر، أصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية • أما عدد سكانها فلم يزد في سنة ١٩٠٧ عن ٣٥٠٠٠٠ نسمة • وحتى سنة ١٩٥٠ لم تطرأ زيادة ملحوظة على عدد سكان مدينة الكويت • على أن « مصباح علاء الدين » قد منح الكويت ابتداء من ذلك التاريخ ما لم يكن يخطر على باله بشر • إذ ما لبث النفط أن تدفق فتحوّلت مدينة الكويت خلال سنوات قليلة إلى قبلة الباحثين عن الثروة والرخاء والأمان • لقد كان معظم المهاجرين إلى الكويت من دول أخرى • ومن نتائج ذلك أن ارتفع عدد سكان الكويت من ٦٠٠٠٠٠ نسمة خلال الثلاثينيات إلى ١٠٠٠٠٠٠ نسمة في منتصف الأربعينيات • وفي سنة ١٩٥٢ بلغ عدد سكان الكويت ١٦٠٠٠٠٠ نسمة ، لكنه ما لبث أن حقق قفزة ضخمة ليصل إلى ٤٦٧٣٣٩ نسمة في سنة ١٩٦٥ ، ثم يصل إلى مليون تقريبا في سنة ١٩٧٥ • وقبل اكتشاف النفط كان سكان مدينة الكويت خليط من الكويتيين والمبيد الذين أتوا في فترة سابقة من شرق أفريقيا ، كما أن التفرقة بين الكويتيين وغير الكويتيين لم تكن قد ظهرت الا بصدور قانون الجنسية في سنة ١٩٤٨ • وليس من الصدفة أن يكون صدور هذا القانون مصاحبا لظهور النفط بكميات وفيرة • وبحلول الخمسينيات شهدت مدينة الكويت بداية الرخاء واتساع نطاق الهجرة إليها • ففي سنة ١٩٥٧ كانت نسبة غير الكويتيين (المهاجرين) تشكل ٤٥٪ من المجموع الكلي للسكان ، ثم ارتفعت في سنة ١٩٦٥ إلى ٥٣٪ • وقبل ظهور النفط كان معظم المهاجرين إلى الكويت من امارات الخليج العربي وايران وعمان • بيد أن مصادر الهجرة ما لبثت أن تغيرت بعد ظهور الثروة النفطية • وبدون الدخول في تفاصيل دقيقة ، فإن معظم المهاجرين الجدد إلى مدينة الكويت كانوا من الفلسطينيين والاردنيين والمصريين والسوريين واللبنانيين • ولقد أوضحت بعض التحليلات الحديثة أن

— أن نجد تحليلا عاما لبعض القضايا العامة التي نشر فيها هنا في محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ ، وكذلك معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، شركة كاظمة ، الكويت ١٩٧٧ .

الهجرة الخارجية الى مدينة الكويت قد أحدثت نتائج بالغة الاهمية فيما يتعلق بالبناء السكاني . فلقد ارتفعت نسبة الذكور العاملين ارتفاعاً ملحوظاً كما ارتفعت نسبة الفئة العمرية الشابة (١٥ - ٤٥) . ومثل هذا يقال عن نسبة الذين يقرأون ويكتبون بسبب الطابع الانتخابي الذي يحكم هذا النمط من الهجرة . وعلى الرغم من الدور الحاسم الذي تلعبه الهجرة في النمو الحضري لمدينة الكويت ، الا أننا لا نستطيع تجاهل تأثير الزيادة الطبيعية . فخلال السنوات الاخيرة تطورت الخدمات الصحية في مدينة الكويت حتى كادت تفوق نظيراتها في الدول الاوربية . ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك على معدلات الوفيات التي ما لبثت أن انخفضت انخفاضاً سريعاً . واذا ما أخذنا في الاعتبار استمرار ارتفاع معدلات المواليد ، استطعنا أن ندرك الدور الذي تلعبه الزيادة الطبيعية في النمو السكاني لمدينة الكويت . ولعل هذه الشواهد توضح لنا أنه برغم الصلة الوثيقة بين الهجرة والزيادة الطبيعية ، الا أن تحديد التأثير النسبي لكل منهما قد يكون عسيراً في بعض الاحيان^(١) . أما علاقة النمو الحضري بالتنمية الاقتصادية في مدينة الكويت فما تزال بحاجة إلى مزيد من التحليل والتأمل ، على الرغم من الدراسات الحديثة القليلة التي بدأت تعنى بالتصنيع والتحصن في الدول الخليجية العربية^(٢) .

واذا ما استخدمنا مصطلحات والت روستو Rostow أمكننا القول ان التحضر في الكويت قد مر بمرحلة تقليدية بدأت من بداية العصور الوسطى الاسلامية حتى اكتشاف النفط خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين . فلقد كانت مدينة الكويت - شأنها في ذلك شأن معظم المدن

(1) A. G. Hill; «The Gulf States : Petroleum and Population Growth»; in J. I. Clarke & W. Fisher; (eds.) Population of the Middle East and North Africa; op. cit; pp. 244-255.

(٢) يمكننا الإشارة الى بعض الدراسات الحديثة الجيدة التي تناولت التحديث والتصنيع والتحصن في بعض دول الخليج العربي . انظر على سبيل المثال : جهينه العيسى ، التحديث في المجتمع القطري ، دار كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٧٩ ، أمل الصباح ، الهجرة الى الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٧٨ . كذلك يمكننا الإشارة الى الدراسات العديدة التي تضمنتها مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية الصادرة عن جامعة الكويت .

العربية المطللة على الخليج العربي - صغيرة الحجم ، محاطة بأسوار وقلاع دفاعية . ويبدو أن مساكن وشوارع ومرافق هذه المدن كانت تعكس بوضوح طابع العلاقات القبلية والالتفاف حول الاسرة . ولقد سيطرت على هذه المدن كل الخصائص التقليدية التي ألفنا قراءتها في مؤلفات علم الاجتماع الحديث . بيد أن مدينة الكويت قد مرت بعد ذلك بمرحلة نشأة وتكوين بفضل اكتشاف النفط وما ترتب على ذلك من هجرة واسعة النطاق اتخذت اتجاهين : الأول داخلي تمثل في استيطان البدو وانتقالهم الى المدينة ، والثاني خارجي تمثل في استقبال مهاجري الدول الاخرى للعمل في المشروعات المختلفة . وفي هذه المرحلة كان معظم هؤلاء المهاجرين من الهند وباكستان وايران^(١) . وبسبب عدم قدرة الهياكل الاساسية لمدينة الكويت عن استيعاب المهاجرين ظهرت في البداية مدن « الصفيح » و « الاكواخ » . وفي تلك المرحلة لم تكن التكنولوجيا قد تمكنت من قهر الجغرافيا . اذ كان على هؤلاء المهاجرين أن يعملوا في أقصى الظروف المناخية والطبيعية ، أعنى في غياب مكيفات الهواء ومبردات الماء . ولم تخل هذه المرحلة من تغيرات هامة . فلقد بدأت مدينة الكويت تشهد نموا عمرانيا ملحوظا تمثل في بداية الامر في انشاء الهياكل الاساسية (الفيزيائية والاجتماعية) ، فأنقمت المرافق العامة وأنشأت الاجهزة الادارية والقضائية والسياسية . أما أكثر التغيرات الايكولوجية أهمية في تلك المرحلة فهي تخطى أسوار القلاع واستمرار الزحف عبر الصحراء وفي مختلف الاتجاهات المحاذية لشاطئ الخليج ، حتى بدت المدينة وكأنها تتخذ شكل حلقات دائرية . أما المرحلة الثالثة التي مرت بها مدينة الكويت فكانت مرحلة المتحضر السريع . فيها تحقق الرخاء الاقتصادي دفعة واحدة ، واستمر النمو الحضري بمعدل لم يسبق له مثيل ، وتشكلت الجماعات الطبقيية الحضرية الاساسية ، وبدأت الروابط القبلية في التحلل لتحل محلها روابط طبقية ماتزال في طور التكوين .

(١) عبد الله ابو عياش واسحق القطب ، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ٨٣ وما بعدها .

أما مدينة القاهرة فإنها تعبر عن واقع تاريخى حضرى مختلف تماما عن ذلك الذى ألفناه فى مدينه الكويت . فالقاهرة هى ألف عام من عمر الزمان . هى المدينة الاولى فى قطاع هائل متصل من العالم القديم . تحتل موقعا فريدا هو خاصة مصر . هى مجمع الوادى والفرعين وملتقى الصحراويين وأكبر واحة فى العالم فى أكبر صحراء فى الدنيا . ان شئنا الدقة قلنا انها أكبر مدينة صحراوية فى العالم على أكبر نهر فى الدنيا تقريبا^(١) . تبدو القاهرة بالنسبة لمصر وكأنما القطر على موعد فيها . والواقع أن كل عواصم مصر تقريبا كانت تدور فى فلك القاهرة الان . فمنف هى البدرشين ، وهيليوبولس هى عين شمس ومصر الجديدة ، وبابليون هى مصر القديمة ، والفسطاط هى القاهرة الفاطمية . لقد قيل بحق ان موقع القاهرة هو من اختيار « الآلهة » . والواقع أن مصر تعد من أوائل دول العالم التى حققت فيها القرية فائضا اقتصاديا . وهذا يعنى أنها قد شهدت فى فترة مبكرة « ثورة حضرية » . ان المدينة فى مصر قديمة قدم الكتابة الهيروغليفية على الاقل . ولقد ظلت مدينة القاهرة حتى بداية القرن التاسع عشر تعبر عن ملامح العصور الوسطى ، الى أن جاء محمد على الذى أبدى اهتماما كبيرا بتطوير المدينة وتوسيع نطاقها . على أن النمو الحقيقى الذى حققته القاهرة قد تم على يد حفيده الخديوى اسماعيل الذى أفاد كثيرا من الحرب الاهلية الامريكية نتيجة لانخفاض انتاج القطن الامريكى ؛ مما كان له أكبر الاثر على ارتفاع أسعار القطن المصرى . ولقد أنفق اسماعيل بسخاء على تطوير مدينة القاهرة فأنشأ حى الاسماعيلية ليكون منطقة سكنية للطبقة العليا ، كما زود بعض أحياء المدينة بالكهرباء والمياه النقية . بل إن اقامة الاوبرا فى عهد اسماعيل لم يكن يخلو من دلالة حضرية هامة . وفى سنة ١٩١٧ لم تكن نسبة الاجانب

(١) جمال حمدان ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب « القاهرة » تأليف

ديزموند ستيوارت ، ترجمة يحيى حتى . دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

في مدينة القاهرة تزيد عن ١٠٪ من مجموع سكانها البالغ ٨٠٠٠٠٠٠ نسمة^(١) . بيد أن هذه النسبة قد بدأت في الانخفاض بعد ذلك بسبب ظهور جماعات مهنية مصرية قادرة على قيادة كثير من المهام الادارية والفنية . ولقد بدأت الصفوة المهنية المصرية الجديدة في الانتقال من قلب مدينة القاهرة الى ضواحيها ، ثم ما لبثت جماعات المهاجرين من الريف الى المدينة أن احتلت المساكن القديمة التي تركتها هذه الصفوة المهنية . والملاحظ أن هذا النمط الايكولوجي التتابعى يكاد يكون شائعا في معظم مدن الشرق الاوسط . وبحدوث « الخروج الابيض » من القاهرة بقيام ثورة ١٩٥٢ تغيرت معالم الازدواجية الحضرية (الثقافية والطبقية) التي ظلت تشهدها هذه المدينة لفترة طويلة^(٢) .

وتشير النظرة العابرة الى المدن الاقليمية المصرية بعمامة ومدينة القاهرة بخاصة الى وجود قدر ملحوظ من الازدواجية^(٣) . إذ نجد قطاعين أساسيين : الأول قديم يقع عادة في جنوب المدينة ، ويمتاز بقلب تجارى ذو طابع وطنى ، ويقوم عادة في ظل جامع كبير تنتشر حوله غابة من المساجد الصغيرة . وفي كل الاحوال فان هذا القطاع يحاول مقاومة الانقراض الحتمى . أما القطاع الحديث فهو ابن القرن الماضى وأقرب الى الطابع الاوروبى : فهو مقر الجاليات الاجنبية ، وموطن الطبقات الغنية ، كما أن شوارعه مستقيمة وتتخذ شكلا هندسيا معينا . ويقع هذا القطاع الحديث عادة في الشمال حتى يستأثر بالرياح الشمالية الطازجة النقية ، كما أنه يجذب دائما الى شاطئ النيل . واذا ما حاولنا تحديد النمط الحضري

(1) G. Baer; Studies in Social History of Modern Egypt; op. cit; p. 144.

(2) G. Abu-Lughod; «Varieties of Urban Experience : Contrast; Coexistence and Coalescence in Cairo»; in I. Lapidus; Middle Eastern Cities; op. cit; p. 105.

(3) G. Hamdan; Studies in Egyptian Urbanism; Cairo; 1959.

للمدن المصرية ، لاحظنا أن النيل قد لعب دورا حاسما في هذا المجال (١) . فكل مدن الصعيد تقع على النيل حتى أصبح شارعها . بيد أن قبضة النيل تخف في الدلتا . اذ نجد الموانى الكبرى على الساحل والقناة المرتبطة بالبحر أكثر من النيل ، وان كانت تستمد مقومات حياتها من مياه النيل ومحاصيل تربته . لذلك نستطيع القول ان مدن القناة هي نتاج المياه العذبة بقدر ما هي نتاج المياه الملحة . وفي داخل الدلتا تكاد تقع المدن الكبرى اما على فرع النيل أو على ترعه المختلفة دون استثناء . كذلك فاننا نلاحظ أن أكبر المدن المصرية حجما تقع على أهم المجارى النهرية ، وأصغرها حجما تقع في أطراف الدلتا (طنطا والمنصورة في مقابل الزقازيق ودمنهور) . ويبدو تأثير النيل طاغيا على مستوى البناء الايكولوجى الداخلى للمدن المصرية . فأغلب المساكن والمباني الممتازة والخدمات الراقية توجد على شاطئ النيل . ومعنى ذلك أن النهر يجذب اليه الطبقات الاجتماعية العليا والنشاطات الحساسة . وربما لهذا السبب اتخذت معظم المدن المصرية شكلا مستطيلا على طول النيل . واذا كانت مدن الدلتا تحاول الحصول على أكبر مساحة واقعة على النيل ، فان كل مدن الصعيد مستطيلة على النيل نضا . وهذا يعنى - بساطة - أن النمط الحضري للمدينة المصرية يتبع النيل بأمانة .

ومن الطبيعى أن يكون النمط الايكولوجى المعاصر لمدينة القاهرة قد تطوّر من خلال عمليات تاريخية مستمرة استمرت لاكثر من ألف عام . فخلال العصر العربى كانت القسطنطينية (القاهرة) تقع في الجنوب . كانت مدينة حربية معلقة على التل ومحصنة بالطبيعة . والمحقق تاريخيا أن القاهرة المعزية قد ظلت تحافظ على طابعها الحربى لفترة طويلة . وآية ذلك استمرار وجود الاسوار التى كانت أفضل وسيلة للحماية الخارجية . على أن نمو المدينة قد بدأ في وقت لاحق يتحرر من جبل المقطم والاسوار .

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة في عبثية المكان ، القاهرة ، كتاب الهلال ، ١٩٦٧ .

ولقد كان محمد على هو أول من اخترق الحدود التي كانت مفروضة على القاهرة متجها الى شبرا أولا ، ثم جاردن سیتی التي أصبحت سكونا لعائلته . واذا كان اسماعيل هو منشىء الاسماعيلية ، فان توفيق هو منشىء التوفيقية . أما مدينة الجيزة فقد ظلت حتى بداية القرن الحالى مدينة متواضعة ، لكنها ما لبثت أن بدأت تتسع شمالا كتسريط يزداد سمكا وعمقا . وبنهاية الحرب العالمية الثانية نمت أحياء كثيرة فى الجيزة ، مما يعنى أن النمو العمرانى لمدينة القاهرة قد بدأ يتخذ اتجاه الغرب . والملاحظ أن نمو مدينة القاهرة قد ظل يتجه الى الشمال والشمال الشرقى باستثناء قفرتين حضريتين : الاولى هى حلوان التى أنشأها اسماعيل كمدينة استشفاء ، والثانية هى المعادى التى أنشأها الاستعمار كمقر لجاليته . وفى اتجاه الغرب استعمرت القاهرة نهر النيل ذاته (أعنى جزيرتى الجزيرة والروضه) ، ثم امتدت لتربط شرقها بغربها . ومعنى ذلك أن تاريخ القاهرة هو امتداد الاطراف بقدر ما هو تكثيف فى الداخل . وأحد نتائج ذلك أن بدأ جسم المدينة يمتلىء حتى الاختناق ، بحيث لا نجد رئة خضراء أو مساحة مكشوفة . ان جبل المقطم الذى كان ينظر اليه بهية كبيرة خلال القرن الماضى لم يعد هو المتحكم فى ايكولوجية مدينة القاهرة . لقد اتسعت المدينة من المقطم الى الهرم ، ومن حلوان الى شبرا . ولقد كان هذا الاتساع على حساب الاراضى الزراعية وعلى الاخص فى المناطق الغربية من المدينة . لذلك فان شعاع الرمل للعمران والطين للزراعة لا يخلو من دلالات اقتصادية وحضرية بالغة .

واذا ما أردنا قدرا من التخصيص ، قلنا ان الازدواجية الحضرية فى مدينة القاهرة تبدو أوضح ما تكون فى اعتماد بعض أحيائها على خطة حضرية ، بينما تنمو الاحياء الاخرى بطريقة عشوائية ، أو ان شئنا الدقة بدون خطة . وتتضح العشوائية فى القطاع الشرقى والجنوبى من القاهرة شرق النيل . وفى هذا القطاع القديم نجد الازقة الضيقة والحوارى المسدودة والملتوية والمتعرجة ، فضلا عن ارتفاع الازقة وانخفاضها بسبب الموقع التلى . وفى القطاع الحديث نجد تخطيطا هندسيا واضحا فيما عدا

بعض الجيوب العشوائية . والطريف هنا أن الشوارع الرئيسية تتجه مع النيل وتتخذ انحناءاته وتعرجاته بأمانة ، حتى أن الشوارع العرضية نجدها عمودية على الطولية . ومع ذلك فإن الاحياء الراقية في مدينة القاهرة لا تتبع خطة ايكولوجية واحدة . فالشوارع في الزمالك تتخذ شكل المعين ، بينما تتخذ في جاردن سيتي شكل الدائرة . وفي مدينة القاهرة نجد مجموعة من البؤر المشعة التي تشكل مركزا لخطوط المواصلات . من ذلك محطة مصر ، والعتبة ، وباب اللوق ، والسيدة زينب^(١) . والواقع أن النمو السكاني لمدينة القاهرة — فضلا عن انشطارها الى قسمين بسبب تأثير النيل — قد أسهم في تعقيد مشكلة المواصلات الارضية . اذ لاتزال معظم شوارع المدينة لا تتجاوز اتساع شوارع مدن العصور الوسطى^(٢) .

وتؤدى مدينة القاهرة عددا كبيرا من الوظائف بعضها يتصل بالعمل والانتاج والبعض الآخر يتصل بالخدمات . فاذا ما تناولنا الوظيفة الادارية ، لاحظنا أن القاهرة قد ظلت طوال تاريخها مركزا لبيروقراطية ضخمة . فأكثر من ثلث موظفي الدولة يعيشون فيها . وتبدأ المناطق الادارية من ميدان التحرير بمجمعه الضخم لتمتد نحو ميل وصولا الى ميدان الجمهورية : قاعدة الحكم . أما الوظيفة التجارية فتتركز في قلب المدينة حيث نجد مدى واسعا يبدأ من تجارة التجزئة والجملة حتى المؤسسات والشركات والبنوك والمحال التجارية الضخمة . وفي أطراف المدينة (باتجاه محطة مصر) توجد مخازن الجملة لقطع غيار السيارات والاطارات والادوات الكهربائية . وفي الاحياء القديمة تكثرت تجارة الحرف اليدوية حتى يبدو المحل وقد خرج الى الرصيف . وفيما يتعلق بالوظيفة الصناعية فإن القاهرة تعد عاصمة الصناعة المصرية . ويمكننا أن نميز بين

(١) جمال حمدان ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب ديزموند ستوارت ؛ القاهرة ، المرجع السابق .

(2) G. Abu-Lughod; «Tale of Two Cities : The Origins of Modern Cairo»; Comparative Studies in Society and History; 1965; pp. 429-457.

نوعين من الصناعات : صناعة خفيفة بسيطة يدوية صغيرة تقليدية ، وصناعة ثقيلة حديثة معقدة آلية . وإذا كانت الصناعة الثقيلة تقع على أطراف المدينة ، فإن الصناعة الخفيفة تقع في داخلها . وتميل الصناعة الخفيفة الى التوطن في الاحياء القديمة الفقيرة ، وان كانت أسماء الشوارع الآن لم تعد تشير كثيرا الى التخصص المهني (النحاسين ، الفحامين ، المغربلين ... الخ) . أما الصناعة الثقيلة الاحدث تاريخا فإن عوامل الطرد تقذف بها الى أطراف المدينة . ويمكننا الاستشهاد على ذلك بقاعدتين صناعيتين هامتين تقعان في طرفي المدينة هما : حلوان وشبرا . ففى شبرا بدأ النمو الصناعى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بصناعات الغزل والنسيج ثم ضمت صناعات أخرى مكملة . أما حلوان فقد شهدت نموا صناعيا قريبا لايزيد عن عقدين من الزمان الا قليلا . وإذا كان الخديوى اسماعيل قد أقام هذه الضاحية لاسباب طبية أهمها الاستشفاء بالمياه المعدنية ، الا أنها ما لبثت أن تحولت خلال ستينات القرن العشرين الى -غابة من المصانع والداخن والافران تنتج القضبان والعربات الحديدية والفئكات وأسياخ الحديد ، فضلا عن صناعة السيارات^(١) . أما الوظيفة التعليمية لمدينة القاهرة فإنها واضحة كل الوضوح . فجمهور الطلبة في هذه المدينة يصل الى مليونين . وهناك تدرج تعليمى مرتبط بتدرج مكاني . فالمدارس الابتدائية تخدم الاحياء الصغيرة المحدودة ، والمدارس الثانوية تخدم أحياء أكبر . أما مدارس الجاليات الاجنبية فتقع في قلب العاصمة التجارية . ويبدو أن التعليم العالى في مدينة القاهرة يرتبط بالاطراف . إذ أن الجامعات تحتاج الى مساحات شاسعة من الاراضى . لذلك ليس صدفة أن تكون جامعة القاهرة في أقصى الغرب وجامعة عين شمس في أقصى الشرق ، تتوسطهما جامعة الأزهر التى ماتزال تدفع ثمنها باهظا هو عدم قدرتها على الاتساع المكاني . ومن الطريف هنا أن نجد التعليم الفنى

(١) جمال حمدان ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب ديزموند ستيفورت . القاهرة ، المرجع السابق .

في مصر مرتبط بمواقع المهنة . فأغلب المدارس الصناعية تقع قرب الأحياء الصناعية (بولاق) . وأخيراً نجد القاهرة تؤدى وظيفة صحية وترفيهية هامة . فهي موقع المستشفيات المركزية الأساسية التي عادة بما تقع في الأطراف بسبب ما تتطلبه من هدوء واتساع . ويرتبط بذلك « مدينة الاموات » التي تقع في الجنوب الشرقى . ففي حى الامام الشافعى بدأ الأحياء يزحفون على الاموات ويطاردونهم ، حتى أن « مدينة الأحياء » قد تداخلت مع « مدينة الموتى » بصورة قابضة للنفوس . وفيما يتعلق بالترفيه نجد معظم نوادى القاهرة تقع في المناطق الخلوية ، وإن كان نادى الجزيرة ونادى الزمالك يمثلان نصف الجزيرة الجنوبي ، ويشكلان بذلك أكبر رقعة رياضية متصلة . وإذا كان موقع هذين الناديين قد بدا ملائماً عندما أنشأهما الاستعمار لجنوده ، فإن النمو الحضري المتصل للمدينة يفرض ضرورة إعادة النظر في موقعهما .

ويبدو أن الهجرة الريفية الى القاهرة تشكل العامل الاساسى في نموها السكانى . فمحور الهجرة هو من القرى الى العاصمة ، إذ إن فقر القرية المصرية هو السبب المباشر في لفظ غائض السكان الى المدن والعاصمة على الاخص . ومن الحقائق التاريخية أن الأزهر قد لعب دور هاماً في زيادة سكان القاهرة خلال القرن التاسع عشر . إذ كانت أسماء شيوخ الأزهر تنسب الى قراهم الأصلية . ويمكن القول أن الأزهر قد لعب بالنسبة للقاهرة في أوائل القرن الماضى نفس الدور الذى لعبته الإدارة في أوائل القرن العشرين ، ونفس الدور الذى تقوم به الصناعة حالياً . غير أن تيارات الهجرة الريفية الى القاهرة قد تعاضمت خلال العقود الأخيرة بسبب الفارق الحضارى الهائل بين مناطق الطرد الفقيرة المزدحمة المتخلفة ومناطق الجذب الغنية المتقدمة (١) . ويبدو أن كثافة الهجرة تتناسب تناسباً طردياً

(١) للحصول على شواهد احصائية يمكن الرجوع الى دراستين احصائيتين هما : محمود عوده ، الهجرة الى مدينة القاهرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، ١٩٧١ ، عزت حجازى ، القاهرة ، من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

مع ثقل وحجم المدينة . فمعدلات الهجرة من المنوفية عالية بسبب الاكتظاظ السكاني الشديد . وإذا كانت القاهرة تسحب وحدها ٥٣٪ من عدد المهاجرين الريفيين الذين يأتون من المنوفية والقليوبية والشرقية والدقهلية، فإن الاسكندرية تسحب مهاجريها من غرب الدلتا ؛ في حين تسحب مدن القناة مهاجريها من شرق الدلتا . وليس من الصدفة أن يكون اتجاه الهجرة في مصر متسقا مع اتجاه النيل : من الجنوب الى الشمال . ولقد أوضحت جانيت أبو لغد أن منطقة القاهرة الكبرى كانت تضم في سنة ١٩٦٦ حوالي ٢٨٪ من سكان مصر ، وأن موضع هذه المدينة يجمع بين خصائص الصعيد والدلتا^(١) . فالقاهرة تبدأ مدينة صعيد لتنتهي مدينة دلتا . كذلك أوضحت جانيت أبو لغد أن ٤٦٩٪ من المهاجرين الى القاهرة أتوا من ريف الدلتا في مقابل ٤١٤٪ من ريف الصعيد ، وأن معظم مهاجري الوجه البحري يقيمون في الشمال بينما يقيم غالبية مهاجري الوجه القبلي في الجنوب . ولقد أوضح عزت حجازي أن صافي الهجرة الى القاهرة في سنة ١٩١٧ مقارنا بمجموع سكان المدينة قد وصل الى ٣٠٪ ، ثم ما لبثت هذه النسبة أن ارتفعت في تعداد ١٩٢٧ الى ٢٨٤٪ بسبب ظروف الحرب العالمية الاولى . ولقد ظلت النسبة محافظة على ارتفاعها طوال العقود الثلاث اللاحقة حتى وصلت في سنة ١٩٦٠ الى ٢٨٦٪^(٢) . كذلك نجد محمود عوده يصنف جماعات المهاجرين الى القاهرة الى فئتين : تضم الاولى الصفوة المتعلمة الساعية الى تحقيق حراك اجتماعي (٣٠٪) ، وتضم الثانية أغلبية غير متعلمة هاربة من عوامل الطرد (٨٠٪) ، وأن ٨٥٪ من المهاجرين يقعون في الفئة العمرية المنتجة^(٣) . وتميل الدراسات التي تناولت الهجرة الريفية الى القاهرة الى تبني مفهومي « المناطق الطاردة »

(1) J. Abu-Lughod; «Migrant Adjustment to City Life : The Egyptian Case»; in Gerald Breese; The City in Newly Developing Countries; op. cit; pp. 376-388.

(٢) عزت حجازي ، القاهرة ، المرجع السابق .

(٣) محمود عوده ، الهجرة الى القاهرة ، المرجع السابق .

و « المناطق الجاذبة » كأداتين تحليليتين • ومن بين العوامل الطاردة ضآلة فرص العمل في الريف وانخفاض مستوى الدخل الزراعية • فبينما ارتفع عدد سكان مصر فيما بين سنتي ١٨٩٧ و ١٩٦٦ من ٩٧ مليون نسمة الى ٣٠١ مليون نسمة ، زادت مساحة الاراضى المنزرعة فقط من ١٥ مليون فدان الى ٦ مليون فدان • ومعنى ذلك أن نصيب الفرد من الارض الزراعية قد انخفض من ٥٣٪ من الفدان الى ٢٠٪ من الفدان • أما العوامل الجاذبة فتتمثل في اتساع البناء المهني لمدينة القاهرة وكونها مركزا ثقافيا وتعليميا وصحيا • ومن هذه الزاوية يمكن القول ان مصر لا تعاني فقط من تضخم سكاني ، بل انها تعاني أيضا من تضخم عاصمي • فبينما كانت نسبة سكان القاهرة بالنسبة لعدد سكان مصر ٧٦٪ في سنة ١٩٢٧ ، ازدادت الى ١٠٩٪ في سنة ١٩٤٧ ، حتى وصلت الى ١٤٪ في سنة ١٩٦٦ • وإذا ما أخذنا في الاعتبار سكان القاهرة الكبرى ، فإن هذه النسبة تصل في سنة ١٩٦٦ الى ٢٠٪ • فلقاهرة تمثل أكبر قاعدة صناعية في مصر ، وأضخم تجمع طبي ، وأكبر بناء تعليمي^(١) • لذلك فإن علاقة القاهرة بالمدن الاقليمية والمناطق الريفية هي علاقة « اقطاعية » أدت الى إضعاف « الطبقة الوسطى » من المدن • فمن بعد القاهرة والاسكندرية تهوى أحجام المدن التالية وتتهبط هبوطا ذريعا • وفي سنة ١٩٦٠ بلغ عدد سكان القاهرة والاسكندرية نصف عدد سكان مدن مصر (٤٩٤٪) • والواقع أن كل المحاولات التاريخية التي حاولت جعل مصر قطعة من أوروبا قد حاولت أن تجعل من القاهرة جزءا من هذه القارة • لذلك فإن هذه المدينة قد بدأت تتحول من « نافورة فكرية » الى « بالوعة اقتصادية » • ان مصر هي من البلاد القليلة التي يطلق فيها اسم الدولة على العاصمة •

(١) يمكن الحصول على شواهد احصائية مؤيدة لذلك في : عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة : (الاجتماع الحضري) ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، وكذلك مرزوق عبد الرحيم ، « الهجرة الريفية الحضرية في مصر : أنماطها ودوافعها والآثار المترتبة عليها » الحلقة الدراسية الاولى لعلم الاجتماع الريفي ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٠ .

لذلك يبدو لنا أن الإقليمية أو اللامركزية هي مطلب أساسى لتحقيق تنمية حضرية فعالة في مصر ، بل اننى أعتقد أن حل كثير من مشكلات القاهرة يبدأ أساسا من الريف المصرى .

وتدفعنا المناقشات السابقة الى تناول العلاقة بين حجم المدينة والنمو الاقتصادى فى منطقة الشرق الاوسط بوجه عام ، خاصة وأن دول هذه المنطقة تشهد معدلات تحضر متباينة تشير الى ظروف مختلفة تبدأ من « الخلطة الحضرية » حتى « التضخم الحضرى » . غفى كل من تركيا وايران والعربية السعودية نجد المدن الكبرى لا تضم أكثر من ٢٠٪ من سكان كل منها . أما بقية دول الشرق الاوسط فتكاد تعرف العاصمة الاساسية أو العاصمتين الاساسيتين ، مما دفع بعض الباحثين الى القول بأن معظم عواصم الشرق الاوسط هي « مدن أولى » Primate Cities تضم أعدادا ضخمة من السكان مما جعل الفارق بينها وبين المدن التالية كبيرا جدا^(١) . ومعنى ذلك أن معظم دول المنطقة تفتقر الى التوازن المضرورى بين أحجام عواصمها ومدنها الرئيسية من ناحية ، وبقية مناطقها الحضرية والريفية من ناحية أخرى ، مما قد يؤدي الى التأثير على معدلات النمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى . واذا ما قبلنا تفرقة هوسيلتز Hoselitz بين المدن « المنتجة » generative والمدن « الطفيلية » parasitic ، وجدنا كثيرا من مدن الشرق الاوسط

(١) من الملاحظ أن « المدينة الاولى » لا توجد فقط فى الدول النامية ، ولكنها وجدت أيضا خلال فترات تاريخية متباينة فى بعض الدول الغربية كما هو الحال بالنسبة لاستوكهولم فى السويد ، وأسلو فى النرويج ، وباريس ذات مرة بالنسبة لفرنسا . ويذهب هوسيلتز الى أن معظم الوظائف الرئيسية لتلك الدول قد تركزت فى تلك المدن فى مرحلة مبكرة جدا من تاريخها . وتتخذ « المدن الاولى » فى كثير من الاحيان طابعا طفيليا . فهى تلتمح الاستثمارات وتمتص القوى العاملة وتسيطر على النمط الثقافى للدولة . انظر :

S. Mehta; «Some Demographic and Economic Correlates of Primate Cities»; in G. Breese; (ed) The City in Newly Developing Countries; op. cit; pp. 295-308.

تنتمي الى النمط الاخير الذى غالبا ما يتصف « بالتضخم الحضرى » *overurbanization* نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الريفية - الحضرية . وربما كانت دراسة جانيت أبو لغد عن مدينة القاهرة من أشهر الدراسات التى تناولت هذه القضية . ولقد أشارت الى أن طوفان الهجرة الريفية - الحضرية قد أحدث نموا سكانيا لا مبرر له فى كل من القاهرة والاسكندرية، حيث تصل نسبة السكان بهاتين المدينتين حوالى ٣٥٪ من مجموع سكان مصر ، مما يشكل عقبة أمام النمو الاقتصادى الذى يمكن أن تحققه المدن الاقليمية^(١) . ولقد أشار شارل عيسوى الى شىء قريب من ذلك حينما أوضح أن مدينة طهران قد استهلكت فى سنة ١٩٦٥ حوالى ٤٠٪ من مجموع الطاقة الكهربائية الايرانية و ٥٠٪ من مجموع المنتجات البترولية المخصصة للاستهلاك المحلى . وفى العراق لوحظ أن ٦٥٪ من مجموع الاطباء يعيشون فى مدينة بغداد . ويفسر شارل عيسوى ذلك فى ضوء فكرة المركزية الادارية التى عرفتها دول الشرق الاوسط ، والتى تؤدى - فى نهاية الامر - الى حرمان المدن الصغيرة من أفرادها الموهوبين النذين يتطلعون باستمرار الى العاصمة^(٢) .

والمواقع أن من الصعب وصف كل عواصم الشرق الاوسط بالطابع « الطفيلى » . ولقد أشار بيرى *Berry* فى دراسة له تناول فيها عددا كبيرا من عواصم الدول الى أن هناك علاقة بين حجم الدولة (فى ضوء عدد السكان) وسيطرة المدينة « الاولى » . وفى الدول الصغيرة الحجم البسيطة التركيب تتاح الفرصة لنمو العواصم بينما لا تتاح لها نفس فرصة النمو فى الدول الكبيرة الحجم ذات التاريخ الطويل^(٣) . واذا ما طبقنا وجهة نظر

(1) Abu-lughod; «Urbanization in Egypt»; Economic Development and Cultural Change; 13; 1965; pp. 313-343.

(2) Issawi; C; «Economic Change and Urbanization in the Middle East»; in I. M. Lapidus (ed); Middle Eastern Cities; op. cit; pp. 117 ff.

(3) B. Berry; City Size Distributions and Economic Development; Chicago; 1961.

بيرى على منطقة الشرق الاوسط ، وجدنا استثناءات هامة . فعلى الرغم من أن مدن الخليج العربية قد تؤيد وجهة نظر بيرى ، الا أن القاهرة وبغداد ودمشق لا تؤيدها . وقد يبدو من الملائم هنا مقارنة أبعاد النمو الحضري في كل من الدول الغربية ودول الشرق الاوسط . ففي الاولى (الغربية) بدأ النمو الصناعي في بعض المناطق الصناعية المحورية ، ثم ما لبث بعد فترة معينة أن انتقل الى مناطق أخرى هامشية ، مما أدى الى تكثيف العمل الصناعي فيها ورفع معدلات نموها الاقتصادي . وما التخصّص الصناعي الذي عرفت به المدن الغربية الا مثالا واحدا على ما نذهب اليه هنا . أما دول الشرق الاوسط فان الموقف مختلف تماما . فالدافع الى التخصّص الصناعي يقل الى حد كبير بسبب ضآلة أجور العمال الصناعيين الحضريين وتضخم أعدادهم نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الريفية - الحضرية . ولقد أوضح بيرى أنه برغم حرص حكومات الدول النامية على تحقيق اللامركزية الصناعية الحضرية ، الا أن ذلك ما يزال مطلب عسير المثال^(١) . وفضلا عن ذلك فان هناك اعتبارات سياسية يجب أخذها في الاعتبار عند دراسة مدن الشرق الاوسط . ان الحدود القومية لكثير من دول هذه المنطقة قد تحددت منذ عقود قليلة . فعلى سبيل المثال تشكلت كل من المدن السورية والعراقية من خلال المتطلبات الاقتصادية التي ظهرت على وجه الخصوص بعد الحرب العالمية الاولى . وخلال القرن التاسع عشر بأكمله ظلت ايران مؤلفة من عدد من المدن الاقليمية المحيطة ببعض المناطق الزراعية ، وهو موقف مناقض تماما لما حدث في مصر حينما كانت القاهرة هي قبة مصر . وعلى أية حال فان كثيرا من العناصر البنائية والثقافية التي تشهدها مدن الشرق الاوسط تقترب من تلك التي تشهدها مدن العالم الثالث عموما ، خاصة اذا ما أخذنا في اعتبارنا بعض القضايا الهامة كتأثير الاستعمار الاوربي ، والهجرة الريفية - الحضرية ، والتكثيف الثقافي والاجتماعي . ومن بين هذه القضايا نجد الهجرة الريفية - الحضرية ما تزال بحاجة الى المعالجة المستفيضة .

(1) B. Berry; The Human Consequences of Urbanization; London; 1971.

الفصل التاسع

الخروج الريفي والنمو الحضري : الهجرة والتكيف

يصعب فهم النمو الحضري الذي شهدته مدن الشرق الأوسط خلال العقود القليلة الماضية دون التعرف على أسباب « الخروج الريفي ». وعلى الرغم من كثرة الدراسات الاحصائية التي تناولت الهجرة الريفية - الحضرية ، إلا أن التحليلات النظرية ما تزال محدودة للغاية . وربما كان مفهوم « منطقة الطرد » و « منطقة الجذب » من أشهر الأدوات التحليلية التي استعان بها الدارسون في دراسة عوامل الهجرة الريفية - الحضرية ونتائجها . ومن الطبيعي أن تختلف العلاقة بين « مناطق الطرد » و « مناطق الجذب » من دولة لأخرى في منطقة الشرق الأوسط . ويتعين علينا الإشارة الى المعنى الذي يشير اليه هذين المفهومين : « فمناطق الطرد » تشير الى كل العوامل التي تدفع القرويين دفعا نحو المدينة بفعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفيزيقية التي تعاني منها القرية . أما « منطقة الجذب » فتشير الى كل الظروف التي تجذب المهاجرين الى المدينة بحثا عن فرص عمل أفضل وظروف معيشية أرقى (1) . ومعنى ذلك أن عوامل الطرد كامنة في القرية بينما عوامل الجذب مكفولة في المدينة . ان التوازن بين هذين النوعين من العوامل يتوقف على اعتبارات عديدة منها : مدى التفاوت الحضارى بين القرية والمدينة ، والموقع الجغرافى للقرية ، ونوع المواصلات التي تربطها بالمدينة ، ومعدل النمو الاقتصادى الحضرى ، وظروف العمل الزراعى وحجم الملكية الزراعية ، فضلا عن بعض السمات السيكولوجية كالدافعية والطموح والتحصيل التعليمى .

(1) C. J. Jansen; «Social Aspects of Internal Migration; Cambridge University Press; 1969.

وسنحاول فيما يلي مناقشة كل من العوامل « الجاذبة » و « الطاردة » في ضوء الشواهد الواقعية التي كشفت عنها الدراسات والبحوث التي تناولت مدن الشرق الاوسط .

فاذا ما بدأنا بمناقشة العوامل « الجاذبة » وجدنا جانب أبو لغد تؤكد في دراستها عن مدينة القاهرة أن سكان القرى والمدن الصغيرة المصرية ينجذبون الى المدن الكبرى (وعلى الاخص القاهرة والاسكندرية) لانهم يعتقدون أنها تتيح لهم فرصا أفضل للحياة ، وأن نسبة ملحوظة من الشباب يهاجرون الى القاهرة للدراسة في الجامعات والمعاهد العليا ، لكنهم سرعان ما يكتسبون الثقافة الحضرية فيفضلون الإقامة فيها^(١) . وفي دراسة تناولت دوافع الهجرة الريفية الى طهران اتضح أن ٧٢٪ من المهاجرين في سنة ١٩٦٦ كانوا يسعون الى الحصول على وظائف أفضل ، وأن ٥٢٪ فقط من المهاجرين هم الذين انتقلوا الى طهران بسبب اكمال تعليمهم . ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع معدلات الدخول في مدينة طهران اذا ما قورنت بالمدن الايرانية الاخرى^(٢) . وفي دول الخليج العربية نلمس موقفا مختلفا . فاذا ما استشهدنا بالكويت لاحظنا نموا كبيرا في أعداد المهاجرين خلال العقود الثلاث الماضية بعد اكتشاف النفط ، وذلك على الرغم من القيود التي تفرضها الحكومة الكويتية على الهجرة اليها نظرا لاعتبارات اثنولوجية وسكانية وسياسية . وفي العراق ازدادت الهجرة الريفية الى بغداد وعلى الاخص من المناطق العراقية الجنوبية ، ويبدو أن العامل الاقتصادي هو أهم العوامل المحركة للهجرة الى بغداد . فلقد أوضح مكى عزيز أن الدخل الشهري الذي يحصل عليه المهاجر الى بغداد (بغض النظر عن مستوى تدريبه ومهارته) يكاد يعادل الدخل

(1) Abu-Lughod; «Migrant Adjustment to City Life : The Egyptian Case»; in G. Breese; (ed.); The City in Newly Developing Countries; Princeton University Press; 1972; pp. 376-388.

(2) V. Costello; Kashan : A City and Region of Iran; London; 1976; esp. The Introduction.

الهنوي الذي يحصل عليه القروي الذي يعمل في قرية عراقية جنوبية • غنى بغداد يستطيع المهاجر أن يحصل على عمل ملائم، مما يمكنه من التجرر من كبار ملاك الاراضي الزراعية والمرابين • فضلا عن ذلك سجلت هذه الدواخه ان المهاجرين الى بغداد يحصلون على فرض تعليمية ورعاية طبية لهم يكونوا يحصلون عليها في قراهم الاصلية، وأنهم قد قبلوا تماما الحياة الحضرية حتى أنهم لا يرضون عنها بديلا^(١) •

وحيثما نناقش العوامل « الطاردة » نجد الحروب والاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط قد لعبت دورا بارزا في ظهور أنماط « استثنائية » من الهجرة، مما كان له أكبر الاثر على الانماط الحضرية المعاصرة • فليقد أدى انشاء دولة اسرائيل الى هجرة مئات الالوف من اللاجئين الفلسطينيين الى مختلف مدن العالم العربي • غير أن نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين - وعلى الاخص الفقراء منهم - قد انتقلوا الى ضواحي بيروت حيث أقاموا « مدن الصفيح »، ثم ما لبثوا أن انتقلوا الى المناطق الجنوبية من لبنان • والواقع أن الحرب الاهلية اللبنانية التي نشبت في سنة ١٩٧٥ لا تخلو من دلالات حضرية بالغة، إذ أنها تجسيد لما يمكن أن نطلق عليه « العنف الحضري » أو « حيزب العصابات الحضرية » • ويمكننا أن نشير أيضا لحادثة أخرى شهدها الشرق الاوسط هي هجرة أعداد كبيرة من الاسر التركية من جزر بحر ايجه الى الاراضي التركية طبقا لاتفاقية لوزان التي أبرمت في سنة ١٩٢٣^(٢) • ولا نستطيع أن نغفل الاشارة الى ما حدث للمدن الكردية في ظل الامبراطورية العثمانية وعلى الاخص فيما قبل الحرب العالمية الاولى • فمنذ ذلك الحين ازداد الوعي القومي لدى الاقليات الكردية بسبب ظهور قيادات مثقفة استطاعت احياء نزعة الاستقلال الذاتي • ومن هذه الزاوية يمكننا فهم المصراعات الحادة التي نشأت بين الحكومة العراقية والاكراد،

(1) V. Costello; Urbanization in the Middle East; Cambridge Univ. Press; 1977.

(2) F. Mansur; Bodrum : A Town in the Aegean; Leiden; 1972.

والتي أدت بها إلى هدم كثير من القرى الكردية وهجرة سكانها إلى الأحياء
الكردية داخل المدن العراقية (١) .

وبالإضافة إلى العوامل السياسية هناك عوامل اقتصادية « طاردة »
تلعب دورا هاما في تحديد الهجرة الريفية - الحضرية في منطقة الشرق
الوسط . إلا أن تأثير هذه العوامل الاقتصادية يختلف من إقليم لآخر
ومن دولة لأخرى . ففي تركيا لوحظ أن الهجرة الريفية تتجه إلى المدن
الساحلية أكثر مما تتجه إلى المدن الداخلية ، كما أنها تتجه نحو الغرب
بأكثر مما تتجه نحو الشرق . ويرتبط ذلك - بطبيعة الحال - بمعدل النمو
الاقتصادي في المناطق المختلفة . فلقد أوضحت إحدى الدراسات أن
الهجرة الريفية في تركيا إلى المدن المطلة على البحر الأسود قد ازدادت
خلال السنوات الأخيرة بسبب الرخاء الاقتصادي النسبي الذي تنعم به
هذه المدن (٢) . وفي ليبيا نلمح موقفا مختلفا . فطبقا لتعداد ١٩٦٤ اتضح
أن ثلاثة أرباع المهاجرين الليبيين قد اتجهوا إلى مدينة طرابلس التي تمثل
أكبر تجمع سكاني في البلاد . ومن بين مبررات الهجرة إلى هذه المدينة
موقعها الهام ، خاصة وأنها تتمتع بظهير من الأراضي الخصبة . وفي إقليم
فيضان (الذي يقع في جنوب ليبيا) أدت صعوبات الصرف وارتفاع مستوى
المياه في الأراضي الزراعية إلى هجرة أعداد كبيرة من الليبيين إلى المدن .
والواقع أن هذين المثلين (تركيا وليبيا) يوضحان لنا كيف أن الهجرة من
المناطق الريفية قد تزداد حينما يشهد ضغط السكان على الموارد الطبيعية
المتاحة .

وتنتوي الهجرة الريفية - الحضرية على دلالات سياسية بالغة

(1) R. I. Lawless; «Iraq : Changing Population Patterns»; in J. I. Clarke & W. B. Fisher (eds); Populations of the Middle East and North Africa; London; 1972; p. 104.

(2) J. Dewdney; «Turkey : Recent Population Trends»; in J. I. Clarke & W. B. Fisher (eds) Ibid; pp. 48-65.

الاهمية . فلقد لوحظ أن طبيعة المبادئ السياسية التي تتبناها حكومات دول الشرق الأوسط قد انعكست على الواقع الريفي - الحضري . ففي تركيا ومصر وإيران والعراق أحدثت مشروعات الإصلاح الزراعي نتائج اجتماعية - اقتصادية هامة . وبمقتضى هذه المشروعات تكونت طبقة وسطى ريفية نتيجة لاعادة توزيع الاراضى الزراعية التي استولت عليها الحكومات من كبار الملاك . وعلى الرغم من أن هذا الموقف قد يؤدي - على الاقل نظريا - الى تقليل معدلات الهجرة الريفية - الحضرية ، الا أن ذلك لم يتحقق في الواقع . ولقد أوضحت في موضع سابق المشكلات العديدة المترتبة على هذا النمط من الإصلاح الزراعي ، والمتثلة في خضوعه لبعض الجماعات الطبقيّة المحافظة وعدم ظهور أجهزة تعاونية بديلة قادرة على سد الفراغ الذي تركه كبار الملاك (١) . والمحقق ان نمط التطور الرأسمالى الذى شهدته بعض دول الشرق الأوسط قد أدى الى عواقب وخيمة . من ذلك انتشار البطالة بين الفلاحين ، ثم هجرتهم الى المدن لينضموا الى جماهير الفقراء الحضريين . ولقد أوضحت دراسة مصرية حديثة كيف أن القرية المصرية عبر تاريخها (وعلى الاخص فيما قبل ١٩٥٢) قد شهدت ظهور طبقات ممتازة متتابعة ، غالبا ما كانت دخيلة ، وكيف أن الفلاح المصرى على طول تاريخه قد خضع لنظام ضريبي قاس ، خلق في نهاية الامر أرستقراطية زراعية وبروليتاريا ريفية واسعة النطاق (٢) . ويمكننا أن نضيف الى ذلك عوامل أخرى قد تسهم في دفع الريفيين الى ترك قراهم لهثا وراء سراب المدن . فالإنتاجية الزراعية ضئيلة الى حد بعيد ، في الوقت الذى ترتفع فيه نسبة العمالة الزراعية الى درجة عالية . يضاف الى ذلك استغلال الوسطاء والمرابين للفلاحين ، مما يعنى ابتلاع الفائض

(١) السيد الحسينى ، القرية في الدول النامية ، دراسة نقدية لاتجاهات التغير الاجتماعى ، في : السيد الحسينى وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٩٠ - ٣٩٨ .
 (٢) محمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، الفصل الرابع .

النقدى الذى قد يحققونه^(١) . ومن هنا نستطيع أن نفهم استمرار ارتفاع معدلات الهجرة الريفية - الحضرية في معظم دول الشرق الاوسط برغم مشروعات الاصلاح الزراعى التى تمت في مصر والعراق وايران وتركيا . وهناك شواهد تشير الى أن الاصلاح الزراعى في كثير من دول العالم الثالث لا يحدث نتائجه الايجابية الا في المدى البعيد^(٢) ، خاصة اذا ما ترتب عليه ادخال أساليب انتاجية جديدة واعادة توزيع حقيقى للملكية الزراعية . وفي العراق لوحظ أن القرى قد بدأت تفقد خلال عقود من الزمان نسبة كبيرة من شبابها النشطين بسبب الهجرة الى المدن العراقية ، مما أدى الى انخفاض الانتاجية الزراعية بسبب استمرار أساليب الانتاج التقليدية . وتواجه الحكومات العراقية في بعض الاحيان موقفا تواجهه معظم حكومات دول الخليج العربية وهو تخصيص جزء من عائدات النفط لاستيراد محاصيل زراعية من الخارج^(٣) .

ومن الطبيعى أن تؤثر الظروف الديموجرافية والاقتصادية لمدن الشرق الاوسط على الحياة الاجتماعية للمهاجرين الريفيين الذين يفدون اليها . فخلقت أبدت بعض الدراسات الحديثة اهتماما بالعمليات الايكولوجية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة الى مدن الشرق الاوسط ، حيث أشارت جانيت أبو لغد الى أن القرويين الذين يهاجرون الى القاهرة يقيمون عند وصولهم في مناطق الاطراف التى تتعاش فيها أساليب الحياة الحضرية والريفية ، فضلا عما تتميز به هذه المناطق من تجانس عنصرى وروح دينية قوية ومعدلات عالية من الامية والخصوبة ، وتلك خصائص تكاد تميز

(1) S. Saul and R. Woods; «African Peasantry»; in T. Shanin; (ed); Peasants and Peasant Societies; Penguin Books; pp. 60 ff.

(2) A. G. Frank; Capitalism and Underdevelopment in Latin America; Penguin Books; 1969.

(3) R. A. Fernea; «Land Reform and Ecology in Post-Revolutionary Iraq»; Economic Development and Cultural Change; 17 (1969); pp. 356-381.

الريف المصرى بأكمله^(١) . كذلك أوضح بيترسين Petersen فى دراسته عن الهجرة الى القاهرة أن المهاجرين الريفيين الجدد يميلون الى الاستقرار على الحدود الريفية - الحضرية للمدينة ، مفضلين ذلك على الإقامة فى الأحياء الداخلية المزدهمة التى تتميز بمعدلات عالية من الأمية وقدر كبير من التجانس الدينى^(٢) . ويبدو أن بيترسين قد قصد من دراسته القاء الشكوك حول الفكرة الذاهبة الى أن المهاجرين الى القاهرة يميلون الى تكوين « جيوب » حضرية صغيرة تعبر عن القرى التى أتوا فيها . ولقد أوضح مسح لمدينة طرابلس الليبية فى سنة ١٩١٧ أن الاسر المهاجرة من اقليم مصراته والاقليم الاخرى كانت تعيش جنباً الى جنب ، حتى أنها قد شكلت مجتمعات محلية متجانسة الى حد بعيد . بيد أن الأحياء المتخلفة فى المدينة ما لبثت أن ظهرت بعد الاحتلال الايطالى ، مما أدى الى ظهور نويات حضرية متباعدة تستقبل المهاجرين ذوى الأصول الريفية الواحدة . ويبدو ان طهران تشهد وضعا مختلفا فى هذا المجال . فهى لا تكاد تشهد أحياء متخلفة على نطاق واسع ، لان المهاجرين الى المدينة سرعان ما يكتسبون عناصر الحياة الحضرية ويتوحدون معها . ومع ذلك فلقد لوحظ أن معظم المهاجرين الفقراء يميلون الى الإقامة فى الأحياء الجنوبية من طهران ، وهى أحياء متاخمة لحدود صحراوية ، كما أنها أكثر دفئا من الأحياء الشمالية المتاخمة للحدود الجبلية . على أن حركة المهاجرين الى المدينة وداخلها قد تتم من خلال عدة مراحل واضحة المعالم . ففى مدينة مشهد بايران ، لوحظ أن المهاجرين الجدد قد شكلوا فى البداية أحياء غير مستقرة قريبة من المركز التجارى حيث تتميز بزيادة نسبة الذكور على نسبة الاناث بشكل طاع . وفى مرحلة لاحقة بدأ المهاجرين فى الانتقال الى الأحياء التى تتيح لهم فرص العمل الدائم المستقر .

ومن الصعب فهم الهجرة الريفية - الحضرية فى ضوء المفاهيم

(1) J. Abu-Lughod; «Migrant Adjustment to City Life...»; op. cit.

(2) K; K; Petersen; «Demographic Conditions and Extended Family Households : Egyptian Data»; Social Forces; 1968; pp. 531-537.

الديموجرافية وحدها . إذ أن العوامل والمتغيرات الاجتماعية تلعب دورا هاما في تشكيل معدلاتها وتحديد نتائجها . وربما كان موضوع التكيف الاجتماعي للمهاجرين الى المدن من أكثر الموضوعات التي أولاها علماء الاجتماع الحضري عنايتهم واهتمامهم . غير أن ما يعنينا هنا هو التعرف على ملامح عملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين الى مدن الشرق الاوسط والدور الذي تلعبه الاسرة والقرابة والجماعات الاجتماعية الاخرى في هذا المجال . ونحن لا نزعم أن مدن الشرق الاوسط تشهد ظروفًا فريدة فيما يتعلق بالتكيف الاجتماعي للمهاجرين ، إذ أن المدن الافريقية والآسيوية تشهد ظروفًا مشابهة . ومع ذلك فإذا كان للخصوصيات الثقافية والبنائية أن تلعب دورها ، تعين علينا التعرف على تلك الملامح المتميزة التي تحدد طابع التكيف الاجتماعي للمهاجرين الى مدن الشرق الاوسط . ومنذ البداية نجد ضرورة لتأكيد قضية أولية هي ، أن التنظيم العائلي التقليدي الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط يرتبط أوثق الارتباط بالاختلافات الايكولوجية التي تميز أساليب الحياة البدوية والريفية والحضرية . ويميل كثير من علماء الاجتماع الى تأكيد انتشار الاسرة الممتدة في دول الشرق الاوسط ، وان كان هذا الانتشار يختلف من منطقة لاخرى . فهو في الهلال الخصيب أكثر وضوحا منه في وادي النيل^(١) . وحينما يؤكد هؤلاء العلماء سيطرة الاسرة الممتدة في منطقة الشرق الاوسط ، فانهم يقصدون بذلك اقامة أكثر من جيل داخل المسكن واشترائهم في حياة عائلية واحدة ، حيث تعد الاسرة وحدة مالكة يشرف عليها الأب طبقا للصلاحيات التي تمنحها له الشريعة الاسلامية^(٢) .

على أن مسلمة الاسرة الممتدة في منطقة الشرق الاوسط قد تعرضت لانتقادات عديدة . فلفرد تساءل بيترسين Petersen عن مدى شيوع

(1) G. Baer; Population and Society in the Arab East: London: 1964.

(2) لمزيد من التفصيل انظر علياء شكري ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الاسرة الممتدة الابوية في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وانتهى الى رفض هذه القضية استنادا الى اعتبارات ديموجرافية . فالزواج بالنسبة للذكور المصريين (سواء في المدينة أو القرية) لا يتم قبل وصولهم سن الخامسة والعشرين . واذا ما علمنا أن معدلات الوفيات في مصر ظلت مرتفعة لفترة طويلة ، فان فرصة الاب في أن يرى أبنائه متزوجين تكاد تكون محدودة ، كما أن فرصته في أن يرى أحفاده تقل عن ذلك بسبب ارتفاع معدلات وفيات الاطفال^(١) . وأعتقد أن وجهة نظر بيترسين لا تنطبق فقط على مصر ، بل تنطبق أيضا على كثير من شعوب الشرق الاوسط ، مما يدفعنا الى التحفظ على كثير من المسلمات المتعلقة بشيوع الاسرة الممتدة في هذه المنطقة من العالم . وربما كانت الالتزامات الجماعية هي أكثر السمات المميزة للاسرة الاوسطية . ففى كثير من الاحيان يقوم الابناء الراشدون بتقديم الدعم المادى لاسر آبائهم حتى ولو كانوا (أى الابناء) يعيشون في ظل حياة أسرية مستقلة^(٢) . فمن الشواهد المألوفة أن يساعد الاخ الأكبر الاخ الاصغر على اكمال تعليمه اذا ما كان الاب عاجزا عن تقديم هذه المساعدة . كما أن الفتاة غير المتروجة تكون موضع اهتمام الابوين وأخوتها حتى زواجها . واذا ما طلقت المرأة أو تزلت ، عادت الى منزل أحد أخوتها ، لان في رعايتها والاهتمام بها شرف للعائلة^(٣) . والواقع أن مفهوم « الشرف العائلى » ليس مقصورا على منطقة المشرق العربى ، ذلك أن بعض الدراسات قد أوضحت مدى شيوع هذا المفهوم في تركيا أيضا .

وفي ضوء هذه التصورات يمكننا التعرف على النتائج الاجتماعية التى تحدثها الهجرة الريفية — الحضرية على أسرة الشرق الاوسط . فمن

(1) K; K; Petersen; «Demographic Conditions and Extended Family Households : Egyptian Data»; op. cit.

(2) T. Prothro; L. Diab; Changing Family Patterns in the Arab East; American University of Bierut; 1974.

(3) J. Gulick; Tripoli : A Modern Arab City; Cambridge; Mass : 1967.

وجهة النظر الديموجرافية نجد أن معظم المهاجرين الى المدن ينتمون الى الفئة العمرية الشابّة ، ثم يلتحقون بأعمال حضرية تحقق لهم الاستقلال الاقتصادي عن آبائهم المقيمين في الريف . وفي بعض الاحيان قد يرسل الابناء لآبائهم بعض المساعدات المالية . ولنا أن نتوقع بعد ذلك تغير نمط السلطة في الاسرة الريفية الاصلية للمهاجر . اذ تتقلص الادوار التقليدية للآب ، تلك السلطة التي كانت تتخذ مظاهر عديدة من بينها اختيار قرينات أبنائه ودفع المهور وتحديد مواعيد الزفاف . وفصلا عن ذلك فان الهجرة الى المدينة تقلل من فرص زواج الابناء من بنات العمومة أو الخثولة بسبب اتساع نطاق عملية الاختيار للزواج . ولقد أوضحت دراسة حديثة لنا أن التعليم الجامعي في مدينة الدوحة قد أحدث تغيراً كبيراً على نمط اختيار القرناء والقرينات (١) . وفي معظم مدن الشرق الاوسط نجد العوامل الديموجرافية تسهم في حدوث تغيرات اجتماعية هامة . ومن بين هذه العوامل الديموجرافية نجد ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض معدلات الوفيات وزيادة نسبة المستقلين اقتصادياً . ففي تركيا نجد فروقا ريفية - حضرية واضحة فيما يتعلق بهذه الخصائص الديموجرافية حيث بلغت معدلات المواليد ٤٩ في الالف ، بينما لم تتجاوز في المناطق الحضرية ٢٤ في الالف . ولقد أوضحت احدى الدراسات أن معدلات المواليد في تركيا ترتفع في المناطق الريفية التي تزداد فيها نسبة الامية وتقل فيها العيادات الطبية التي تقدم النصح والمشورة للراغبين في تنظيم النسل (٢) . كذلك فلقد لوحظ ارتفاع في نسبة الذكور وانخفاض في نسبة الاناث في المدن التركية الاساسية ، حيث بلغت هذه النسبة ١١٦٨ من الذكور لكل ألف من الاناث ، بينما كانت هذه النسبة في القرى التركية ٩٠٧ من الذكور لكل ألف من الاناث . ويمكننا أن نجد بيانات مشابهة في ايران . ففي

(١) السيد الحسيني وجهينه العيسى ، الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري ، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، تحت الطبع .

(2) J. Dewdney; Turkey; London; 1971; p. 59.

سنة ١٩٦٦ بلغت هذه النسبة في المدن الايرانية الكبرى ١٠٨٤ من الذكور لكل ألف من الاناث . وفي جده بلغت هذه النسبة ١٣٢٦ من الذكور لكل ألف من الاناث وذلك في سنة ١٩٦٣ . وفيما يتعلق بدول الخليج العربية سجلت احدي الدراسات الاحصائية ارتفاعا ملحوظا في نسب الذكور وانخفاضا مقابلا في نسب الاناث . ففي الامارات العربية - مثلا - وصلت نسبة الذكور في سنة ١٩٧٥ حوالى ٦١٣٪^(١) . ومهما قيل عن اختلال التوزيع النوعى للسكان في مدن الخليج العربية ، فان هذا الاختلال ينضال كثيرا أمام الشذوذ النوعى الذى تشهده المدن الافريقية حيث قد تصل نسبة الذكور الى خمسة أو ستة أضعاف نسبة الاناث^(٢) .

على أن حالة مصر تتطلب منا بعض التأمل ، فليقيد أوضحت جانيت أبو لغد أن معدلات الخصوبة في الحضر المصرى تقل عن نظيرتها في الريف المصرى^(٣) ، وأن هذا النمط يكاد يكون شائعا في ليبيا ولبنان ، بينما لا يكاد يوجد في كل من تركيا وايران وسوريا والعربية السعودية على نحو ما أوضحنا قبل قليل . ومعنى ذلك أن حالة مصر وبعض بلدان الشرق الاوسط لا تؤيد القضية الشائعة الذاهبة الى أن معدلات الخصوبة في الحضر تقل عن نظيراتها في الريف . كذلك أوضحت جانيت أنه بسبب عدم وجود فروق واضحة في معدلات الخصوبة بين كل من الريف والحضر في مصر ، فان الزيادة الطبيعية تسهم بنصيب كبير في النمو السكانى للمدن ، على الرغم من وجود علاقة واضحة بين الهجرة والنمو الطبيعى للسكان^(٤) . وفي

(١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الجهاز الاحصائى ، جدول

رقم (١) .

(٢) D; J; Dwyer (ed); The City in the Third World; London; 1974.

(٣) يمكننا أن نجد تأييدا جزئيا لهذه القضية في دراسة مصرية اجريت في منتصف الستينيات . انظر : عبد الخالق ذكرى ومرزوق عبد الرحيم ، الاتجاه نحو تنظيم الاسرة في قرية مصرية ، الحلقة الثانية للدراسات والبحوث الاحصائية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ص ١٩٩ -

٢٢١ .

(٤) J. Abu-Lughod; «Migrant Adjustment to City Life...» op. cit.

دراسة لى عن الفروق الريفية - الحضرية في بعض الخصائص السكانية في مصر ، اتضح وجود فروق في خاصيتين ديموجرافيتين هما : المهنة والتعليم ، بينما لم تظهر فروق في خاصيتين ديموجرافيتين أخريين هما : العمر والحالة الزوجية ، وذلك على مستوى الوحدات البنائية المتباينة الاحجام . وفي ضوء هذه الشواهد يبدو لنا أن مفهوم « المتصل الريفي - الحضرى » لم يتحقق واقعيا بالنسبة للوحدات البنائية المصرية . فاذا كان هذا المتصل يقوم على دعامة التدرج المستمر والتباين المتسق ، فاننا نستطيع القول بأننا لم نتمكن من الحصول الا على شكل ضعيف نسبيا للمتصل قوامه المهنة والتعليم (١) .

وفي ضوء هذه الخصائص الديموجرافية يمكننا التعرف على عملية التكيف الاجتماعى المصاحبة للهجرة الريفية - الحضرية في دول الشرق الاوسط . إذ تميل معظم الدراسات التى أجريت في هذا المجال الى تأكيد عدد من العمليات الاساسية التى تتميز بقدر كبير من الشيوخ . فلقد أوضحت دراسة عن المهاجرين الى مدينة طرابلس الليبية أن استمرار وفود المهاجرين يحول دون ظهور روابط قوية توحد بينهم ، وذلك بسبب نمو المهن الحضرية الجديدة واضطرار المهاجرين الى العمل في مناطق مختلفة ومتباعدة (٢) . غير أن القاهرة تشهد موقفا متباينا . فالمهاجرون الجدد اليها يلقون مساعدة كبيرة من زملائهم القدامى سواء فيما يتعلق بالحصول على أعمال تتناسب مع قدراتهم أو التكيف مع الثقافة الحضرية بوجه عام (٣) . ولقد أوضحت احدى الدراسات أن المهاجرين الاميين الى مدينة

(١) السيد الحسينى ومحمد على محمد ، الفروق الريفية - الحضرية في بعض الخصائص السكانية ، تحليل احصائى ، الحلقة الدراسية الاولى لعلم الاجتماع الريفي في مصر ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

(2) V. F. Costello; Urbanization in the Middle East; Cambridge University Press; London; 1977; p. 56.

(3) J. Abu-Lughod; «Migrant Adjustment to City Life...»; op. cit.

القاهرة يلتحقون عادة بأعمال بسيطة (كالتجارة المتجولة) لا تتطلب منهم تكيفاً شخصياً كبيراً . كذلك فإن المؤسسات الرسمية المعنية بالعمالة لا تلعب دوراً كبيراً في تكيف المهاجرين مع الحياة في مدينة القاهرة . وبدلاً من ذلك تلعب جماعات القرابة والجيرة دوراً هاماً في تكيف المهاجرين مع الحياة الحضرية^(١) .

ويبدو أن ثقافات مجتمعات الشرق الأوسط تميل إلى تأكيد أهمية العلاقات الشخصية والقرابية التي قد تصل إلى حد كبير من الاتساع ، حتى أن الفرد لا يجد ضرورة لاقامة أشكال أخرى من العلاقات . ويمكننا أن نجد انعكاساً لذلك على مدن الشرق الأوسط . ففي مدينة الدوحة — مثلاً — نجد الأحياء ترتبط بأسماء بعض القبائل . وقد يكون من الطريف أن نشير هنا إلى أن هذه المدينة لم تستشعر بعد ضرورة منح شوارعها أسماء وبيوتها أرقاماً ، على الرغم من النمو العمراني والسكاني الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة . وينطبق ذلك — بدرجات مختلفة — على بقية مدن الخليج العربية . ومن اليسير فهم الدور الذي تلعبه الجماعات القروية في عملية تكيف المهاجرين إلى مدن الشرق الأوسط إذا ما أشرنا إلى طابع البناء التقليدي الذي يميز الحياة الاجتماعية في هذه المنطقة من العالم . فلقد أوضح جبرائيل باير Baer أن الولاء للجماعات القروية يتم من خلال الانحدار من سلف واحد ، مما يدعم الإحساس بالانتماء الجماعي لأجيال عديدة^(٢) . ومن خلال هذه القضية يمكن تفسير الأنماط الأيكولوجية التي تتخذها القرية بخاصة والمدينة بعامة . ولقد أوضحت قبل قليل أن الطابع الحضري لمدن الخليج العربية يكاد يكون انعكاساً للعلاقات القروية السائدة . فكلما اتسع نطاق هذه العلاقات ،

(1) K; K; Petersen; «Villagers in Cairo : Hypotheses Versus Data»; American Journal of Sociology; 77; 1971; pp. 550-573.

(2) G. Baer; Population and Society in the Arab East; London; 1964; p. 169.

كبر حجم الحى مكانيا وسكانيا • وعلى الرغم من التحولات التى شهدتها مدن الشرق الاوسط خلال السنوات الاخيرة والتى انعكست بالتالى على طبيعة العلاقة بين القرابة والطابع الحضري ، الا أن العلاقات القرابية ماتزال تلعب دورا هاما • ففى بيروت التى تعد من أكثر مدن الشرق الاوسط انفتاحا على العالم تؤدى القرابة وظائف هامة • اذ أنها ماتزال تعد من أهم وسائل الحصول على مزايا سياسية واقتصادية^(١) • ولقد أوضحت دراسة مكى عزيز عن الهجرة الريفية الى مدينة بغداد أن الجماعات القرابية الحضرية تسهم فى تكيف المهاجرين الجدد مع الحياة الحضرية • اذ أن هؤلاء المهاجرين يكونون تصورات معينة عن الفرص المهنية المتاحة فى المدينة قبل وصولهم اليها ، وذلك من خلال المهاجرين القدامى الذين يزورون قراهم الاصلية من وقت لآخر • كذلك أوضح عزيز ان الهجرة الى بغداد لا تتم على مرحلة واحدة ، اذ يسبقها هجرة الى مدينة الكوت حيث يقضى المهاجر فترة معينة يتمكن خلالها من جمع بعض المدخرات والحصول على مزيد من المعلومات عن بغداد • وما أن يصل المهاجرون الجدد الى بغداد حتى يلجأون الى أقاربهم الحضريين ، فيقيمون معهم ويسهمون فى تكاليف الحياة المشتركة ولا يترددون فى اتخاذ الحصر فراشا لهم • ويحاول المهاجرين خلال تلك الفترة الحصول على أعمال تتلاءم معهم، فيطرقون أبوابا عديدة تبدأ بالمؤسسات الرسمية حتى المشروعات التجارية الصغيرة الخاصة • وتتميز الاحياء التى يقطنها هؤلاء المهاجرين بالازدحام الشديد اذا ما قورنت بالقرى التى أتوا منها • وعلى الرغم من ذلك فلقد سجل مكى عزيز استمرار العلاقات القبلية أو العرقية داخل هذه الاحياء • فأفراد كل قبيلة يتبرعون بالاموال لبناء أماكن عامة لاستقبال الضيوف ، كما تقام مقاهى شعبية عامة يلتقى فيها المهاجرون الذين ينتمون الى نفس القبيلة^(٢) • ومن ذلك يبدو واضحا أن العلاقات القرابية تلعب دورا كبيرا فى مساعدة المهاجرين على التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة •

(1) J. Gulick; Tripoli : A Modern Arab City; op. cit.

(2) V. F. Costello; Urbanization in the Middle East; op. cit; p. 58.

وعلى الرغم من أن الدراسات التي تناولت المهاجرين الى مدن الشرق الاوسط قد أجمعت على أهمية الدور الذي تلعبه الجماعات القرابية في تكيفهم الاجتماعي مع الحياة الحضرية ، الا أن هذه الدراسات لا تتفق جميعها حول طبيعة التغيرات الشخصية التي تطرأ على المهاجرين نتيجة لاحتكاكهم بالثقافة الحضرية . فلقـد أوضح دانيـل ليرنـر Lerner أن مجرد الإقامة في مدينة لا يعنى — بالضرورة — تكوين نظرة « حديثة » للفرد . ويؤكد ليرنر أن معرفة القراءة والكتابة ، والتفاعل مع أساليب الاتصال الجماهيري ، يمكنان الفرد من الانفتاح مما يؤدي به في نهاية الامر الى اكتساب خصائص الشخصية « الحديثة » . كذلك فان التعاطف مع الآخرين empathy يتيح للفرد فرصة تكوين اتجاهات عامية . ويميز ليرنر بين مراحل مختلفة للتخصـر في مجتمعات الشرق الاوسط . هناك التخصـر المكاني الذي يتمثل في انتقال مجموعة من القرويين الى المراكز الحضرية المجاورة . وحينما تصل نسبة سكان الحضر الى ١٠ ٪ من مجموع السكان ، وتصل نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة الى ٤٠ ٪ ، تظهر مرحلة جديدة من التخصـر . وفي المرحلة الاخيرة تلعب كل من وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية دورا كبيرا في تشكيل الحياة الحضرية^(١) . على أن ليرنر قد ميز بين ثلاثة أنماط من الشخصية في مجتمعات الشرق الاوسط . أما النمط الاول فيخـم « الحديثين » moderns الذين يتصفون عادة بالانفتاح على العالم ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والإقامة في المدن ، وتبنى آراء عديدة حول مختلف القضايا والمواقف . أما النمط المقابل فيشمل التقليديين traditionalists الذين يتسمون بالانغلاق حول الذات والامية والإقامة في القرى وعدم المبالاه بأمور الآخرين

(1) D. Lerner; The Passing of Traditional Society. Modernising of Middle East; London; 1964.

يمكننا أن نشير الى دراستين عربيتين استعانتا بمفاهيم ليرنر بطرق مختلفة في دراسة التغير الاجتماعي والتحديث انظر : محمود عوده ، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ ، وجهينه العيسى ، التحديث في المجتمع القطري ، دار كاظمة ، الكويت ، ١٩٧٩ .

والتمسك بآراء جامدة نمطية • ويتوسط هذين النمطين نمط ثالث يضم « الانتقاليين » transitional الذين يشاركون « الحديثين » بعض الخصائص كالتعاطف من الآخرين ، لكنهم يفتقدون مقومات العناصر الحديثة كمرقة القراءة والكتابة • ولقد وجد ليرنر أن الاميين الذين يعيشون في مدن الشرق الاوسط يكونون آراء وتصورات عن الحياة أكثر يتبوعا من قرائهم الاميين الذين يعيشون في المناطق الريفية ، كما أوضح أن « الانتقاليين » يولدون عادة في مناطق ريفية أو مدن صغيرة ، لكنهم مايلبثوا أن يقيموا بعد ذلك في مناطق حضرية أكبر (١) • وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي يمكن أن توجه الى تصنيف ليرنر ، إلا أنه قد يصلح لكشف التنوعات المختلفة التي ينطوى عليها السلوك الريفي - الحضري في سياقات مختلفة (٢) •

وإذا كانت الحركة الكلية للمهاجرين الى المدن تتوقف على العوامل الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية ، إلا أن قرار كل مهاجر بالانتقال الى المدينة والتكيف مع حياتها إنما يتوقف على دوافعه وامكانياته الذاتية • فلقد أوضحت دراسة تركية أنه كلما كبر سن المهاجر الى مدينة أقره ، قلت فرص مشاركته في الحياة الحضرية عموما ، وازدادت صلته بالثقافة الريفية التي كان ينتمي اليها • وتنتهي هذه الدراسة الى نتيجة هامة مؤداها ، أن الهجرة الريفية - الحضرية في تركيا تبدو انتخائية • فالغالبية العظمى هم القادرون على الدخول في الحياة الحضرية وتمثلها واستدماجها (٣) • وفي دراسة أخرى تناولت الهجرة الى مدينة طرابلس الليبية ، اتضح « تفاوت ملحوظ » بين المهاجرين في درجة تمثل الثقافة

(1) D. Lerner; The Passing of... op. cit; p. 162.

(٢) ناقشت هذه الانتقادات في موضع آخر . انظر السيد الحسيني ، اتجاهات علم الاجتماع في فهم مشكلات الدول النامية » في : السيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٢ وما بعدها .

(3) V. F. Costello; Urbanization in the Middle East; op. cit; p. 60.

الحضرية (قيست في ضوء القدرة على التعاطف مع الآخرين ، والاتجاه نحو تحرر المرأة ، ودرجة التدين ، ومستوى المشاركة في الحياة الحضرية) .
 ومرة أخرى نجد العمر هنا يلعب دورا حاسما . فالمشاركة في الحياة الحضرية تقل بشكل ملحوظ بالنسبة للمهاجرين من كبار السن . كذلك فإن التعليم يلعب دورا وسيطا بالغ الأهمية . فذوو المؤهلات التعليمية العليا من المهاجرين يتكاملون بشكل أقوى وأعمق مع الحياة الحضرية ابتداء من العلاقات الشخصية حتى وسائل الاتصال الجماهيري^(١) . وإذا ما أضفنا نتائج دراسة ليرنر Lerner الى نتائج الدراستين التركية والليبية ، انتضح لنا أن التحديث بعامة والتكيف الحضري بخاصة ، يتوقفان على مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية والثقافية . أما الوصول الى نظرية عامة تفسر كل ذلك في منطقة الشرق الاوسط فلايزال أملا بعيد المنال بسبب الندرة النسبية للدراسات التي تتناول التكيف الحضري في مجتمعات هذه المنطقة .

ولا نستطيع اغفال الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال الجماهيري في تكيف المهاجرين الريفيين الى مدن الشرق الاوسط . فلقد أوضحت الدراسة الليبية التي أشرنا اليها قبل قليل أن وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم يلعبان دورا هاما في عملية التكيف الحضري . ويختلف التعليم عن وسائل الاتصال الجماهيري في قدرته على فرض أنماط سلوكية على جماعات عمرية واحدة . كذلك فلقد أشار ليرنر الى أن مجتمعات الشرق الاوسط تشهد علاقة وثيقة بين معرفة القراءة والكتابة ووسائل الاتصال الجماهيري . فالذين يقرأون الصحف والمجلات هم القادرون اقتصاديا على الذهاب الى السينما من حين لآخر ، وهم أيضا القادرون على اقتناء أجهزة الراديو^(٢) . ومن هنا نستطيع أن نفهم سبب تأكيد بعض علماء الاجتماع للدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في التمييز بين القرية والمدينة . ولقد

(1) Ibid; p. 61.

(2) D. Lerner; The Passing of op. cit; p. 235.

أوضح ليرنر أن السينما في مدن الشرق الأوسط تلعب دورا تثقيفيا بالغ الأهمية . وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن دراسة ليرنر قد أجريت في أوائل الخمسينات (١٩٥١ / ١٩٥٢) ، فإن لنا أن نتوقع الآن دورا هائلا يلعبه التلفزيون في ريف وحضر الشرق الأوسط على السواء . وعلى الرغم من أن معظم وسائل الاتصال الجماهيرى في منطقة الشرق الأوسط تخضع للرقابة الحكومية ، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية دورها التثقيفى . ومع ذلك نجد بعض الدارسين يذهبون الى ان السينما والراديو لا يلعبان الدور الاكبر في تشكيل السلوك الحضرى في مجتمعات الشرق الأوسط . ففى تركيا أوضحت احدى الدراسات^(١) أن تغير الاتجاهات السياسية في الريف التركى كان يتم من خلال الاتصالات الشخصية بين الناس أكثر مما يتم من خلال برامج وسائل الاتصال الجماهيرى . وفى دراسة حديثة أوضحت جانيت أبو لغد أن الاتجاهات السياسية للمهاجرين الى المدن المصرية تختلف باختلاف مكاناتهم الاجتماعية وأساليب تكيفهم مع الحياة الحضرية . فالذين يفضلون البقاء في القرى المصرية يحاولون المشاركة في السياسة المحلية والحصول على رموز المكانة من خلال العمل السياسى الاقليمى . وينطبق ذلك أيضا على الذين يهاجرون الى المدن لفترة قصيرة يظلون خلالها على صلة وثيقة بالتطورات التى تحدث في قراهم . أما المهاجرون الذين يقررون الإقامة الدائمة في المدن بهدف الحصول على المؤهلات الجامعية العليا ، فإنهم يرتبطون — في نهاية الامر — بالصفوة الحضرية التى تسهم في توجيه السياسة القومية . كذلك نجد الذين ينتقلون الى المدن لأداء الخدمة العسكرية ويقررون الإقامة الدائمة فيها بعد ذلك ، يبدون اهتماما سياسيا ، وان كان ذلك يتوقف على طبيعة مهنتهم وأماكن عملهم . أما أفقر المهاجرين الذين يتركون القرى فهم أولئك الذين لا تتاح لهم فرصا اقتصادية ملائمة ، مما يدفعهم الى الالتحاق بالأعمال اليدوية غير الماهرة . وفى معظم الاحيان يظل هؤلاء المهاجرون الفقراء بمنأى عن القضايا السياسية العامة ، وان كانت السنوات الأخيرة قد برهنت على

(1) V. F. Costello; Urbanization in the Middle East; op. cit; p. 66.

امكانية استخدامهم في المظاهرات السياسية في مدينتي القاهرة والاسكندرية^(١) . ويبدو أن هؤلاء المهاجرين الفقراء هم أكبر مصدر للتجمعات الجماهيرية العامة المصرية . فبفضلهم شيع جثمان مطربة الشرق « أم كلثوم » (١٩٧٥) في موكب مهيب لم يحظ به جثمان تشرشل أو ستالين .

وفي لبنان أوضح غؤاد خورى في دراسة له على ضاحيتين لبنائيتين ان الهجرة الريفية الى المدينة تؤدي الى تحول الولاء من العائلة في القرية الى المذهب الدينى في المدينة^(٢) . ومع ذلك فان العائلة قد تكتسب مزيدا من التضامن والدعم اذا ما تعرضت قيمتها الأساسية للانتهاك . وفي القرى التي تقطنها جماعات قرابية متباينة تتاح الفرصة لظهور صراعات عديدة . ولقد أشار خورى أيضا الى أن المذهب الدينى يلعب دورا هاما في تشكيل السياسة القومية في لبنان ، وان كان لا يلعب مثل هذا الدور على مستوى القرية اللبنانية . ففي القرى تعيش جماعات المسلمين (من الشيعة والسنة) والمارونيين المسيحيين في شبه حالة سلام حيث تتبادل الزيارات من حين لآخر . على ان الحرب الأهلية التي تشهدها لبنان منذ سنة ١٩٧٥ تكثف عن أن « السلام » الذى يشير اليه خورى هو سلام « مصطنع » لا يعبر تماما عن طبيعة الأشياء .

وقد يكون من المفيد ان نختتم هذه المناقشة بالاشارة الى مكانة المرأة داخل مدن الشرق الأوسط . والواقع أن الكتابات العديدة التى تناولت هذه القضية تميل الى تأكيد المكانة المتدنية التى تحتلها المرأة فى مجتمعات الشرق الأوسط وعلى الأخص اذا ما قورنت بالمكانة العالمية التى تحتلها

(1) Abu-Lughod; «Rural Migration and Politics in Egypt»; in R. Antoun and I. Harik; Rural Politics and Social Change in the Middle East; Bloomington; Ind; 1972; pp. 315-334.

(2) F. Khuri; «Sectarian Loyalty Among Rural Migrants in Two Lebanese Suburbs : A Stage Between Family and National Allegiance»; in Ibid; pp. 116.

قريبتها في المجتمعات الغربية • وفي معظم هذا الكتابات نجد تلميحات — صريحة أو ضمنية — للدور الذي تلعبه القيم الإسلامية في هذا المجال وعلى الأخص فيما يتعلق بتأكيد سلطة الرجل وحقه في تعدد الزوجات والطلاق • غير أن مجتمعات الشرق الأوسط قد شهدت تغيرات عميقة في هذا المجال • فالؤشرات الإحصائية المتعلقة بتعليم المرأة ، والتحاقها بالمهن المختلفة ، ونسب تعدد الزوجات ، تؤكد جميعها أن الصورة « التقليدية » للمرأة في مجتمعات الشرق الأوسط لم تعد هي تلك الصورة « النمطية » التي ألفنا مطالعتها في الكتابات السوسيولوجية الغربية • والواقع أننا لو حللنا مضمون كثير من القوانين المدنية في معظم دول الشرق الأوسط ، وجدنا أن المرأة تحظى بمزايا (كحق الارث) لا تكاد تحظى ببعضها المرأة الغربية • وفضلا عن ذلك كله فإن العناصر التقليدية التي كانت تميز الأسرة العربية قد تعرضت للتغير الشديد خلال العقود الأخيرة نتيجة لازدياد الاتصال بالعالم الخارجي ، ونمو الوعي الاجتماعي والسياسي ، وتغلغل العناصر العلمانية في كافة وجوه الحياة الاجتماعية •

على أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة الى بعض الخصوصيات الثقافية التي تتميز بها الأسرة الشرق أوسطية • فلقد أوضح دود Dodd أن المجتمعات الغربية تمنح الأخلاقيات العائلية (أو الشرف العائلي) أهمية فائقة^(١) • ويدخل في إطار هذه الأخلاقيات عددا كبيرا من الأنماط السلوكية والمعرفية كارتفاع صوت المتحدث والظهور أمام الناس • ولا تتصل هذه الأخلاقيات بالنساء أو الاطفال فقط ، وإنما تتعلق بالرجال • ومن بين القواعد التي تلقى احتراما كبيرا أن تكون المهن السياسية والعسكرية حكرا على الرجال ، وأن تكون الاعمال المنزلية وتربية الاطفال موقوفة على النساء^(٢) • وفي كل الاحوال فإن بناء الأسرة في مجتمعات

(1) P. C. Dodd; «Family Honour and the Forces of Change in Arab Society»; International Journal of Middle East Studies; 4 (1973); pp. 40-54.

(2) C. A. O Van Nieuwenhuijze; Social Stratification and the Middle East; Leiden; 1965.

المشرق الأوسط يتيح للرجل ممارسة السلطة على زوجته ، ويتسق مع السلطة التي قد يمارسها الأخ على أخته . وقد يسمح المجتمع للمرأة بالاحتكاك بعدد محدود من الاقارب الذين يكونون محل ثقة كبيرة . ومن الطريف أن نشير هنا الى ان كمال أتاتورك ورضا بهلوى قد حرما ارتداء النساء للحجاب في المدن التركية والايرائية ، مما أحدث ردود فعل عميقة سواء من جانب الرجال أو النساء . ومن الأمور ذات الدلالة البالغة أن الحجاب يبدو في بعض المجتمعات ظاهرة حضرية أكثر منه ظاهرة ريفية (١) . غفى الحقل تعمل النساء سافرات ، بينما ترتدى بعض النساء الحضريات الحجاب عند خروجهن الى المدينة . ولقد أوضحت دراسة حديثة أن المكانة التقليدية للمرأة في المجتمع الليبي تتحدد في ضوء المعاني التي يمنحها الأفراد للخصائص البيولوجية لكل من الرجل والمرأة . فالذكورة ترتبط بالشجاعة والكبرياء والعدوان ، مما يدفع الأفراد الى ضرورة تخليد أنفسهم من خلال انجاب الذكور .

وإذا كانت الهجرة الى المدن تؤدي الى اضعاف البناءات القرابية والعائلية الكبيرة ، الا أنها تسهم أيضا في احداث تغييرات هامة على اتجاهات الرجال نحو النساء . فخلد أوضحت دراستان احدهما ليبية والأخرى تركية أن المهاجرين الذين أقاموا في المدن قد تبينوا بعض الآراء والاتجاهات التقدمية فيما يتعلق بمكانة المرأة ، وأن الانتقال من اقتصاد الاعاشة الريفي الى اقتصاد النقد الحضري قد خلق على المرأة قيمة اقتصادية لم تكن متاحة لها في ظل الحياة القروية ، حتى أن عمل المرأة قد أصبح مطلبا اقتصاديا للأسرة اذا ما أرادت الاستمرار في الحياة الحضرية . كذلك أوضحت دراسة مصرية أن الاتحاد النسائي المصري يدين في نشأته لجهود مجموعة من النساء القاهريات النشاطات ، وأن تعليم المرأة في مصر

(١) جدعون جوبرج ، الفروق الريفية - الحضرية ، دراسة في علم الاجتماع الريفي ، ترجمة محمود عوده في : محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٦ .

بوجه عام يعد من العوامل الأساسية المؤثرة على انخفاض معدلات الخصوبة وعلى الاخص في المناطق الحضرية^(١) . وفي مدينة الكويت يبدو تأثير التعليم على مكانة المرأة حاسما . فمن خلاله تمكنت المرأة الكويتية من العمل في مهنة التدريس والمهن الأخرى (كالطب) التي قد تتيح فصلا بين الجنسين . أما نسبة العاملات الكويتيات في المهن التجارية والصناعية فما تزال محدودة للغاية . وعلى الرغم من التغيرات الهامة التي شهدتها المدن العربية ، الا أن بعض الدارسين من أمثال دود Dodd يؤكدون استمرار قوة العناصر التقليدية داخل المدن . فتقارب معدلات الخصوبة في كل من المناطق الريفية والحضرية هو أحد المؤشرات الدالة على قوة المعايير التقليدية داخل المدن المصرية واللبنانية . على أن وجهة نظر دود Dodd تتفق عاجزة أمام الفروق الريفية - الحضرية التي تشهدهما معظم دول الشرق الأوسط . وعلى الرغم من أن مدن هذه المنطقة تتشابه في كثير من مظاهرها الايكولوجية والثقافية ، الا أننا نلمس فروقا ملحوظة بينها فيما يتعلق بمدى اختلاط الجنسين . فما تزال بعض المدن كالكويت تحرص على العزلة بين الجنسين في كثير من المناسبات ، الا اذا استثنينا بعض المناسبات كالأفراح التي تقام في الفنادق الكبرى . وهناك مدن أخرى كبيروت والقاهرة يعد اختلاط الجنسين فيها من الأمور المألوفة تماما . وبين هذين النمطين نجد مدينة كطهران تحرص فيها المرأة على التردد على الأماكن العامة وهي محجبة . ولعل الأحداث التي تعرضت لها ايران منذ وصول الخميني الى السلطة ان تكون مؤشرا على أن الحجاب لا يتعارض مع الثورية ، وتلك قضية طالما أكدها فرانتر فانون Fanon في معرض تحليله للثورة الجزائرية .

(1) J. Abu-Lughod; «Urbanization in Egypt»; Economic Development and Cultural Change; 13 (1965); pp. 313-343.

الفصل العاشر

البناء الطبقي الحضري : معالم التطور

يصعب فهم البناء الطبقي الحضري في منطقة الشرق الأوسط دون التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التاريخية والمعاصرة) التي مرت بها . ويقدر ما نلمس تشابهاً بين مدن هذه المنطقة فيما يتعلق ببناءاتها الطبقيّة ، بقدر ما نلمس اختلافاً بينها . غفى معظم دول الشرق الأوسط ظلت الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة وتراكم رؤوس الاموال . ولم تكن الحكومات لتستطيع بسط نفوذها دون التدخل في هذه الثروة عن طريق فرض الضرائب واحتكار التجارة في بعض المحاصيل الزراعية . على ان بدايات القرن العشرين قد شهدت نمواً اقتصادياً ملحوظاً في هذه الدول . اذ بدأت مصادر الدخل والثروة تزداد تنوعاً ، مما أفقد الزراعة قدراً من أهميتها المحورية . وبفضل مشروعات الإصلاح الزراعي التي تمت في تركيا والعراق ومصر والجزائر ، بدأت الأرض الزراعية تفقد قدسيّتها التاريخية كرمز من رموز المكانة الاجتماعية . والواقع أن ظهور الطبقة الوسطى (الحضرية والريفية) في كثير من دول الشرق الأوسط يعد من أبرز وأهم التطورات الاجتماعية التي يمكن أن نسجلها خلال العقود القليلة الماضية . وعلى الرغم من أن التصنيع قد أسهم في ظهور طبقة عمالية حضرية في كل من ايران وتركيا ومصر ، الا أن هذه الطبقة العمالية ما تزال تفتقد كثيراً من العناصر الأساسية التي تميز قرينتها في الدول الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية على السواء . غير أن ظهور النفط في الدول الخليجية والمملكة السعودية والعراق وليبيا قد أسهم في ظهور أقطاب اقتصادية تختلف عن تلك التي ألفتها هذه الدول في الماضي وتلك التي تعرفها الآن بقية دول الشرق الأوسط . الا أننا - مع ذلك - لا نذهب الى حد القول بأن تأثير النفط على هذه الدول كان واحداً بالضرورة . غفى البحرين لا نسمع الصدى القوي للنفط الذي يحدثه في

أبو ظبى • وإذا كانت دى وأبو ظبى تشتركان فى بعض السمات الثقافية العربية كسباق الجمال (الهجن) والقنص بالصقور ، الا أن الأولى (دى) تظل قلعة تجارية هامة ، بينما تفرص الثانية على التنمية الحضرية أو العمرانية • وعلى أية حال فلتقد أدى النمو الحضرى فى معظم دول الشرق الأوسط الى ارتفاع كبير فى أسعار الأراضى التى تقع فى داخل المدن أو على حدودها ، مما أسهم فى ظهور جماعات طبقية حضرية جديدة لم تكن معروفة من قبل • كذلك فإن نمو قطاع الخدمات قد أدى الى تشكيل جماعات أخرى تتخذ من المدن موطناً لها (كرجال البنوك والتأمين والعاملين فى شركات الطيران والسياحة ... الخ) • إذ ان الخدمات فى منطقة الشرق الأوسط هي خدمات حضرية أكثر منها ريفية •

ولقد أوضح بيرى Berry أن البناء الإقتصادى الحضرى فى منطقة الشرق الأوسط يشبه ذلك الذى يوجد فى معظم الدول النامية^(١) • ويتألف هذا البناء من ثلاثة قطاعات أساسية : يضم الأول العمال غير المهرة بما فى ذلك الباعة الجائلين ، وموزعى أوراق اليانصيب ، وعمال البناء المؤقتين ، والبغايا ، والقوادين ، والمتسولين ، واللصوص • وتتراوح نسبة عمال هذا القطاع فيما بين ١٠٪ و ٤٠٪ من مجموع القوة العاملة الحضرية • وتميل معظم الدول النامية الى عدم ادراج هؤلاء العمال ضمن قوة العمل فى المدن • كذلك أوضح مسح حديث نسبياً أجرى على مدينة القاهرة أن حوالى ٢٥٪ من المهاجرين إليها يعملون فى النشاطات الخاصة وعلى الأخص البيع المتجول أو بيع الرصيف على أفضل تقدير^(٢) • كما أشار مكى عزيز الى ان نسبة عالية من المهاجرين العراقيين الريفيين الى بغداد يعملون فى أعمال البناء والتشييد والمهن الهامشية كتنظيف الشوارع ،

(1) B. J. L. Berry; City Size Distributions and Economic Development; Department of Geography Research; Paper No. 2; Chicago; 1961.

(2) K. K; Petersen; «Villagers in Cairo : Hypotheses Versus Data»; American Journal of Sociology; 77; 1971; pp. 560-573.

وحمل البضائع على الاكتاف ، وتوصيل السلع من مكان لآخر^(١) . وتشتد المنافسة بين هؤلاء العمال وتضعف قوتهم التفاوضية داخل سوق العمل ، مما يدفعهم الى قبول الأجور التي لا تقيم الأود الا بالكاد . وتشير الشواهد العابرة التي يمكن أن نستخلصها من واقع مدن الشرق الأوسط الى ان أى نمو اقتصادى حضرى يؤدي تلقائيا الى زيادة أعداد المهاجرين الى المدن . أما القطاع الثانى فيضم العاملين فى المشروعات التجارية الصغيرة والصناعات الحرفية اليدوية التي تستند الى اعتبارات عائلية أو قبلية أو طائفية . والواقع أن انتاج هذا القطاع متنوع الى حد كبير . فهو يبدأ من انتاج السلع البسيطة التي تطرح فى أسواق الفقراء حتى انتاج السلع الكمالية . وربما تعد أسواق السجاد (البازار) فى المدن الإيرانية أفضل مثال على ذلك^(٢) . اذ يحتاج العامل لعدة سنوات متتالية من العمل المتواصل حتى ينتج سجادة راقية . أما القطاع الثالث والأخير فيضم العاملين فى المشروعات الصناعية والتجارية التي تستند الى الاستخدام المكثف لرؤوس الأموال فضلا عن العاملين فى المؤسسات الحكومية والمهن الفنية العليا (كالطب والمحاماة والهندسة والتدريس الجامعى) . ويتميز القطاع الأخير بضخامة حجم استثماراته ، وارتفاع انتاجيته ، واعتماده على تكنولوجيا متطورة نسبيا . ويمكننا أن نجد تعبيرا واقعيا عن هذه القطاعات الثلاث وأوزانها النسبية داخل الاقتصاد الحضرى اذا ما ألقينا نظرة على الاحصاءات الرسمية للحالة المهنية والنشاط الاقتصادي فى دول الشرق الأوسط بوجه عام . فتتلخص النشاطات التقليدية (القطاع الثانى على وجه الخصوص) قد يعنى نمو النشاطات الحديثة (القطاع الثالث) .

(1) V. F. Costello; Urbanization in the Middle East; Cambridge University Press; London; 1977; p. 70.

(2) V. F. Costello; Kashan : A City and Region of Iran; London; 1976.

وفي تحليل جيد للبروليتاريا الحضرية في الدول النامية برجه عام ، أوضح محمد الجوهري أن العمال الصناعيين — شأنهم شأن المثقفين — ظاهرة حضرية ، بل تقتصر في الغالب على المدن الكبرى دون سواها . وتتنمى الغالبية الغالبة من هؤلاء العمال الى أصول ريفية حيث يتمكنون من خلال اقامتهم الحضرية تبني تصورات وأفكار عامة في محاولة للتكيف مع متطلبات العمل الصناعي^(١) . ومن هنا يمكن أن نفهم موقف هؤلاء العمال من النقابات الصناعية وما تحدته من نشر قيم ومبادئ عامة . على أننا لا نستطيع منح النقابات الصناعية تأثيرا أكبر من ذلك . إذ أن جانبا كبيرا من البروليتاريا الحضرية في الدول النامية لا ينتمى الى أية تنظيمات نقابية أو عمالية . وربما كانت الأهمية الحقيقية التي تتمتع بها النقابات في الدول النامية تعود الى ارتباطها بمشروعات التصنيع التي أنجزت بعد نيل الاستقلال السياسي . على أن كثيرا من النقابات العمالية في الدول النامية ما تزال بعيدة عن أدوارها السياسية والاجتماعية الحقيقية . فالجهود التي تبذلها من أجل رفع مستوى مهارة العمال وتكيف المهاجرين الجدد مع الحياة الحضرية ما تزال محدودة للغاية^(٢) . وربما كانت أهم وظائف هذه النقابات كونها أحد وسائل الحراك الاجتماعي للقيادات العمالية .

وعند دراسة البناء الاقتصادي الحضري في مدن الشرق الأوسط ، تبدو أمامنا مشكلات احصائية عديدة . من ذلك — مثلا — صعوبة التفرقة بين المستقلين والتابعين اقتصاديا . وفى النشاطات التقليدية (كالحرف اليدوية وصناعة السجاد) التي تتم على أساس عائلي تذوب الفروق بين

(١) محمد الجوهري ، البناء الطبقي في الدول النامية ، في : السيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الباب الثاني .

(٢) انظر لمزيد من التفصيل : عبد المنعم الفزالي ، تاريخ الحركة النقابية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، وكذلك أحمد أبو زيد ، « الحركة النقابية والتحرر الاثريتي » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد الرابع ، ١٩٦٦ ، ص ص ٧٤ — ٨٥ .

كل من النشاط الاقتصادي الخاص والأسرى • وطالما أن كل أفراد الأسرة يشاركون في عملية إنتاجية واحدة فإن التعرف على كثير من العناصر الاقتصادية يصبح أمراً مستحيلاً • كذلك فإن معدلات النشاط الاقتصادي في مدن الشرق الأوسط تختلف باختلاف الجنس والنوع ، كما أنها تتأثر بالبناء السكاني بوجه عام • ففي العراق نجد البيانات الإحصائية تشير إلى أن قوة العمل تصل إلى ٤٠٪ من مجموع السكان ، في مقابل ٣٣٪ في ليبيا ، و ٢٤٪ في سوريا • وفي دول الخليج العربية فاقت نسبة قوة العمل كل تصور • فطبقاً لبيانات سنة ١٩٧٥ وصلت هذه النسبة في الكويت ٦٩٧٪ ، والبحرين ٣٩٦٪ ، وقطر ٨١١٪ ، والامارات العربية ٨٤٨٪ • ومن الطبيعي أن تكون الهجرة الشابة إلى هذه الدول — والتي اتسع نطاقها خلال السنوات الأخيرة — سبباً أساسياً في ظهور هذا النمط السكاني العمالة الشابة^(١) • وباستثناء دول الخليج العربية فإن النمط السكاني العام لدول الشرق الأوسط يؤكد اتساع قاع هرم الأعمار ، مما يعنى ارتفاع نسبة التابعين اقتصادياً ، فضلاً عن أن المرأة لم تدخل بكل قواها وامكانياتها السوق المهني • فلا تزال المرأة في معظم هذه الدول تفضل العمل في بعض المهن كالتمريض والتعليم • وغضلاً عن ذلك لوحظ أن البيانات السكانية التي تتناول دول الشرق الأوسط تميل إلى تقديم معدلات بطالة منخفضة ، كما تتجاهل تماماً ما يمكن أن نطلق عليه « البطالة المغنمة » التي تعنى الالتحاق بالعمل دون وصول الانتاجية إلى حدتها الأدنى • ولقد أوضحت دراسة عن البطالة في حي حصرى يقع جنوب مدينة طهران أن الباحثين العاطلين قد عبروا عن يأسهم من الحصول على عمل بسبب قلة الفرص المتاحة وعدم وجود هيئات أو مؤسسات تزودهم بالبيانات الضرورية لذلك^(٢) • وفي غياب نظام متطور للتأمين على

(1) ILO Document Wep 2-26 W; p. 30.

(2) W. L. Bartsch; «Unemployment in Less Developed Countries - A Case Study of a Poor District of Tehran»; International Development Review; 13; 1971; pp. 19-22.

البطالة (كما هو معروف في الدول الغربية الصناعية) تصبح البطالة في مدن الشرق الأوسط أمراً مروعاً .

وباستثناءات قليلة تبدو لنا وجوه شبه عديدة بين البناء المهني في معظم مدن الشرق الأوسط وعلى الأخص الكبيرة الحجم منها . ومهما قيل عن ظروف العمل السيئة القاسية التي يواجهها العمال الحضريون في هذه المدن ، فانها ما تزال أفضل بكثير من تلك التي يعمل فيها قرناًؤهم الريفيون . ان ارتفاع أعداد العاملين في المهن « الهامشية » التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبناء الاقتصادي الحديث ، لهو أفضل دليل على « الازدواجية » التي يعاني منها الاقتصاد الحضري في مدن الشرق الأوسط بوجه عام . ولقد أوضحت في موضع آخر ، المشكلات التي تخلقها هذه « الازدواجية » حينما تتعايش الأساليب الانتاجية الحديثة مع الأساليب الانتاجية التقليدية^(١) . والواقع أن الفارق بينهما هو نفس الفارق الذي يفصل بين المتخصص الفني والبائع المتجول . ومن هنا يمكننا فهم المعنى الشامل الذي يشير اليه مفهوم « الازدواجية » . فهو يتضمن معاني اقتصادية واجتماعية وثقافية . وعلى الرغم من ظروف العمل غير المستقر التي يتعرض لها قطاع كبير من عمال مدن الشرق الأوسط ، إلا أن الحكومات تتقف في كثير من الأحيان عاجزة عن اتخاذ حلول حاسمة . ففي تركيا (ومصر الى حد ما) يضطر أصحاب المشروعات الصغيرة الى فصل العمال بعد التحاقهم بالعمل بفترة قصيرة في محاولة للهروب من التأمينات الاجتماعية على العمال^(٢) . ومن خلال هذه النقطة يمكن تفسير استمرار انتقال العمال المهاجرين من عمل لآخر برغم استمرار الحصول على أجور منخفضة^(٣) .

(١) السيد الحسيني ، العالم الثالث : تنمية أم تبعية ؟ في : السيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، الفصل الثاني .

(٢) W. L. Bartsch; «Unemployment in Less...» op. cit; p. 20.

(٣) B. J. L. Berry; City Size Distributions and Economic Development op. cit.

وإذا ما حاولنا تحديد معالم البناء الطبقي الحضري في جِول الشرق الأوسط ، واجهنا صعوبات عديدة • غفى كثير من الأحيان يخلط الجيود بين الجماعات الاجتماعية المختلفة وتتنوع معايير المكانات الاجتماعية بحيث يصعب تحديد الخطوط الطبقيّة الأساسية ، فالاعتماد على الملكية والدخل قد لا يكفي لتحديد الجماعات الطبقيّة • إذ قد تتدخل الاعتبارات الدينية والأخلاقية والقبليّة والثقافية لتؤدى الى تكوينات طبقيّة لا تتسق مع المؤشرات الكمية الإحصائية التي يعتمد عليها المولعون بالاحصاءات من علماء الاجتماع • وإذا كان لنا أن نتخذ موقفاً اجرائياً ، فإننا قد نعتد على المهنة كوسيلة لتحديد البناء الطبقي في مدن الشرق الأوسط • وقد تثير ذلك ، الأهمية الخاصة التي تلعبها المهنة بوصفها أهم عناصر البنية الطبقيّة^(١) • فهى تعكس — الى حد كبير — مستوى التعليم ، كما أنها ترتبط بالدخل ارتباطاً ملحوظاً ، فضلاً عن أنها تعد من أفضل المعشائير الطبقيّة التي تكشف عن الجوانب الثقافية للطبقات المختلفة • ولقد سبق أن أوضحت في موضع سابق أن المجتمعات الحضريّة التقليديّة في الشرق الأوسط كانت تنقسم الى طبقتين أساسيتين : الأولى هي الطبقة العليا التي تضم الحكام وكبار ملاك الارض والبرجوازية التجارية ورجال الدين الأثرياء • أما الطبقة الثانية فكانت الطبقة الدنيا التي تكاد تضم بقية سكان المدن • على أن هذا البناء الطبقي الحضري التقليدي قد تعرض لتغيرات شديدة خلال القرن الحالى نظراً للتحوّلات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على دول الشرق الأوسط بوجه عام ومدنها بوجه خاص • ولقد أشار دانييل ليرنر Lerner الى أن عملية التحوّل من المجتمع التقليدي (ما قبل الصناعة) الى المجتمع الحديث (الصناعى) في منطقة الشرق الأوسط انما هي عملية تاريخية فريدة تحكمها اعتبارات ثقافية^(٢) • وبعض النظر عن التصنيفات السيكلوجية الجامدة

(١) السيد الحسينى ، عرض وجيز لاهم مساهمات لويد وارنر في دراسة

التدرج الاجتماعى ، المجلة الاجتماعية القومية ، مايو ١٩٦٦ ، ص ٩١-١١١ .

(2) D. Lerner; The Passing of Traditional Society; Modernizing the Middle East; London; 1964.

التي طرحها ليرنر ، الا أن كثيرا من أفكاره قد تصلح كمحاولة لرصد التغيرات التي طرأت على البناء الطبقي في هذه المنطفة من العالم .

ولقد أوضح سنيبيرج Snaiberg في دراسة له على مدينة أنقرة أن التناقض بين البناء الاجتماعي لكل من المدينة والقرية قد ازداد حدة نتيجة للتصنيع . وخلال فترة التحول من المجتمع التقليدي (ما قبل الصناعة) الى المجتمع الحديث (الصناعي) طرأت تغيرات هامة على معايير التدرج الطبقي . فقد بدأ الانجاز أو الأداء يعد أساسا هاما من أسس التقويم الطبقي ، كما بدأت الخصائص الشخصية (الانتماء القبلي أو العائلي أو الثروة الموروثة ... الخ) تفقد أهميتها كأحد المعايير الطبقيه . كذلك أشار سنيبيرج الى أن الهيئات الطوعية قد ازدادت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة الانتقالية ، وأنها كانت تلعب دورا « تحديثيا » هاما بسبب المبادئ والقيم العامة التي تتبناها . على أن أهم ما يميز هذه المرحلة الانتقالية ظهور الطبقة الوسطى الحضرية ، برغم زيادة حجم التباين الطبقي بين كل من القرية والمدينة من ناحية ، وداخل المدينة ذاتها من ناحية أخرى^(١) . أما جاكوبس Jacobs فقد أجرى دراسة على ايران بهدف التعرف على طبيعة البناء الطبقي . والطريف في هذه الدراسة أن الباحث لم يعتمد على المعايير الطبقيه التقليدية (كالثروة والدخل والمهنة ... الخ) التي طالما استخدمها علماء الاجتماع في تحليلاتهم النظرية وبحوثهم الواقعية . وبدلا من ذلك استخدم الباحث معيار الاحساس بالأمان . فالطبقة الايرانية العليا تمتلك خصائص شخصية هامة كالشجاعة والقدرة على القيادة ، لذلك فأفرادها ينتمون الى أغنى العائلات وأكثرها عراقا ، تلك التي ظلت لفترة طويلة مرتبطة بالطبقة الحاكمة في ايران . أما بقية أفراد المجتمع الايراني فيفتقدون الاحساس بالأمان خاصة اذا ما تعلق ذلك بالسلطة السياسية . ومعنى ذلك أن

(1) A. Snaiberg; «Rural-Urban Residence and Modernism : A Study in Ankara Province; Turkey; Demography; 7 (1970); pp. 71-80.

الثروة لا تستطيع أن تعويضهم عن الاحساس بالأمان الذى هو أحد دعائم الانتماء الطبقي^(١) . وبرغم الطرافة التى تنطوى عليها هذه الدراسة ، الا أنها لا تسهم بالكثير فى الدراسة السوسولوجية للبناء الطبقي فى واحدة من أهم دول الشرق الأوسط . وربما كانت الدلالة الهامة التى كثفت عنها نتائج هذه الدراسة هى رفض المعايير التقليدية الغربية فى دراسة البناء الطبقي فى الدول النامية بوجه عام . ويمكننا أن نجد تأييدا لهذه القضية فى تحليل هالبرن Halpern للبناء الطبقي فى مصر . فلقد ذهب الى أن التحكم فى القرارات السياسية وتوجيه التغيير الاجتماعى يرتبطان بالبناء الطبقي المصرى أكثر من ارتباط الملكية به . فشكل الطبقة الاجتماعية هو علامة على وجود دور عام مشترك متصل بالتغيير الاجتماعى . وينتهى هالبرن من ذلك الى أن الطبقة الوسطى المصرية الجديدة تتحدد فى ضوء الأفكار والأفعال المتصلة بعملية التحديث^(٢) .

وفى تحليل شامل للتدرج الاجتماعى فى مجتمعات الشرق الأوسط ، أوضح عالم الاجتماع الهولندى فان نيوهوزه Van Nieuwenhuijze أن من الصعب فهم بناءات هذه المجتمعات دون التعرف على جذورها الحضارية التاريخية . اذ من العبث تطبيق مفهوم التدرج الاجتماعى المستخدم فى علم الاجتماع الغربى عند دراسة هذه المجتمعات الشرقية . لقد لعب الاسلام دورا هاما فى تطور هذه المجتمعات وتشكيل بناءاتها الطبقية ، وهو دور يختلف تمام الاختلاف عن ذلك الذى أدته المسيحية بالنسبة للمجتمعات الغربية . ويفضل الاسلام بدت مجتمعات الشرق الأوسط عبر تاريخها وهى تتمتع بقدر كبير من الأستقرار برغم التباينات الاثنولوجية واللغوية والثقافية^(٣) . وعلى الرغم من أن التطورات

(1) N. Jacobs; The Sociology of Development : Iran as an Asian Case Study; New York; 1966.

(2) M. Halpern; «Egypt and the New Middle Class»; Comparative Studies in Society; and History (1967); pp. 97-108.

(3) Van Nieuwenhuijze; Social Stratification and the Middle East; Leiden; 1965.

التاريخية التي هزت بها هذه المجتمعات الإسلامية قد أدت الى ظهور
 بناءات طبقية تقليدية ، الا ان الاسلام - في جوهره - هو أفضل وأكمل
 دعوة للمساواة والعدالة الاجتماعية . وتوضح لنا هذه المناقشة كيف أن
 تحديد معالم البناء الطبقي في مجتمعات الشرق الأوسط ينطوي على
 صعوبات محققة مصدرها عدم قدرة المفاهيم الطبقيّة العربية على تفسير
 الواقع الطبقي في هذه المجتمعات من ناحية ، وندرة الدراسات الواقعية
 تحوّل هذا الموضوع من ناحية أخرى (١) . ويبدو لنا أن أفضل وسيلة
 متاحة للتغلب على هذه الصعوبات تتمثل في البدء باستعراض الدراسات
 الواقعية المتاحة عن البناء الطبقي في مدن الشرق الأوسط . ولتنظيم
 المناقشة نبدأ بتصنيف الجماعات الطبقيّة الحضريّة الأساسية الى ثلاث :
 عليا ، ووسطى ، ودنيا ، على أن نتعرف على الخصائص الثقافية التي تميز
 كلا منها .

فإذا ما بدأنا بتناول الطبقة العليا في مدن الشرق الأوسط، لاحظنا
 ارتباطها الوثيق بمصادر الثروة والسلطة السياسية . وتشكل هذه الطبقة
 صفوة قليلة العدد تتحكم في القرارات القوميّة الأساسية (٢) . فخلال حكم
 شاه إيران المخلوع (محمد رضا بهلوي) كانت هذه الصفوة أو الطبقة
 تتشكل من حوالي ألف أسرة إيرانية نقيم في قصورها الواقعة في المدن
 الإيرانية الأنسانية . وفي السعودية تتألف هذه الطبقة من الأسرة
 الحاكمة وبعض الأسر الأخرى المتعاونة معها . وتميل هذه الطبقة الى

(١) قدم محمد الجوهرى اطارا نظريا لدراسة البناء الطبقي في مصر .
 انظر : محمد الجوهرى « البناء الطبقي في الدول النامية » في : السيد الحسيني
 وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق . ولقد قام كاتب
 هذه السطور باختبار هذ الاطار النظري ، انظر : السيد الحسيني ، الطبقة
 الاجتماعية والسلوك الانجابي ، مجلة دراسات سكانية ، عدد خاص ،
 ١٩٧٦ .

(2) Van Nieuwenhujze; Social Stratification and the Middle East;

إحتكار جانب كبير من مصادر الثروة والملكية . ويمكننا أن نضيف الى ذلك أصحاب المناصب الادارية الكبرى في بعض دول الشرق الأوسط . ففي مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر تكونت جماعات ادارية ذات نفوذ كبير ، حيث تتولى الاشراف على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي تركيا ورثت الصفوة الادارية التقاليد السياسية العثمانية التي تؤكد اهمية المركزية ، بينما نجد في الكويت وضعاً مختلفاً . فنتيجة للحرص الشديد على « تكوين » المناصب الادارية العليا حقق كثير من الكويتيين ذوى الكفاءات المعادية حراكاً اجتماعياً سريعاً في فترة قياسية (١) . وباستثناءات قليلة يمكن القول ان الارستقراطية الزراعية في دول الشرق الأوسط لم تتكون الا خلال فترة الدولة العثمانية . وفي وقت لاحق بدأت هذه الارستقراطية تلعب دوراً سياسياً هاماً وعلى الأخص في المؤسسات البرلمانية . ومن الصعب في هذه الدول الفصل بين مصالح كبار التجار وملاك العقارات والمقاولين وأصحاب المشروعات الصناعية (٢) . ففي لبنان — مثلاً — نجد اتحاداً بين غرفتي الصناعة والتجارة ، كما أن نفس الأشخاص قد يقومون بممارسة نشاطات صناعية وتجارية في وقت واحد . وفي ايران لوحظ أن الثروة المتراكمة من الملكية الزراعية والصناعة الحرفية والتجارة قد توجه للاستثمار في المشروعات الصناعية الحديثة .

وعلى الرغم من أن الصفوات السياسية والاقتصادية في مجتمعات الشرق الأوسط تلعب أدواراً بالغة الأهمية على المستوى القومي ، وتقيم بالتالي في المدن الرئيسية الكبرى ، الا أننا نستطيع القول بأن المدن الاقليمية الصغرى لها صفواتها السياسية والاقتصادية المحلية . ولقد أوضحت إحدى الدراسات التي أجريت على مدينة كرمان الإيرانية أن

(1) G. French; A. Hill; Kuwait : Urban and Medical Ecology; Heidelberg; 1971.

(2) G. Baer; Population and Society in the Arab East; London; 1964; pp. 207-210.

صفوة هذه المدينة الاقليمية تتألف من كبار علماء الدين المحليين ، وذوى الملكيات- الزراعية الكبيرة ، وأصحاب المحلات التجارية الرئيسية ، فضلا عن المثقفين ذوى الميول الغربية^(١) . كذلك أوضحت هذه الدراسة أن هناك عناصر- مشتركة توحد بين أفراد الطبقة العليا في هذه المدينة لعل أهمها : الثروة ، والسلطة السياسية ، والتأثير في مجرى الحياة المحلية . ويمكننا أن نضيف الى ذلك ممثلى السلطة المركزية كالمحافظ ، ومدير الأمن ، والمديرين المتحكمين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المحلية . والواقع أننا لا نملك الا القليل من المعلومات الدقيقة عن الحياة الاجتماعية للصفوات في مدن الشرق الأوسط ، خاصة وأن أفراد هذه الصفوات يميلون الى الفصل بين شؤونهم الخاصة وحياتهم العامة . ومع ذلك فان هناك ملاحظات عامة يمكن تسجيلها في هذا المجال . من ذلك أن أفراد هذه الصفوات يتمكنون من الاقامة في مساكن فخمة تقع في أرقى أحياء المدن . وغالبا ما تكون هذه المساكن في شكل فيلات أو قصور صغيرة مستقلة تحيطها جدران من كل جانب . ويستطيع أفراد هذه الصفوات الحصول على ما يلزمهم من طباطخين وخدم ، ذلك أنهم ينظرون الى الأعمال المنزلية (كالطهي والكنس وغسل الاطباق وزراعة حديقة المنزل) باحتقار شديد . وفي بعض الأحيان قد تضطر بعض سيدات الطبقة العليا الى الانضمام للجمعيات الخيرية أو ممارسة بعض العادات السيئة كلعب القمار في المنازل . وقد يكون من المفيد هنا اقتباس نص من رواية تتناول الحياة الاجتماعية لنساء الطبقة العليا العراقية . يقول الكاتب على لسان امرأة عراقية : « تلقى السيدة العراقية الثرية كل يومين طوفانا من السيدات العراقيات الزائرات . ومنذ الصباح حتى منتصف النهار بيدأن في لعب الورق وتناول الشاي وعصير الليمون ، ثم بيدأن ثرثرة محمومة تغطي كافة الموضوعات التى تتعلق بأحوالهن وأحوال جيرانهن . وتنتهى هذه الثرثرة بأحاديث لا تخلو من مبالغة تتناول حياتهن الجنسية وانفاقهن على السلع الكمالية

(1) P. W. English; City and Village in Iran : Settlement and Economy in the Kirman Basin; London; 1966.

وكل ما يخطر على بال من فضائح الناس • وما أن ينفض هذا الجمع من النساء حتى تبدو قاعة الجلوس وكأنها أطلالا • فهنا وهناك تبدو أطباق وأواني مليئة بفضلات المسليات والمشهيات» (١) •

أما الطبقة الوسطى الحضرية في مدن الشرق الأوسط فتضم قطاعا كبيرا من ذوى المهن الفنية العليا (كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات) وضباط الجيش والمديرين والمنفذين وصغار التجار • ومن الطبيعي أن يختلف حجم هذه الطبقة باختلاف أحجام المدن ومستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى في دول الشرق الأوسط بوجه عام • وعلى الرغم من أننا لا نملك بيانات صادقة عن حجم هذه الطبقة في مدن الشرق الأوسط ، الا أننا نتوقع أن تكون محدودة الحجم إذا ما قورنت بنظيراتها في المدن الغربية • وخلال مراحل تاريخية مختلفة لعبت المؤسسات الدينية الاسلامية دورا حضريا بارزا • ففي عصرها الذهبي كان علماء الدين والوعاظ وأئمة المساجد يحتلون مكانة اجتماعية متميزة (٢) • بيد أن هذه المكانة الاجتماعية قد تعرضت للانخفاض نتيجة لتغلغل الروح العلمانية في كثير من دول الشرق الأوسط • ففي تركيا أصبحت القواعد الاخلاقية — بدلا من المبادئ الدينية — هى الموجه الأساسى للعمليات التجارية • وعلى الرغم من أن الشريعة الاسلامية ما تزال مصدر التشريع لقوانين الأحوال الشخصية والارث ، الا أن الوضع الاقتصادى لرجال الدين الاسلامى قد تدهور بسبب حرمانهم من أنصبتهم التقليدية في الضرائب الزراعية وتقلص بعض المصادر كالأوقاف (٣) ، فضلا عن انتشار التعليم العلمانى في المدن الاسلامية الذى قد يتيح فرصا واسعة للحصول على مهن أعلى هبة وأكثر دخلا • والمحقق أن المهن الحضرية العلمانية (غير الدينية) قد حققت أقصى درجات نموها في مدن الشرق الأوسط خلال القرن

(1) J. Jabra; Hunters in a Narrow Street; London; 1960.

(2) A. Hourani; «The Islamic City in the Light of Recent Research»; in A. Hourani; A. S. Stern (eds); The Islamic City; London; 1970.

(3) G. Baer; Population and Society in the Arab East; London; 1964.

العشرين • فمعظم الوظائف الادارية والفنية والسياسية أصبحت متاحة بالدرجة الأولى للذين يتلقون تعليماً علمانياً عالياً • ففي مصر نما الجهاز الادارى نمواً هائلاً خلال الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن • وغيماً بين سنتي ١٩٤٠ و ١٩٥٤ زاد عدد الوظائف الحكومية بنسبة ٦١٪ ، حيث كانت المدن المصرية الكبرى هي المسرح الأساسى لهذه الزيادة ، وكان القطاع الحكومى هو أكبر مستقبل لها^(١) • وربما كانت مهنة التدريس هي أكبر المهن التي تعرضت للنمو السريع في مصر • كذلك فليقَدْ ازداد الإقبال على كليات الآداب والحقوق والتجارة خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات • ومن الطبيعي أن يتجه خريجو هذه الكليات الى الوظائف الادارية الحكومية • وخلال عقد الستينيات بدأ الاهتمام بالتعليم الفنى أو التكنولوجى ، كما بدأت دراسات العلوم البحتة والرياضيات والزراعة تحقق ازدهاراً ملموساً • وربما كان الطب هو أقدم المهن الفنية العليا التي حققت مكانة متميزة في مصر خلال فترة مبكرة نسبياً من هذا القرن^(٢) •

أما المدن التي شهدت تطوراً صناعياً حديثاً فقد عرفت طبقة وسطى تتألف — في معظمها — من الفنيين الذين تلقوا تعليمهم في الدول الغربية • وأفضل مثال على ذلك مدن البترول التي تكاد تكون قلاعاً صناعية تضم الخبراء المتخصصين في استخراج النفط ومعالجته • ففي مدينة عبدان بإيران نجد هؤلاء الفنيين يعيشون في شبه عزلة جغرافية عن العالم الخارجى ، إذ تخصص لهم ضاحية متكاملة يجدون فيها كل ما يطمحون اليه من وسائل الترفيه المادية والفكرية والجسمية^(٣) • وفي الكويت وأبو ظبى وقطر وليبيا والعراق ، أقامت شركات البترول — بالتعاون مع الحكومات الوطنية — مدناً بترولية تتكامل فيها كل مقومات الحياة الحديثة حتى لتبدو الحضارة

(1) Ibid; pp. 217-218.

(2) Joseph S. Szyliowicz; Education and Modernization in the Middle East; Cornell Univ. Press; 1973; pp. 179-232.

(3) N. Jacobs; The Sociology of Development : Iran as an Asian Case Study; New York; 1966.

الغربية وقد زرعت وسط الصحراء • ومن الطبيعي أن تؤثر هذه « الجزر » الغربية على الحياة الحضرية في مدن الشرق الأوسط • فكثير من أبناء هذه المدن يعملون في شركات البترول ، حيث تتاح لهم فرصة الاحتكاك بالخبراء الغربيين وتبنى أساليب حياة غربية ما تلبث أن تنتقل الى قطاعات وطنية أوسع • وعلى الرغم من أن هؤلاء الخبراء الأوربيين يعيشون في شبه عزلة جغرافية ، إلا أن تأثيرهم الثقافي يبدو هاما • وأحد مظاهر هذا التأثير تغير النظرة الى أنساق التدرج الاجتماعي في مجتمعات الشرق الأوسط ، تلك الأنساق التي ظلت لفترة طويلة تعتمد اعتمادا أساسيا على الدين والمقاربة • وعلى أية حال فإن هذه النقطة ما تزال بحاجة الى مزيد من الدراسات الواقعية قبل الوصول الى أية تعميمات ذات صدق عام •

ويبدو أن الطبقة الوسطى الحضرية في دول الشرق الأوسط تحافظ على بعض خصائصها المشتركة برغم اختلاف ظروف البيئة الحضرية والنمط الاقتصادي • ففي دراسة أجراها سمير خلف وكونستاد Constad على حي الحمرا ببيروت ، اتضح أن هذا الحي قد نما حول الجامعة الأمريكية التي تأسست في سنة ١٨٦٦ • ومنذ انشاء هذه الجامعة وهي تجذب اليها الأساتذة والباحثين ، حتى بدا الحي بعد قرن تقريبا وكأنه مؤلف من قطاع متميز من الطبقة الوسطى^(١) • ولقد أوضحت هذه الدراسة أن العنقاء المهني لحي الحمرا يتميز ببعض الملامح المميزة حيث يتألف من العاملين في المهن الكتابية (٢٣٪) والمنفذين (١٥٪) ورجال الاعمال (٢٦٪) • أما النسبة المئوية المتبقية (٣٦٪) فتمثل أصحاب المهن الفنية العليا بما في ذلك أساتذة الجامعة والباحثين • وإذا كان لنا أن نستنتج شيئا من هذه النسب المئوية فهو ارتفاع نسبة الطبقة الوسطى في هذا الحي ، وهو ارتفاع يعد انعكاسا لسيطرة الطابع التجاري على لبنان بوجه عام • وعلى الرغم من ان هذه الدراسة قد أكدت أن الطبقة الوسطى

(1) S. Khalaf and P. Konstad; Hamra of Beirut : A Case of Rapid Urbanization; Leiden; 1973.

الضرية في لبنان أصغر حجما من نظيرتها في أمريكا الشمالية ، الا أنها قد أوضحت أيضا أن أفراد هذه الطبقة هم حملة لواء الثقافة والفكر ، ومصدر التغيير الاجتماعى المستمر . وغضلا عن ذلك أكدت الدراسة ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعى داخل هذا الحى . إذ أن أكثر من نصف الأبناء قد شغلوا مهناً أعلى مكانة من تلك التى شغلها أو يشغلها آباؤهم .

وعلى الرغم من أن الطبقة الوسطى في مدينة حديثة كبيروت تشبه في بعض الوجوه نظيرتها في مدينة تقليدية ككرمان ، الا أن مكوناتها تختلف اختلافا واضحا . ففى كرممان نجد الطبقة الوسطى تضم الجماعات الضرية التقليدية وعددا قليلا من المتعلمين الذين يحملون اتجاهات معادية للثقافة التقليدية^(١) . ويبدو ان الطبقة الوسطى في هذه المدينة تكتسب معالمها المميزة في ضوء « موقفها من التحديث » اذا ما استخدمنا تعبير هالبرين Halpern . إذ أن كثيرا من المشروعات الحديثة التى شهدتها المدينة كانت نتيجة للضغط المستمر الذى مارسه هؤلاء المتعلمون . وعلى الرغم من أن التعليم يعد أحد خصائص الطبقة الوسطى في هذه المدينة ، الا أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الطبقة تتألف من صغار تجار السوق (البازار) وكبار الحرفيين والصناع . ذلك أن الحياة الاقتصادية والدينية في المدينة تكاد تدور حول هذه الجماعات المهنية التجارية والصناعية . وتدفعنا هذه النقطة الى تناول الدور الذى ما تزال تلعبه الطوائف الحرفية في المدن الإيرانية من خلال التحكم في الأسواق التجارية وممارسة كثير من النشاطات الدينية . ففى طهران وكرمان ويزد وكاشان وقم ، تنظم هذه الطوائف خلال شهر محرم حلقات ندب تصل الى الأذى البدنى حزنا وألما على مقتل الامام الحسين بن على . على أننى أعتقد أن الدور السياسى الذى تلعبه هذه الطوائف الإيرانية لا يقل خطورة وأهمية عن أدوارها التجارية والاقتصادية . فمن خلال التحالف الوثيق بين هذه الطوائف

(1) P. W. English; City and Village in Iran : Settlement and Economy in the Kirman Basin; op. cit.

الحرفية ورجال الدين ، تمكن آية الله الخميني - وبشكل درامى سريع - من الانقراض على النظام الشاهنشاهى بعد تفريغه من مضامينه السياسية والاجتماعية . والواقع أن الموقف الايرانى فى هذا المجال لا يخلو من تفرد . وبدون الدخول فى تفاصيل البناء السياسى - الدينى - التجارى فى ايران ، فان الاحداث الأخيرة قد برهنت على أن القطاعات الحضرية التى بدت فى نظر كثير من المثقفين معقل الرجعية (رجال الدين والتجار) ، ما لبثت أن تحولت الى قوة ثورية هائلة .

وفى كثير من مدن الشرق الأوسط تبدو الطبقة الوسطى وكأنها أكثر الطبقات حرصا على تدعيم مكاناتها الاجتماعية وتحسين ظروفها المعيشية . وغالبا ما يتم ذلك من خلال الحصول على الثروة أو المؤهلات التعليمية العليا . وتشير بعض الدراسات الى أن التعليم والدخل هما أبرز المعايير الطبقيّة فى مدن الشرق الأوسط ، كما أن الحصريين ينظرون باحتقار الى الأعمال اليدوية . ولقد أثار جوليك Gulick الى أن كثيرا من طلاب الشرق الأوسط لا يرغبون فى العمل خلال العطلات الصيفية بسبب احتقارهم للعمل اليدوى ، وأن خادمت المنازل تعد من رموز المكانة الأسرية ، وأن صاحب أى محل تجارى يحرص على تشغيل بعض الاطفال لتوصيل السلع الى المشتري الذى يظل قابعا فى سيارته وسط طريق مزدحم^(١) . كذلك أوضح مورو بيرجر Berger فى دراسته عن البيروقراطية المصرية أن عدد السعاه الواقفين أمام مكاتب كبار الموظفين هو أحد رموز المكانة الاجتماعية^(٢) . وبإستثناء الملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية ، تميل النساء فى مدن الشرق الأوسط الى ارتداء ملابس ذات طراز غربى ، كما أن الانفاق المظهرى الاستهلاكى قد يعد - فى نظر الاسرة رمزا من رموز المكانة العليا . وليس من الصعب على أى زائر لمدينة

(1) J. Gulick; Tripoli : A Modern Arab City; Cambridge; Mass; 1967.

(2) M. Berger; Bureaucracy and Society in Modern Egypt; Princeton University Press; 1956.

شرق أوسطية تقليدية كالقاهرة أن يجد آلاف المقاهى وقد اكتظت بزبائنها الذين يجدون متعة حقيقية فى تأمل سلوك المارة • وفى مدينة كأصفهان قد نجد الاسرة بأكملها تخرج فى أمسيات الصيف تتأمل ما تحتويه المحلات التجارية من سلع وبضائع • ومن الطريف أن نجد المرأة فى اصفهان ترتدى « الشادور » فوق ملابس غربية حديثة • والواقع أن مدن الشرق الأوسط لا تخلو من تناقضات • فعلى الرغم من ملامحها الايكولوجية الاقتصادية التقليدية ، الا أن مساكن الطبقة الوسطى تتخذ طابعا غربيا الى حد كبير • فالاسرة النووية الحضرية قد تعيش فى شقة مؤلفة من حجرتين مزودة بأثاث ملائم لا يخلو من نكهة غربية ومعدات كهربائية تنم عن اتصال دائم بالمقومات المادية للحياة الاسرية الاوربية • ومن الملاحظات التى يمكن تسجيلها هنا أن بعض سكان المدن الصغرى فى منطقة الشرق الاوسط قد يجدون صعوبة فى ممارسة بعض الانماط السلوكية غير المألوفة كتعاطى الخمر والبغاء ، مما قد يدفعهم الى زيارة المدن الكبرى أو العواصم ، حيث يستطيع الانسان أن يفعل ما يشاء دون رقيب • وينطبق ذلك — ولكن بشكل آخر — على سكان مدن دول الخليج العربية الذين قد يجدون فى مدن أجنبية أكثر تسامحا ، ما يمكنهم من تحقيق رغباتهم •

ولنناقش أخيراً الطبقة الحضرية الدنيا فى مجتمعات الشرق الاوسط • اذ تتألف هذه الطبقة من العمال والصناع فضلا عن العاطلين أو الذين يعملون فى مهن هامشية • وتكاد تضم هذه الطبقة قطاعا كبيرا من سكان مدن الشرق الاوسط • وهناك خصائص عامة تميز هذه الطبقة : ارتفاع ملحوظ فى معدلات المواليد والوفيات ، وانخفاض شديد فى معدلات الدخول ، وارتفاع نسبة الامية ، مما قد يحول دون ظهور وعى طبقى • ويبدو أن هذه الخصائص العامة هى التى دفعت أحد الباحثين المعاصرين الى القول بأن البروليتاريا الحضرية فى مدن الشرق الأوسط تختلف عن نظيرتها الغربية خلال المراحل الاولى من الثورة الصناعية^(١) • أما السبب

(1) Van Nieuwenhuijze; Social Stratification in the Middle East; op. cit.

الاساسى لهذا الاختلاف فيتمثل في ضعف الاساس الصناعى فى مدن الشرق الاوسط ، مما ادى الى حرمان العمال الحضريين من الفرص التى اتاحتها الثورة الصناعية لقرنائهم فى الدول الغربية يوما ما . ومع ذلك فاننا نجد ليرنر Lerner قد ذهب الى عكس ذلك حينما حاول البرهنة على أن الطبقة العاملة الحضرية فى مصر قد حققت وعيا شديدا فى أوائل خمسينيات القرن العشرين^(١) . واذا ما تغاضينا عن هذه القضية الايديولوجية وجدنا أن القطاع الاكبر من أفراد الطبقة الدنيا يعملون فى المهن اليدوية سواء فى الاجهزة الحكومية أو المشروعات الخاصة . غفى البحرين لوحظ أن عددا كبيرا من أفراد الطبقة الدنيا يعملون فى مشروعات خاصة صغيرة . وطبقا لبيانات سنة ١٩٥٦ كان ٢٣٪ من أفراد القوة العاملة يعملون فى مشروعات صناعية لايزيد حجمها عن عشرة أشخاص^(٢) . وليس من الصعب علينا تفسير ارتفاع نسبة العمال غير المهرة فى مدن الشرق الاوسط اذا ما أخذنا فى اعتبارنا معدلات الهجرة الريفية - الحضرية ، وعدم ارتباط المعرفة الفنية بارتفاع المكانة الاجتماعية بوجه عام . ومع ذلك فإن الطبقة الحضرية الدنيا لا تتألف فقط من العمال غير المهرة والخدم والبائعين الجائلين . انها تتألف أيضا من فئات أدنى مكانة تضم فيما تضم : الذباحين ، وغاسلات الملابس ، وفقراء الحلاقين ، وخدم المساجد والاماكن العامة ، واللحادين ، ودباغى الجلود ، والزبالين ، وناقلى آبار المجارى ، والنجر^(٣) . وبسبب الباعة الجائلين وخدمهم ، تفقد المدينة الشرقية عنصرا هاما - طالما ميزها عبر تاريخها - هو الهدوء . أما التجارة الرائجة لهؤلاء الباعة فتختلف من موسم لآخر ومن مدينة لآخرى ، لكنها تدور عموما حول أوراق اليانصيب ، وأقلام الحبر الجافة ، والاحزمة ، والامشاط ، وعلب الكبريت ، ولعب الاطفال ، وأردى أنواع القماش . وعادة ما يمر الباعة الجائلون على المنازل فيجدون

(1) D. Lerner; The Passing of Traditional Society; op. cit.

(2) G. Baer; Population and Society in the Arab East; op. cit; p. 227.

(3) P. W. English; City and Village in Iran...op. cit; p. 76-79.

ترحبيا من السيدات اللائى قد يجدن فى مجرد استعراض السلع وسيلة لقتل الوقت والتخلص من ملل الحياة المنزلية الرتيبة . ومع ذلك كله فلو قد أوضحت دراسة أجريت على مدينة عمان أن العمال المهرة (بما فى ذلك الجائلين) قد يحققون دخولا تفوق تلك التى يحصل عليها الموظفون الحكوميون ، على الرغم من أن ميزانية الاسرة العمالية تتعرض على الدوام نلهزات العنيفة . وتفسر هذه الدراسة ذلك فى ضوء قضية مؤداها ، أن الاسرة العمالية المهاجرة من الريف غالبا ما تواجه صعوبة فى تنظيم ميزانيتها بسبب اختلاف الاحساس بالزمن فى كل من القرية والمدينة^(١) .

وإذا ما ألقينا نظرة شاملة على البناء الطبقي الحضرى فى مجتمعات الشرق الأوسط ، لاحظنا أن الاعتبارات الايكولوجية تلعب دورا بارزا فى تشكيله وتوزيعه . ففى مدينة القاهرة نجد الاحياء السكنية الفقيرة التى تقطنها الطبقة الدنيا تقع فى أقصى الجنوب والشرق والشمال مع وجود جزيرة كبيرة فى وسط المدينة . وفى أقصى الجنوب نجد أجزاء من الجزيرة البندر ، كما نلمس قطاعا يمتد من مصر القديمة حتى السيدة مرورا بالمذبح والبعالة . وفى أقصى الشرق نجد الخليفة والحسنية مرورا بالقلعة والدرب الأحمر والجمالية ، وفى أقصى الشمال نجد أطراف شبرا الخيمة وشبرا البلد والساحل ثم امبابه . وفى وسط المدينة نجد كتلة بولاق والسبتية الى جانب جيوب ثانوية فى بولاق الدكرور وبين السرايات . وتتميز أحياء الطبقة الدنيا فى مدينة القاهرة بعدة خصائص شائعة : مباني عتيقة ، وشوارع بلا تخطيط ، وكثافة سكانية عالية ، وحجم أسرة مرتفع ، وانخفاض مستوى المعيشة ، واختلاط السكن بالصناعة والتجارة . أما أحياء الطبقتين العليا والوسطى فنتنم فى معظم المناطق القريبة من النيل : الزمالك ، وجاردن سيتى ، والجزء الاكبر من جزيرة الروضة . والملاحظ أن الاحياء السكنية الراقية فى مدينة القاهرة تقتصر على السكن الا اذا

(1) J. M. Hacker; Amman; University of Durham; 1960.

استثنينا بعض المؤسسات الادارية كالوزارات والمصالح والمؤسسات •
 غفى الزمالك وجاردن سيقى والدقى أخيرا ، تقع معظم السفارات
 والقنصليات • أما الشكل العمرانى لهذه المناطق فيتخذ شكل العمارات العالية،
 وأحيانا ناطحات صغيرة ، بينما تقل الفيلات بسبب ارتفاع أثمان الارض
 السوداء • وخلال السنوات العشر الاخيرة طرأت بعض التطورات
 الاقتصادية والعمرانية على أحياء الطبقة العليا فى مدينة القاهرة •
 فجاردن سيقى أصبحت اسم على غير مسمى • اذ هى الآن أشبه ما تكون
 بغابة من العمارات الضخمة أكثر منها كوكبة من الفيلات فى بحر من
 الحدائق ، كما أن نشاطات البنوك الاجنبية قد بدأت تمتد اليها لتحولها فى
 نهاية الامر الى منطقة تجارية بعيدة تماما عن الاغراض التى من أجلها
 أنشئت • ومع ذلك فإن الفيلا ما تلبث أن تعود قفسود على رمال مصر
 الجديدة وضواحي الشمال الشرقى • وفيما بين أحياء الطبقة الدنيا وأحياء
 الطبقة العليا تنتشر أحياء الطبقة الوسطى • وتضم هذه الأحياء جماعات
 متباينة من الموظفين والمثقفين والتجار حيث تبدأ من فم الخليج والمنيرة
 وما حولها لتمتد الى النطاق العرضى الممتد من الفجالة والظاهر وغمرة عبر
 السكاكينى حتى الوايلى والعباسية • وقد يبدو لنا واضحا أن التدرج
 الاجتماعى فى مدينة القاهرة مرتبط بتدرج مكانى أو ايكولوجى • ومن
 الامثلة على ذلك محور جاردن سيقى (طبقة عليا) والمنيرة (طبقة وسطى)
 والقلعة (طبقة دنيا) • ومع ذلك غفى بعض الاحيان قد يتقارب أو يتواجه
 حى غنى مع حى فقير نظرا لاستعانة الأول بالقوة البشرية التى توجد فى
 الثانى • وتعتبر الزمالك وبولاق عن ذلك أفضل تعبير • اذ لا يفصل بين
 هذين الحيين سوى مئات قليلة من الامتار هى عرض النيل • واذا ما
 حاولنا تحليل أهم التطورات التى طرأت على البناء الطبقي لمدينة القاهرة ،
 وجدنا أن خروج الاستعمار من الأحياء الراقية قد أتاح الفرصة لظهور
 أحياء وطنية تتبع الخطوط الطبقيّة للمجتمع المصرى بوجه عام • لكننا

— مع ذلك — لا نستطيع التوصل الى أية تعميمات حول خصائص الطبقات الحضرية المصرية العليا التي ورثت هذه الاحياء الراقية بعد خروج البريطانيين والايطاليين واليونانيين منها • اذ يتطلب ذلك مزيداً من الدراسات التاريخية الاحصائية التي تمكننا من التعرف على طبيعة الطبقات الاجتماعية الجديدة التي تشكل عصب هذه الاحياء الراقية •

خاتمة

obeikandi.com

obeikandi.com

مستقبل المدينة

على الرغم من أن الانسان قد ألف حياة المدينة منذ زمن طويل ، الا أنه لم يبد اهتماما بمشكلاتها ومستقبلها الا منذ فترة وجيزة . وفي كثير من الاحيان نجد بعض المفكرين والعلماء يعبرون عن مشاعر متناقضة نحو المدينة المعاصرة . فهي وان كانت قد أنجزت الكثير من التقدم التكنولوجي والازدهار الثقافي ، الا أنها كانت - في نفس الوقت - سببا في ظهور كثير من المشكلات التي أثرنا اليها على طول هذا الكتاب . والملاحظ أن التأملات الفلسفية والاجتماعية المتعلقة بالمدن المعاصرة لم تظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر ، على الرغم من أن مدن العصور الوسطى قد شهدت مشكلات لاتقل خطورة عن تلك التي تعرفها مدننا الحديثة . ويعتبر أوزفالد شبنجلر Spengler رائد النظرة التشاؤمية للواقع الحضري الذي يشهده عالمنا المعاصر . فهو يذهب الى أن المدينة المعاصرة هي « شيطان مدمر يفتك بكل شيء ، ثم ما يلبث أن ينهار بفعل خطاياها »⁽¹⁾ . أي أن المدينة تضم في رحمتها عناصر فنائها . غير أن الواقع المعاصر الذي نعيشه نحن أبناء القرن العشرين لا ينهض دليلا على ما يذهب اليه شبنجلر . فلم نعرف مدينة معاصرة انهارت بسبب مشكلاتها الحضرية مهما كانت خطورتها ، وان كنا لا ننكر وجود هذه المشكلات وتأثيراتها السلبية على الانسان والبيئة والمجتمع . ان التحضر العالمي لا يميل الى التناقض بقدر ما يميل الى التزايد ، ومانتزال الحياة الحضرية أملا يتطلع اليه من يفتقدونها . أما الهجوم الذي شنه لويس ممفورد Mumford على المدينة المعاصرة فكان أخف حدة وأكثر اعتدالا . اذ يكاد يقتصر هذا الهجوم على جانب واحد من جوانب المدينة هو « السيطرة » أو « الهيمنة » على كافة جوانب الحضارة ، مما دفعه الى استخدام

(1) Oswald Spengler; The Decline of the West; New York: 1936; vol. 2; Chap. 4.

مصطلحات مثل « المدينة العاصمية » ، و « المدينة العملاقة » ، و « المدينة الطاغية » ، و « المدينة المنهارة »^(١) . وعلى الرغم من الجاذبية والشمول التي تنطوى عليها كتابات ممفورد ، إلا أنها تخلو من أية شواهد علمية صارمة تؤكد القضايا النظرية التي صاغها . إن المدن المعاصرة ببز أيا كانت أنماطها وحجمها ، تتكافح من أجل البقاء والاستمرار في إثراء الحياة الإنسانية . برغم ما تواجهه من صعوبات ومشكلات ، لقد وجدت المدن لتبقى . ومن هنا فإن البحث الحقيقي يجب أن يتجه إلى خلق حياة حضرية أكثر اشباعا وسعادة . وعلى الرغم من أن هناك مشكلات مشتركة عديدة تواجه المدن المعاصرة كالتلوث ، والازدحام ، وتلخف المرافق الحضرية ، وقلة المساكن ، إلا أن هناك عناصر ثقافية واجتماعية واقتصادية يجب أخذها في الاعتبار عند تناول هذه المشكلات . وإذا كانت التكنولوجيا الحديثة قد خلقت مشكلات حضرية عديدة ، إلا أنها وحدها (أي التكنولوجيا) ليست قادرة على حل هذه المشكلات .

على أنني أعتقد أن جانبا كبيرا من المشكلات الحضرية التي تواجهها المدن المعاصرة يعامه ومدن الدول النامية بخاصة تبدل من موقف معين يطلق عليه « التضخم الحضري » الذي يشير إلى « ضخامة عدد سكان المدن في دولة معينة بالنظر إلى إمكانياتها وقدراتها الحضرية »^(٢) . والاختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق « بالتضخم الحضري » هو اختلاف في الدرجة وليس في النوع وما يترتب على ذلك من قدرات متفاوتة على مواجهته . فإذا كان نجد كتابات تؤكد ضخامة المدن الصناعية وما أدت إليه من انهيار في معالم البيئة الطبيعية بما في ذلك زيادة التلوث وتعقد شبكات المواصلات ونمو الأحياء المتخلفة (برغم

(١) Lewis Mumford; The Culture of Cities; New York; 1956.

(٢) فيليب هاووزر « مشكلات التحضر السريع » في : محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، ترجمة السيد الحسيني ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٣ .

مشروعات التجديد الحضري الهائلة) ، فإننا نجد أيضا كتابات أخرى تؤكد ضخامة مدن الدول النامية وما صاحب ذلك من هجرة ريفية - حضرية واسعة النطاق ، وارتفاع في معدلات البطالة ، وتدهور الهياكل الأساسية للمدن . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع ما يزالون مختلفين حول معايير قياس « التضخم الحضري » إلا أنهم متفقون على معنى عام له هو : ضخامة عدد السكان الحضريين بالنظر الى متطلبات الاقتصاد الحضري من ناحية ، والهياكل الأساسية للمدن من ناحية أخرى^(١) . وينتدو أن الفارق الأساسي بين « التضخم الحضري » في الدول الصناعية المتقدمة و « التضخم الحضري » في الدول النامية هو أن الأخير غالبا ما يرتبط « بتضخم ريفي » ، بمعنى أن عدد السكان الريفيين يفوق امكانيات نمو الانتاج الزراعي وما يرتبط به من تكنولوجيا وأساليب انتاجية . ومعنى ذلك أن « التضخم الحضري » ما هو الا تعبير عن « التضخم الريفي » وعلى الاخص فيما يتعلق بالدول النامية . ولقد أشار بعض الباحثين الى أن هناك ارتباطا موجبا عاليا بين كل من « التضخم الحضري » و « التضخم الريفي » في الدول النامية . ومع تسليمنا بوجود مثل هذا الارتباط ، الا أننا نعتقد أن التنمية الاقتصادية قد تصبح متغيرا وسيطا من شأنه الحد من مثل هذا الارتباط . فمن خلال مشروعات التنمية الاقتصادية (الحضرية والريفية) تخففى معالم التضخم بشكليته الحضري والريفي ، لتصبح القوة البشرية عوناً على تحقيق التقدم الاقتصادي . لذلك فان القول بوجود « تضخم حضري » أو « ريفي » هو قول محكوم باطار اقتصادي - سياسي - ثقافي . واذا ما تغير هذا الاطار ، تحول التضخم السكاني من عبء اقتصادي الى عون بشري . فمن خلال مشروعات التنمية الاقتصادية المكثفة في الصين اختفت مفاهيم « كالتضخم الحضري » برغم أن عدد

(1) N. V. Sovani; «The Analysis of Overurbanization»; in Gerald Breese (ed.) The City in Newly Developing Countries; Princeton Univ. Press; 1972; pp. 322-330.

السكان الحضريين فيها يكاد يفوق عدد السكان الحضريين في عدة قارات (استراليا وأمريكا الشمالية ومعظم أفريقيا) • ومعنى ذلك أن نمط التنمية يلعب دورا هاما في تحديد طبيعة المشكلات الحضرية^(١) .

وعلى الرغم من أن تشخيص المشكلات السكانية الحضرية لا ينفصل عن الاعتبارات الايديولوجية والثقافية ، الا أن ذلك لا يمنعنا من التعرف على الاتجاهات المستقبلية للتحضر في مختلف أنحاء العالم • وقد يكون من المفيد هنا الإشارة الى التقديرات التي قدمها هومر هويت Hoyt في سنة ١٩٦٢ • وعلى الرغم من أن هذه التقديرات ليست حديثة تماما ، الا أنها تستند الى بيانات دقيقة ومعالجات احصائية فنية ، قل أن نجد لها نظيرا في الدراسات السكانية الحديثة^(٢) • وتشير هذه التقديرات الى أن عدد سكان المدن (١٠٠ر٠٠٠ نسمة فأكثر) في عام ٢٠٠٠ سيكون موازيا لمجموع عدد سكان العالم الآن • ويمثل هذا زيادة من حوالي ٥٩٠ مليون نسمة يعيشون في مدن سكانها ١٠٠ر٠٠٠ فأكثر عام ١٩٦٠ الى ٢٦٤٤ مليون نسمة يتوقع أن يعيشوا في تلك المدن في عام ٢٠٠٠ ، أى بزيادة قدرها ٣٠٠٪ • هذا بينما تبلغ النسب المئوية لسكان المدن ذات المائة ألف نسمة فأكثر من مجموع سكان العالم في سنة ١٩٦٠ حوالي ١٩ر١٩٪ ، وفى عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٢ر٣٪ • كذلك تشير هذه التقديرات الى أن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في مدن « مليونية » سترتفع من ٩ر٦٪ في عام ١٩٦٠ الى ٢٠ر٠٪ في عام ٢٠٠٠ ، أى أن عددهم سيزداد من ٢٨٥ مليون نسمة في سنة ١٩٦٠ الى ١٢٨٥ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠^(٣) • وإذا

(١) عرضنا بالتفصيل لوجهات نظرنا حول هذه القضية في دراسة متخصصة . انظر : السيد الحسيني ، العالم الثالث : تنمية أم تبعية ؟ في : السيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٠٠ وما بعدها .

(2) Homer Hoyt; Urbanization : Expanding Population in a Striking World; in L. A. Fayre (ed.) Urbanism in World Perspective; Thomas Y. Crowell Co; 1968.

(3) Ibid; p. 122.

كان لنا أن نعيد تفسير هذه الشواهد الإحصائية ، قلنا ان معدلات التحضر في كل من الدول المتقدمة والنامية سوف تستمر في الارتفاع على الأقل حتى نهاية هذا القرن ، وان كانت الدول الأولى (المتقدمة) تستطيع — بدرجة كبيرة — استيعاب المشكلات الناجمة عن ارتفاع معدلات التحضر . أما الدول النامية التي تشهد — في نفس الوقت — معدلات تحضر عالية ومعدلات تنمية اقتصادية منخفضة ، فانها قد لا تستطيع مواجهة مشكلات التحضر في ضوء نمط التنمية السائد فيها ، خاصة وأن خططها التنموية تميل الى منح المناطق الحضرية أولوية خاصة مع ما يترتب على ذلك من تجاهل واهمال للمناطق الريفية^(١) . وإذا ما سلمنا بصدق نظرية « العوامل الطاردة » و « العوامل الجاذبة » في تفسير ارتفاع معدلات التحضر في الدول النامية ، فان نمط التنمية الذي تعرفه الدول النامية الآن يميل الى تدعيم « عوامل الطرد » بقدر ما يشجع عوامل « الجذب » . لذلك فان العلاقة بين المدينة والقرية في الدول النامية ما تزال بحاجة الى مزيد من التحديد والتعرف . لقد درج علماء الاجتماع على مناقشة هذه العلاقة في ضوء الاعتبارات السكانية والاقتصادية والمكانية ، وانتهوا من ذلك الى تأكيد الطابع « التكاملي » لهذه العلاقة الريفية — الحضرية . وواقع الامر أن مثل هذا التصور لا يفيد كثير البحث الاجتماعي الحضري ، كما أنه يستند الى أفكار ومفاهيم خاطئة حول الدور التاريخي لكل من القرية والمدينة . ان مفاهيم كالسيطرة والسلطة والخضوع والاستغلال قد تكون أكثر فائدة في دراسة العلاقة بين القرية والمدينة اذا ما قارناها بمفاهيم التكامل والتسايد والتبادل .

وإذا ما حللنا معدلات التحضر في الدول النامية في ضوء نظرية بنائية شاملة ، وجدنا أنها تمثل عرضاً لنمط التنمية أكثر مما تمثل سبباً لطابع التخلف . ولكي ندلل على وجهة نظرنا قد نستشهد بمشروعات الإصلاح

(1) P. T. Bauer and B. S. Yamey; The Economics of Underdeveloped Countries; Cambridge University Press; 1965.

الإصلاح الزراعي ليس مجرد عملية إدارية أو اقتصادية خالصة ، انه أولاً وقبل كل شيء عملية سياسية^(١) . إن الأسباب الحقيقية للفقر وانخفاض الانتاجية في قرى الدول النامية لا تتمثل في الظروف البيئية والتطبيقية بقدر ما تتمثل في العلاقات الاجتماعية الاستغلالية التي تربط كبار الملاك بالمعتمدين ، وتلك التي تربط الاخيرين بمراكز القوة السياسية والاقتصادية ، وذلك على المستويين القومي والعالمي .

وأستناداً الى ما سبق يصعب القول بأن الدول النامية تتجه بالفعل نحو خلق « مجتمعات حضرية استهلاكية جماهيرية » اذا ما استخدمنا تعبير آل ت روستو Rostow . حقا لقد نمت المراكز الحضرية في هذه الدول نموا ملحوظا يفوق نمو المناطق الريفية في بعض الاحيان ، وارتبط ذلك بارتفاع نسبي في مستويات الاستهلاك لدى القطاعات الحضرية . لكن يجب ألا ننسى أن هذه المراكز الحضرية تزخر « بمدن الصفيح » و « أحياء واضع اليد » التي تعكس جميعها ظروفا فيزيقية واجتماعية وثقافية بالغة القسوة . و اذا كانت « أحياء واضع اليد » تعبر لنا عن « الهامشية الحضرية » (ان كان لنا استخدام تعبير روبرت بارك) ، فان ضخامة عدد سكان هذه الأحياء لهو أفضل دليل على سيطرة « الهامشية الاجتماعية » . و اذا كان بعض الإدارسين يميلون الى تفسير ضخامة عدد سكان هذه الأحياء في ضوء ارتفاع معدلات الهجرة الريفية — الحضرية ، وينيب الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين ، إلا أن هذه الحقائق الإحصائية يجب ألا تنحجب عنا الحقيقة البنائية الهامة وهي ، أن المناطق الريفية الفقيرة في الدول النامية تدفع سكانها دفعا نحو سراب المدن . ولعل أفضل دليل على صدق هذه النقطة أن العمل الصناعي — في معظم الدول النامية وكما يشير الى ذلك البيانات الإحصائية — لا يستطيع استيعاب سوى أعداد محدودة جدا من المهاجرين الريفيين^(٢) . وتفسير هذا الموقف

(1) A. G. Frank; «Varieties of Land Reform»; in A. G. Frank Latin America : Underdevelopment or Revolution; -Monthly-Review-Press; 1969; pp. 269;275.

(2) A. G. Frank; «Urban Poverty in Latin America»; in A. G. Frank; Latin American : Underdevelopment or Revolution; op. cit; pp. 248 ff.

كامن في أسلوب التنمية الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على رؤوس الاموال والتكنولوجيا الاحتكارية . والواقع أننى لا أتخذ هنا موقفا معارضا من التقدم التكنولوجى في حد ذاته ، ولكننى أتخذ موقفا مضادا من التكنولوجيا الاحتكارية التى لا تتمكن من امتصاص الاعداد الغفيرة من المهاجرين الريفيين الى المدن . ولعل الامة التى يحتلها مفهوم « الهامشية » (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) تنبع من هذه الحقيقة : حقيقة اخفاق أعداد كبير من المهاجرين الريفيين فى الالتحاق بأعمال صناعية ، ثم لجوئهم الى أعمال « هامشية » لاتتمل كثيرا بالبناء الصناعى - الحضرى (١) .

وإذا كنا نجد بعض علماء الاجتماع يميلون الى ابراز العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحضر باعتبارها علاقة متبادلة فيها قدر كبير من التسايد ، فأننى أميل الى ابراز الدور الذى تلعبه التنمية فى تحديد نطاق التحضر ومداه بل ومعناه . ومعنى ذلك أن التنمية الحقيقية الشاملة هى المدخل الواسع والامن لحل المشكلات الحضرية . ان الاهتمام بتنمية المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية سوف يخلع على المدينة جاذبية غير مرغوبة ، بمعنى أن تزداد قدرتها على سحب المهاجرين الريفيين اليها . وهذا يعنى - ببساطة - أن تنمية منطقة معينة (ولتكن مدينة) سوف يؤدي الى تخلف مناطق أخرى (ولتكن قرى) . ليس ذلك فحسب . بل ان ذلك قد يعمل على ظهور « حلقة مفرغة خبيثة » تختفى فيها الاسباب والنتائج ، ويذوب الواقع حتى يصعب الامساك به . ومن هنا تبدو التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة هى المدخل الحقيقى لحل المشكلات الحضرية المعاصرة . ويجب أن تستند هذه التنمية الى تزويد الفوارق الطبقيه واعادة توزيع الدخل القومى على نحو يسمح بالحد من تأثير كل من عوامل « الطرد » و « الجذب » على السواء . أما

(1) Sutcliffe; R; Industry and Underdevelopment; Addison-Wesley; London; 1971; p. 130.

« المدن الاولى » التي تتخذ وضعا « طفيليا » في الدول النامية على وجه الخصوص فيجب أن تصبح « مدن مغلقة » وتنقل منها معظم الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والنشاطات الادارية التي يجب أن تتكفل بها المدن الاقليمية (١) . واذا كانت الادارة قد لعبت دورا واضحا في نمو كثير من عواصم الدول النامية ، فان اللامركزية الادارية هي السبيل الوحيد لمواجهة « التكدس الادارى » المصاحب « للتضخم الحضرى » . واذا كانت العواصم قد ظلت لفترة طويلة تجذب المهووبين من أبناء الاقاليم ، فان الواقع الحضرى المعاصر يفرض على المهووبين تطوير أقاليمهم . ويتطلب ذلك اعادة النظر في التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية والترهوية على نحو يضمن العدالة بين الاقاليم المختلفة .

وتبدو الاقليمية الحضرية في نظر بعض الباحثين وكأنها الحل الوحيد المتاح لطغيان العاصمة وتنمية الاقاليم . وفي بداية الأمر ظهرت « الاقليمية الحضرية » التي تسعى الى اكساب كل اقليم من اقاليم الدولة « شخصية حضارية » متميزة . غير أن ذلك ما لبث أن أدى الى ظهور « الاقليمية الاقتصادية » التي تهدف الى تعميق المصالح الاقتصادية على نحو يضمن ارساء معالم اقتصادية تميز كل اقليم من الاقاليم . وفي نهاية الامر ظهرت « الاقليمية الاساسية » التي تسعى الى تدعيم الحكم المحلى باعتباره علامة على « الشخصية السياسية الاقليمية » . والواقع أن الاقليمية بهذا المعنى ليست حركة « انفصالية » عن جسم الدولة بقدر ما هي حركة لتحقيق « الوحدة » من خلال التنوع . والاقليمية بهذا المعنى هي « اشتراكية المكان » أو قل هي الترجمة المكانية للنظرية الاشتراكية السياسية . وليس من الصدفة أن يكون أبرز ممثلى « النزعة الاقليمية » مفكرون اشتراكيون من أمثال كول Cole وممفورد Mumford . أن العاصمة أو المركزية هي الرأسمالية أو الاقطاع الذى تحتكر فيه مساحة

(1) E. Banfield; The Unheavenly City; Little Brown; Boston; 1968.

قليلة أو رقعة محدودة أكبر قدر من ثمرات الحضارة ، وليس من العجبة كذلك أن يكون انطلاق المركزية العاصمية مضاعفا لانفجار الرأس ماليّة الغربية (١) . ان طغيان العاصمة وامتصاصها لموارد الاقاليم يجعلك من الاخرة ضيعة للاولى . لذلك فان الاقليمية لا تؤدي فقط الى تحقيق العدالة الاقليمية بالنسبة للاقاليم ، فحسب ، ولكنها أيضا رخصة بالعاصمة لانها تخفف من أعباء الحكومة المركزية التي يشتد عليها الضغط حتى تنوء بالعبء وتفقد كثيرا من كفاءتها ، ويصبح جهازها الاداري عاجزا عن تحقيق وظائفه . فالاقليمية تنقل السلطة الى حيث تنتمي والى حيث ينبغي . بهذا المعنى فقط تصبح الاقليمية زمنا للعزة الوطنية لا التعرّة الاقليمية . ويجب أن تفيد المجتمعات المعاصرة من التكنولوجيا الحديثة في تحقيق « اشتراكية المكان » . فمن خلال وسائل الاتصال المتطورة أصبح بالامكان ادارة شؤون الدول الكبرى في هدوء . واذا كانت الدول المتقدمة قد حققت أقصى الفوائد من وسائل الاتصال الحديثة في حل مشكلة المركزية ، فان الدول النامية ما تزال بحاجة الى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال .

وفي مواجهة مشكلة « التضخم الحضري » تبتدو المدن الاقليمية هي القدرة على تحقيق « التوازن الحضري » . ومعنى ذلك أن « اغادة التوزيع الحضري » هي عملية حتمية لحل كثير من مشكلات العاصمة والمدن المتضخمة ، بحيث تصبح « العواصم الاقليمية » الطبيعية وسيلة لازياء الاسس الحضارية لاقاليم الدولة المختلفة . ومن أتف أن نجد جهود بعض الدول النامية في هذا المجال لا تحقق نجاحا ملموسا . اذا منا تلبث - « العواصم الاقليمية » ان تصبح « ضواحي » للعاصمة فتفقد ما خصائصها وامكانياتها . إن « الضمور الاقليمي » هو أخذ السمات المميزة لدول النامية . فالمدينة ليست قادرة على رفع مستوى الاقليم لضعتها

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٠

وعجزها المادى وذبولها الحضارى ، كما أن الاقليم عاجز عن تقوية مدينته وبعثها نظرا لان فائضه وطاقاته المادية والبشرية تمتصها العاصمة المركزية الطاغية^(١) . وبذلك يصبح تضخم العاصمة hypertrophy هو ضمور المدن الاقليمية atrophy . وفى أكثر الحالات سخرية تصبح « العاصمة هى الدولة » أو يكاد . أما « مجتمع المدن » فيتخذ شكلا هرميا بعيدا عن الاتزان والنضج : مفلطح القاعدة ، حاد القمة ، مخفوق الخصرة . ومعنى ذلك اختفاء « الطبقة الوسطى » من المدن . فلا تملك الدولة سوى مدينة أو مدينتين طاغيتين من ناحية ، ويضع عشرات أو مئات من المدن « القزمية » من ناحية أخرى . ومن هنا تبدو التنمية الحضرية ضرورة حتمية . أما الخطوة الاولى لتحقيقها فهى تصفية « الحجم المرضى » للمدن الكبرى الطفيلية ، ثم تطوير المدن الاقليمية التى هى دعامة الحياة الحضرية . ولا نقصد بذلك القضاء على السمات الثقافية الحضرية ، بل إعادة تشكيلها وتوزيعها . إن « أحياء الصفيح » التى اشتهرت بها كثير من مدن العالم لهى أفضل دليل على إفلاس « المتحضر المرضى » . وليس من الضروري أن تعمل الدولة على انشاء مراكز حضرية جديدة تماما ، خاصة اذا ما كانت امكانياتها المادية تحول دون ذلك . اذ يبدو تدعيم المدن الاقليمية القائمة حلا مقبولا اذا ما أردنا تصفية مشاكل المدن الكبرى أو العواصم . ولا يمكن تحقيق ذلك كله الا من خلال النهوض بالمناطق الريفية . واذا ما سلمنا بالتصورات البنائية التى تبنيهاها على طول هذا الكتاب فان تنمية المناطق الريفية تصبح هى المدخل الحقيقى لتنمية المناطق الحضرية . ان تجاهل بعض علماء الاجتماع لهذه الحقيقة البنائية كان سببا فى التشخيص الخاطىء لمشكلات المدينة والقرية على السواء .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٠٩ . وكذلك مقدمتنا لكتاب « علم الاجتماع الريفى والحضرى » ، مرجع سابق .

obeikandi.com

قائمة ببيوجرافية

obeikandi.com

أولا : باللغة العربية

- ١ - إبراهيم عبد الرحمن ، تخطيط المدن في العالم العربي ، المنظمة العالمية للثقافة وجمعية المهندسين ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٢ - ابن خلدون ، المقدمة ، مطبعة التقدم ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٣ - أحمد أبو زيد ، « الحركة النقابية والتحرر الاغريقي » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد الرابع ، ١٩٦٦ ، ص ص ٧٤ - ٨٥ .
- ٤ - أحمد النكلاوى ، القاهرة ، دراسة في علم الاجتماع الحضري ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ .
- ٥ - أحمد صادق سعد ، « الصناعة في مصر : نموها وتوزيعها وهيكلها » ، عرض لكتاب مايكل باربو ، مجلة الطليعة ، العدد الثامن ، السنة التاسعة ، اغسطس ١٩٧٣ ، ص ص ١٢٣ - ١٣٥ .
- ٦ - أحمد كمال وسنية خليل وكرم حبيب ، علم الاجتماع الحضري : دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري ، القاهرة ، دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٦ .
- ٧ - أحمد مجدى حجازى ، البناء الطبقي في القرية المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .
- ٨ - اسحق القطب وعبد الاله أبو عياش ، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ .
- ٩ - اسحق القطب ، « الحركة السكانية من الريف الى المدن » ، مجلة كلية الآداب والدراسات ، العدد الثانى عشر ، ١٩٧٧ ، ص ص ٩ - ٣٢ .
- ١٠ - البنك الدولى ، تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن ، المطبوعات العربية ، باريس ، ١٩٧٩ .
- ١١ - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، الارض والفلاح في مصر على مر العصور ، تأليف نخبة من المتخصصين ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

- ١٢ - السيد الحسيني ، « عرض وجيز لاهم اسهامات لويد وارنر في دراسة التدرج الاجتماعي » ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثالث ، ١٩٦٦ ، ص ص ٩١ - ١١١ .
- ١٣ - السيد الحسيني ومحمد علي محمد ، « الفروق الزينية الحضريّة في مصر » ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ١٤ - السيد الحسيني ، « العالم الثالث : تنمية أم تبعية » في السيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٥٠ - ٢٠٠ .
- ١٥ - _____ ، « الدولة في المجتمع الرأسمالي : تحليل نقدي » دراسة حول كتاب رالف ميلباند ، المجلة الاجتماعية القومية ، ١٩٧٣ ، ص ص ٩٥ - ١٠١ .
- ١٦ - _____ ، اتجاهات علم الاجتماع في مهم مشكلات الدول النامية « في السيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ١ - ١٤٩ .
- ١٧ - _____ ، « القرية في الدول النامية : تحليل نقدي لبعض اتجاهات التغير الاجتماعي » في السيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٣٨٢ - ٤١٨ .
- ١٨ - _____ ، « التقليد والتحديث في علم الاجتماع المعاصر مع اشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربي » ، الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، الكتاب الاول ، ١٩٧٩ ، ص ص ٤٢٥ - ٤٤٩ .
- ١٩ - _____ ، علم الاجتماع السياسي ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ (وعلى الاخص الفصل الاول) .
- ٢٠ - اهل الصباح ، الهجرة الى الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٧٨ .
- ٢١ - انور الرفاعي ، الاسلام في حضارته ونظمه الادارية والسياسية والادبية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والفنية ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٣ .

- ٢٢ - **بيلز وهوجر** ، مقدمة في الانثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد **الجوهري والسيد الحسيني** ؛ دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٦ (وعلى الأخص الفصول التي تتناول إنتاج الطعام والحياة الحضرية ، والانثروبولوجيا الحضرية ، والانثروبولوجيا التطبيقية) .
- ٢٣ - **جامعة الدول العربية ، الامانة العامة** ، النمو الحضري في الوطن العربي ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٢٤ - **جدعون جوبرج** ، « الفروق الريفية - الحضرية : دراسة في علم الاجتماع الريفي » ترجمة محمود عبوده في : **محمد الجوهري وآخرون** ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٦٦ - ١١٩ .
- ٢٥ - _____ ، علم الاجتماع الحضري المقارن ، ترجمة **السيد الحسيني** ، في : **محمد الجوهري وآخرون** ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٣ - ٤٨ .
- ٢٦ - **جلال أمين** ، التحضر والتنمية الاقتصادية في العالم العربي ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- ٢٧ - **جمال حمدان** ، نمو وتوزيع السكان في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ٢٨ - _____ ، المدينة العربية ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٢٩ - _____ ، « مقدمة كتاب القاهرة » تأليف **ليزيموند ستيوارت** ، ترجمة يحيى حقي ، كتاب الهلال ، القاهرة ، مارس ١٩٦٩ .
- ٣٠ - _____ ، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، كتاب الهلال ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٦ .
- ٣١ - _____ ، جغرافية المدن ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٣٢ - **جهينه سلطان الميسى** ، التحديث في المجتمع القطري المعاصر ، دار كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٧٩ .

- ٣٣ - **جيرالد بريز** ، مجتمع المدينة في البلاد النامية : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ترجمة وتقديم محمد الجوهري ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٢ .
- ٣٤ - **حسن أبراهيم** ، تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، العصر العباسى الثانى فى الشرق ومصر والمغرب والاندلس ، القاهرة ، النهضة المصرية ، الجزء الثالث .
- ٣٥ - **حسن الساعاتى** ، « التقدم العمالى والصناعى فى مصر المعاصرة » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد الثامن ، ١٩٥٤ ، ص ص ١١٩ - ١٤١ .
- ٣٦ - _____ ، التصنيع وال عمران ، بحث ميدانى للاسكندرية وعمالها ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٢ .
- ٣٧ - _____ ، « تكيف العمال الريفيين فى الاطار الحضرى الصناعى » ، فى لويس كامل مليكة (محرر) ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ص ٦٢٠ - ٦٢٦ .
- ٣٨ - **حنا بسى البياضى** ، التحديث والنمو الحضري فى الماصصة السودانية فى ضوء آراء دانيال ليرتر ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٣٩ - **رشدى بطرس** ، « العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومى » فى اعمال المؤتمر الثانى لمنظمة المدن العربية ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٧٠ .
- ٤٠ - **رودولف ستهانفهاجن** ، الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ، ترجمة ناجى أبو خليل ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- ٤١ - **رؤوف عباس حامد** ، الحركة العمالية المصرية منذ نشأتها حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٤٢ - **سوتى أوتز** ، « ثقافة الفلاحين » ، ترجمة السيد الحسينى فى : محمد الجوهري وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص ٣١٩ - ٣٤٠ .

- ٤٣ - صادق مهدي السعيد ، السكان والقوى العاملة في اقطار الخليج العربي ، ضمن أعمال ندوة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مارس ١٩٧٥ .
- ٤٤ - صبحي عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، دراسة جغرافية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٤٥ - _____ ، الموقف السكاني في الوطن العربي ، مجلة الشرق الاوسط ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ١٩٧٥ ، ص ١ - ٢٥ .
- ٤٦ - عادل عبد السلام ، بلدان الخليج العربي : دراسة ديموجرافية ، ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي ، البحرين ، ١٩٧٥ .
- ٤٧ - عادل غنيم ، « ملاحظات حول تطور العلاقات الاقتصادية والطبقة في الريف » مجلة الطبيعة ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، سبتمبر ١٩٦٦ ، ص ٦٦ - ٦٩ (ضمن ملف عن الريف المصري) .
- ٤٨ - عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودرهم في المجتمع المصري الماصر ، ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ .
- ٤٩ - عاطف أحمد فؤاد ، الطبقات والسلطة في المجتمع المصري ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .
- ٥٠ - عاطف وصفي وعبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع الحضري ، المجموعة الافريقية ، الكتاب الاول : التحضر والهجرة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .
- ٥١ - عابده بشارة ، الوطن الصناعي في لاقليم المصري ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ .
- ٥٢ - عبد الباسط حسين ، علم الاجتماع الصناعي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ ، (وعلق الإخص الفصول من الحادي عشر حتى الثالث عشر) .
- ٥٣ - عبد الباسط عبد المعطي ، الصراع الطبقي في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

- ٥٤ — عبد الرازق عباس حسين ، نشأة مدن العراق وتطورها ، القاهرة ،
معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٥٥ — _____ ، جغرافية المدن ، مطبعة نسفا ، بغداد ،
١٩٧٧ .
- ٥٦ — عبد الرحمن صادق الشريف ، مدينة الرياض ، الرياض ، مطبعة
المدينة ، ١٩٧٦ .
- ٥٧ — عبد الفتاح وهيبه ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ،
بيروت ، ١٩٧٣ .
- ٥٨ — عبد الكريم اليافي ، الهجرة وتحركات السكان ، مجلة عالم الفكر ،
المجلد الخامس ، العدد الرابع ، ١٩٧٥ .
- ٥٩ — عبد المنعم شوقي ، علم الاجتماع الحضري ، القاهرة ، مكتبة
القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ .
- ٦٠ — عبد المنعم ماجد ، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى ،
مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٦١ — عبد الوهاب ابراهيم ، اثر اعادة توزيع الملكيات الزراعية على البناء
الاجتماعي في القرية المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،
كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ .
- ٦٢ — عبد الله الصادق ابراهيم ، الآثار الاجتماعية للتعمية الصناعية في مدينة
ميت فمر ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ،
١٩٧٧ .
- ٦٣ — عبد الله علي حامد العيادي ، انماط ونماذج المدن الكبرى في
السودان ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٦٤ — عبد الله ابو عيائش وأسحق القطب ، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات
الحضرية ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ .
- ٦٥ — عبد الاله ابو عيائش ، « الكويت بين النمو الاستقطابي والتوازن
الاقليمي » ، مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية ، السنة
الثالثة ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ١١ — ٣٩ .

- ٦٦ — _____ ، « الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربى » ، مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٩ .
- ٦٧ — عبد الأمير رحيم العبود ، « الانفجار السكانى فى العالم وانعكاسه على الوطن العربى » مجلة النفط والتنمية العراقية ، العدد الرابع ، السنة الاولى ، ١٩٧٦ ، صص ٤ — ١٠٠ .
- ٦٨ — عبده بدوى ، مدن افريقية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣٣ .
- ٦٩ — عزت حجازى ، القاهرة ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٧٠ — عطيات حمدي ، جغرافية العمران ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ .
- ٧١ — لويس مفورد ، المدينة على مر العصور ، أصلها وتطورها ومستقبلها ، ترجمة وتعليق ابراهيم نصحي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٤ .
- ٧٢ — ماجد عبد الله الشمسى ، الحضرة ، بغداد ، مطبعة شفيق ، ١٩٦٨ .
- ٧٣ — محمد الجوهرى ، ظاهرة التحضر بين الادانة والتجديد ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب جيرالد برونز ، مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، ترجمة محمد الجوهرى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١ — ١٩ .
- ٧٤ — _____ ، « البناء الطبقي فى الدول النامية » فى : السيد الحسينى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، صص ٢٠١ — ٢٢٨ .
- ٧٥ — _____ وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩ .
- ٧٦ — محمد الريمحى ، البترول والتغير الاجتماعى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

- ٧٧ — محمد المعتمد مصطفى ، المدن الإسلامية وخصائصها ، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، السنة الثانية ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢١٧ — ٢٥٤ .
- ٧٨ — محمد حسنين مكاوى ، التقدم العمرانى لمدينة القاهرة والمدن المصرية الاخرى ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٣٨ .
- ٧٩ — محمد حلمى جعفر ، « آفاق للعمران » فى كتاب دولة البحرين منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٨٠ — محمد رياض ، مدن الخليج : تطورها ومشكلاتها المعاصرة ، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، السنة الثانية ، ١٩٨٠ ، ص ص ٧٧ — ١١٦ .
- ٨١ — محمد سناسير ، « مدن ازدهرت فى الصحراء » ، مجلة رسالة اليونسكو ، العدد ١٩٩٠ ، فبراير ١٩٧٨ .
- ٨٢ — محمد عيد المنعم نور ، الحضارة والتحضر ، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضرى ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٠ .
- ٨٣ — على اسلام الفار ، دراسة اجتماعية لمدينة الاسكندرية طبقا لمنهج وارنر ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .
- ٨٤ — علياء شكرى ، « مشكلات أساسية حول الاسرة والتصنيع » ، فى : السيد الحسينى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٤١٩ — ٤٤٥ .
- ٨٥ — عمرو محى الدين ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الزراعى فى مصر ١٩٥٠ — ١٩٧٠ ، أعمال مؤتمر القانون والتفسير الاجتماعى ، أسوان ، ١٩٧٥ .
- ٨٦ — عنايات الطحاوى ، دراسة جغرافية لتقليم الخرطوم ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٨٧ — فاروق محمد العادلى ، حركة التصنيع فى مدينة الخرطوم واثرها فى الحياة الاجتماعية للعمال ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الاسكندرية ، ١٩٦٤ .
- ٨٨ — فتح الله هولول ومحمد رياض الفينى ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتصنيع على المناطق الريفية بمركز كفر الدوار — بحيرة ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ .

- ٨٩ - فون جرونباوم ، حضارة الاسلام ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، القاهرة ، مكتبة مصر ، بدون تاريخ .
- ٩٠ - فيلب هاوزر ، مشكلات الحضرة السريع ، ترجمة السيد الحسيني ، في : محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩ ، ص ص ٩١ - ١١٩ .
- ٩١ - كريمة كريم ، « توزيع الدخول بين الحضر والريف » أعمال المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٨ .
- ٩٢ - كمال عبد الحميد الزيات ، تقسيم العمل الاجتماعى فى المدينة المعاصرة على ضوء نظرية دوركايم بالتطبيق على مدينة طوان بالمجتمع المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٩٣ - كمال موسى محمد ، منطقة شبرا الخيمة الصناعية ، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٩٤ - محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، مدخل نظري ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .
- ٩٥ - _____ ، الثرية المتفيرة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٩٦ - محمد فؤاد حجازى ، الاسرة والتصنيع ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٩٧ - محمد غلاب ويسرى الجوهري ، جغرافية الحضر : دراسة فى تطور الحضر ومناهج البحث فيها ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- ٩٨ - محمد محمود الحناوى ، الفروق الريفية - الحضرية فى علم الاجتماع ، دبلوم معهد العلوم الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٠ .
- ٩٩ - محمد محمود الديب ، التصنيع كأساس للتخطيط فى منطقة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٢ .

- ١٠٠٠ - محمود جلال الدين الجمل ، بورسعيد : دراسة العوامل الجغرافية الخاصة بنشأتها وتطورها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ١٠١ - محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .
- ١٠٢ - محمود عوده ، أساليب الاتصال والتفكير الاجتماعى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٠٣ - _____ ، الهجرة الى مدينة القاهرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، ١٩٧١ (عدد خاص) .
- ١٠٤ - _____ ، الفلاحون والدولة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ١٠٥ - محمود فهمى الكردى ، النمو الحضرى : دراسة لمظاهر الاستقطاب الحضرى فى مصر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .
- ١٠٦ - مرزوق عبد الرحيم ، « الهجرة الريفية - الحضرية فى مصر : أنماطها ودوافعها والآثار المترتبة عليها » ، الحلقة الدراسية الاولى لعلم الاجتماع الريفى ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٠٧ - مصطفى الخشاب ، الاجتماع الحضرى ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ١٠٨ - منذر ابراهيم الوزير ، النمو الحضرى لمدينة غزة ونتائجه الاجتماعية ، الاسكندرية ، دبلوم معهد العلوم الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ١٠٩ - نادر الفرجانى « استخدام الابدى العاملة فى الدول العربية الخليجية » المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ١٩٧٩ .
- ١١٠ - نهى فهمى ، القرية المتحضرة ، رسالة-دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ .

- ١١١ - هنرى مندار ، « علم الاجتماع الريفي » ترجمة علياء شكرى ،
 فى : محمد الجوهري وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع الريفي
 والحضرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص
 ١٥٩ - ١٨٥ .
- ١١٢ - هيفاء الشنوانى ، « ظاهرة النمو الحضرى » فى اعمال المؤتمر
 الرابع للشئون الاجتماعية ، طرابلس ، ١٩٧١ .
- ١١٣ - ياقوت الحموى ، معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت .
 ١٩٧٢ .

obeikandi.com

ثانيا : باللغة الانجليزية

(أ) المدينة بين التطور التاريخي والنظرية الاجتماعية :

1. Abrams; P; «Towns and Economic Growth : Some Theories and Problems»; in Abrams; P; and Wrigley (eds.); Towns in Societies; Cambridge University Press; 1978; pp. 9-34.
2. Beckinsale; R; and Houston; J; Urbanization and Its Problems; Basil Blackwell; 1968.
3. Bergel; Urban Sociology; McGraw-Hill Book Company; New York; 1955.
4. Berry; B; The Human Consequences of Urbanization : Divergent Paths in the Urban Experience of the Twentieth Century; 1973.
5. Boskoff; A; The Sociology of Urban Regions; New York : Appleton-Century Crofts; 1962.
6. Bridenbaugh; C; Cities in Revolt; Knopf; New York; 1955.
7. Botero; G; «The Greatness of Cities»; in Botero; G; The Reason of State and the Greatness of Cities; London; Routledge & Kegan Paul; 1956.
8. Childe; G; What Happened in History; Penguin Books; London; 1964.
9. Cottrell; W; Energy and Society; McGraw-Hill; 1955.
10. Daire; M; «The Pattern of Urban Growth»; in Murdock; G; (ed.); Studies in the Science of Society; New Haven : Yale University Press; 1953 : pp. 75-91.
11. Davis; K; «The Origin and Growth of Urbanization in the World»; American Journal of Sociology; 60; March; 1955; pp. 426-440.
12. ———; World Urbanization; 1950-1970; Berkeley; Univ. of California; 1969.
13. ———; «The Urbanization of the Human Population»; in Breese; G; (ed.); The City in Newly Developing Countries Princeton University Press; 1972; pp. 5-20.

14. De Coulanges; F; *The Ancient City*; Doubleday; Garden City; New York; 1956.
15. Dickinson; K; *The West European City : A Geographical Interpretation*; London; 1951.
16. Dimbley; G. W; (ed.) *Man, Settlement, and Urbanism*; Schenkman; Cambridge; Mass; 1972.
17. Dobb; M; *Studies in the Development of Capitalism*; London; 1946.
18. Dopsch; A; *The Economic and Social Foundations of European Civilization*; London; 1954.
19. Epstein; A; «Urbanization and Social Change in Africa»; in Breese; G; (ed.) *The City in Newly Developing Countries*; Princeton Univ. Press; 1972; pp. 246-287.
20. Firey; W; *Man, Mind and Land*; Free Press; 1960.
21. George; D; *London 'Life in the Eighteenth Century*; Horchbooks; New York; 1964.
22. Germani; G; «Migration and Acculturation»; in Hauser; P; (ed.); *Hand-book for Social Research in Urban Areas*; Paris; 1965; pp. 159-178.
23. Gibbon; E; *The Decline and Fall of the Roman Empire*; Dell; New York; 1952.
24. Gillin; P; *The Distribution of Occupations as a City Yardstick*; King's Crown; 1951.
25. Glass; D; *The Town in a Changing Civilization*; London; John Lane; 1953.
26. Gutkind; P; *Urban Anthropology*; Van Gorcum & Comp. The Netherlands; 1974.
27. Handlin; O; and Burchard; J; (eds.) *The Historian and the City*; Cambridge; Mass; 1963.
28. Hatt; P; and Reiss; A; (eds.); *Cities and Society*; Free Press; Glencoe; I 11; 1968.
29. Hauser; P; «Observations on the Urban-Folk and Urban-Rural Dichotomies as Forms of Western Ethnocentrism»; in Hauser; P;

- and Schore; L; (eds.); *The Study of Urbanization*; New York; 1965; pp. 503-518.
30. Hawley; A; *Human Ecology*; New York; 1956.
 31. ———; *Urban Society*; Ronald Press; New York; 1971.
 32. Hiorns; F; *Town Building in History*; Harrap; London; 1956.
 33. Hoover; E; and Vernon; R; *Anatomy of a Metropolis*; Cambridge; Harvard University Press; 1959.
 34. Hoselitz; B; «Generative and Parasitic Cities»; *Economic Development and Cultural Change*; 3; 1955; pp. 278-194.
 35. ———; «The Role of Cities in the Economic Growth of Underdeveloped Countries»; in Breese; G; *The City in Newly Developing Countries*; Princeton University Press; 1972; pp. 330-341.
 36. Jones; E; *Towns and Cities*; Oxford University Press; 1970.
 37. July R; *A History of the African People*; Scribner's; New York; 1970.
 38. Kerr; C; et al; *Industrialism and Industrial Man*; Cambridge Univ. Press; 1960.
 39. Lampard; E; «The History of Cities in Economically Advanced Areas»; *Economic Development and Culture Change*; Vol. 3; 1955.
 40. ———; «Historical Aspects of Urbanization»; in Hauser; P; and Schnore; L; (eds.) *The Study of Urbanization*; John Wiley & Sons; New York; 1965.
 41. Lenski; L; *Human Society*; McGraw-Hill; New York; 1970.
 42. Lewis; O; «Further Observations on the Folk-Urban continuum and Urbanization With Special Reference to Mexico City»; in Hauser; P; and Schnore; L; (eds.); *The Study of Urbanization* John Wiley & Sons; New York; 1965.
 43. Lopez; R; «The Cross roads within the Wall»; in Handlin; O; and Burchard; J; (eds.); *The Historian and the City*; Cambridge; Mass; 1963.
 44. Mann; P; *An Approach to Urban Sociology*; Routledge and Kegan Paul; London; 1968.
 45. Marx; K; *Capital*; New York; Modern Library; 1954.

46. Mayer; P; «Labour Migracy and the Social Network»; in Holleman; Y; (ed.) Problems of Transition; London; 1964; pp. 21-34.
47. Mills; C. Wright. The Power Elite; New York; Oxford University Press; 1959.
48. Miner; H; The Primitive City of Timbuctoo; Doubleday; Anchor; New York; 1965.
49. Moore; W; The Impact of Industry; Prentice-Hall; 1965; Chaps 3; 4.
50. Morris; R; Urban Sociology; George Allen and Unwin LTD; London; 1968.
51. Mumford; L; The City in History; Its Transformation and Its Prospects; Harcourt & Brace; and World; New York; 1961.
52. Mundy; J; and Reisenberg; P; The Medieval Town; Van Nostrand; New York; 1958.
53. Nelson; J; «The Urban Poor Disruption or Political Integration in Third World Cities ?»; World Politics; XGII; 1970; pp. 393-414.
54. Pahl; K; «The Rural-Urban Conenuum»; in Pahl; K; (ed.); Readings in Urban Sociology; Pergman Press; London; 1968; pp. 280-288.
55. Palen; J; The Urban World; Mc Graw Hill Book Company; New York; 1975.
56. Pearse; A; «Metropolis and Peasant : The Expansion of the Urban-Industrial Complex and the Changing Rural Structure»; in Shanin; T; (ed.); Peasant and Peasant Societies; Penguin; 1971; pp. 69-80.
57. Pirenne; H; Economic and Social History of Medieval Europe; Harcourt; New York; 1936.
58. ———; Medieval Cities; Princeton University Press; N. Y ; 1939.
59. Polanyi; K; et al; Trade and Market in the Early Empires : Economic in History and Theory; Glencoe; I 11; 1957.
60. Queen; S; and Carpenter; D; The American City; N. Y; Macmillan Hill Book Co; 1958.
61. Redfield; R; «The Folk Society»; in Hatt; P; and Reiss; A; Yr; (eds.); Cities and Society; Free Press; Glencoe; Inc; N. Y; 1968; pp. 30-45.

62. Reissman; L; *The Urban Process*; London : 1964.
63. Robert; A; *The Evolution of Urban Society : Early Mesopotamia and Prehistoric Mexico*; Chicago : Aldine Publishing Company; 1965.
64. Robert; B; and Willey (eds.); *Courses Toward Urban Life*; Chicago Aldine Publishing Company; 1962.
65. Robson; W; *Great Cities of the World*; London; 1957.
66. Rodwin; L; (ed.); *The Future Metropolis*; New York; George Broziller; 1961.
67. ———; *Nations and Cities*; Houghton-Mifflin; 1970.
68. Rose; H; *The City*; Lippincott; Chicago; 1955.
69. Rostovtzeff; M; «Cities in the Ancient World»; in Ely; K; (ed.) *Urban Land Economics*; Arn Arbor; 1952.
70. Saalman; H; *Medieval Cities*; Broziller; New York; 1968.
71. Sayre; W; and Polsby; N; «American Political Science and the Study of Urbanization»; in Hauser; P; and Schnore; L; (eds.) *The Study of Urbanization*; John Wiley & Sons; Inc; 1965; pp. 115-156.
72. Schnore; L; *The Urban Scene*; Free Press; New York; 1965; Chap. 16.
73. ———; «On the Spatial Structure of Cities in the two Americans»; in Hauser; P; and Schnore; L; (eds.); *The Study of Urbanization*; John Wiley; Sons; New York; 1965; pp. 347-397.
74. Sjoberg; G; *The Preindustrial City*; Glencoe; II 1; 1960.
75. ———; «Cities in Developing and in Industrial Societies : A Cross Cultural Analysis»; in Hauser; P. and Schnore; L; (eds.) *The Study of Urbanization*; John Wiley & Sons; New York; 1965.
76. ———; *The Rise and Fall of Cities : A Theoretical Perspective*; in Breese; G; (ed.) *The City in Newly Developing Countries*; Princeton University Press; 1972; pp. 219-231.
77. Sovani; N; «The Analysis of Overurbanization»; in Breese; G; (ed.); *The City in Newly Developing Countries*; Princeton University Press; 1972; pp. 322-330.
78. Taeuber; I; «Population Growth in Less Developed Countries»; in Hauser; P; (ed.) *The Population Dilemma*; Prentice-Hall; Englewood Cliffs; J. N; 1969.

79. Tangri; S; «Urbanization; Political Stability; and Economic Growth»; in Finkle; J; and Gable; R; (eds.); Political Development and Culture Change; John Wiley & Sons; New York; 1971; pp. 212-226.
80. Theodorson; G; Studies in Human Ecology; New York; 1961.
81. Turner; R; The Great Cultural Traditions; vol. 1; The Ancient Cities especially; Chaps. 3-4; 9-10; New York; 1941.
82. Weber; M; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism; New York; 1948.
83. Weber; M; The City; Free Press; New York; 1958.
84. Weiner; M; «Urbanization and Political Protest»; Civilization ; XVII; 1967; pp. 44-52.
85. Wirth; L; «Urbanism as a way of Life»; in Hatt; P; and Reiss; A; (eds.); Cities and Society; Free Press; 1957.

(ب) المدينة في الدول النامية :

86. Ando; H; Peking; N. Y; 1968.
87. Bantom; M; «Social Alignment and Identity in a West African City»; in Kuper; H; (ed.) Urbanization and Migration in West Africa; Univ. of Calif. Press; Berkely; 1966.
88. Blake; G; «Urbanization in North Africa : Its Nature and Consequences»; in Dwyer; D; (ed.) The City in the Third World ; Pitman Press; London; 1974; pp. 67-80.
89. Bopegomage; A; Delhi : A Study in Urban Sociology ; Bombay; 1957.
90. Breese; G; (ed.) The City in Newly Developing Countries ; Princeton University Press; 1972.
91. Brush; J; «The Morphology of Indian Cities»; in Turner; K; (ed.) India's Urban Future; Berkely : University of California Press ; pp. 53-64.
92. Bulsara; J; Problems of Rapid Urbanization in India; London; 1964.

93. Durand; J; and Pelaez; «Patterns of Urbanization in Latin America»; in Breese; G; (ed.) *The City in Newly Developing Countries*; Princeton University Press; 1972; pp. 172-196.
94. Dwyer; D; (ed.) *The City in the Third World*; The Pitman Press; London; 1974.
95. Epstein; A; «Urban Communities in Africa» in Cluckman; (ed.); *Closed Systems and Open Minds : The Limits of Naivety in Social Anthropology*; Chicago; 1964; pp. 83-102.
96. Frank; A; *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*; New York; Monthly Review Press; 1969.
97. ———; «Instability and Integration in Urban Latin America»; in Frank; A; *Latin America : Underdevelopment or Revolution :* Monthly Review Press; N. Y; 1969; pp. 274-295.
98. Foster; G; and Kemper; K; (ed.) *Anthropologists in Cities*; Little; Brown; Boston; 1974.
99. Freilich; M; (ed.) *Marginal Natives : Anthropologist at Work*; New York; 1970.
100. Gakenheimer; R; «The Paruvian City of the sixteenth Century»; in Beyer; G; (ed.) *The Urban Explosion in Latin American*; Cornell University Press; Ithaca; New York; 1967; pp. 44-60.
101. Gibbs; J; (ed.) *Peoples of Africa*; New York; 1965.
102. Ginsburg; N; *Urban Geography and (Non-Western) Areas*; in Hauser; P; and Schnore; L; (eds.) *The Study of Urbanization*; John Wiley & Sons; New York; 1964; pp. 311-376.
103. Gist; N; «Urbanism in India»; in Fava; S; (ed.) *Urbanism in World Perspective*; Thomas Crowell; 1968.
104. Gutkind; P; *Urban Anthropology*; Van Gorcum; The Netherlands; 1974.
105. Hall; R; «The Cities of Japan : Notes on Distribution and Inherited Forms»; in Abrams; P; and Wrigley; E; (ed.) *Towns in Societies*; Cambridge University Press; 1978; pp. 130-145.
106. Hamdan; G; «Capitals of New Africa»; in Breese; G; (ed.) *The City in Newly Developing Countries*; Princeton University Press; 1972; pp. 146-161.

107. Hance; W; Population; Migration and Urbanization in Africa; Columbia University Press; N. Y; 1970.
108. Hanna; W; and Hanna; J; Urban Dynamics in Black Africa; Aldine-Atherton; Chicago; 1971.
109. Hauser; P; Urbanization in Asia and the Far East; UNESCO; 1956.
110. ———; (ed.) Urbanization in Latin America; UNESCO ; Paris; 1961.
111. Hodgkin; T; Nationalism in Colonial Africa; Muller; London; 1956.
112. Hoselitz; B; «The Cities of India and Their Problems»; in Turner; R; (ed.) India's Urban Future; Berkely : University of California; 1962; pp. 425-443.
113. ———; and Moore; W; (eds); Industrialization and Society; UNESCO : Mouton; Paris; 1963.
114. Keyfitz; N; «Political-Economic Aspects of Urbanization in South and Southeast Asia»; in Hauser; P; and Schnore L; (eds.) The Study of Urbanization; John Wiley; New York; 1965 pp. 265-310.
115. Kropf-Askari; Yoruba Towns and Cities; London; 1969.
116. Kuper; H; (ed.) Urbanization and Migration West Africa; Univ. of Calif. Press; Berkeley; 1966.
117. Leeds; A; (ed.) Rio's Favelas; University of Texas Press; 1970.
118. ———; and Leeds; E; «Brazil and the Myth of Urban Rurality : Urban Experience; Work and Values in Squatments of Rio De Joneiro and Lima»; in Field; A; (ed.); City and Country in the Third World; Cambridge; Mass; 1970; pp. 225-242.
119. Leslie; J; A Social Survey of Dar es Salaam; Oxford University Press; London; 1963.
120. Lewis; O; The Children of Sanchez; New York; Random House; Alfred A. Knopf; 1961.
121. Lloyd; P; Africa in Social Change; Penguin Books; Baltimore; 1967.

122. Loockwood; W; *The Economic Development of Japan*; Princeton University Press; 1964.
123. Mabognijie; A; *Urbanization in Nigeria*; London; 1978.
124. ———; «The Pre-Colonial Development of Yoruba Towns»; in Dwyer; D; (ed.) *The City in the Third World* ; The Pitman Press; London; 1974; pp. 26-35.
125. Mao Tse Tung; *Selected Works of Mao Tse Tung*; vol. 5; Peking; Foreign Languages Press; 1977.
126. Miner; H; «The City and Modernization : an Introduction»; in Miner; H; (ed.) *The City in Modern Africa*; New York; 1967; pp. 1-20.
127. Morse; R; «Latin American Cities : Aspects of Function and Structure»; in Friedmann; J; (ed.) *Regional Development and Planning*; Cambridge; 1964 pp. 361-381.
128. ———; «The Heritage of Latin America»; in Hartz; L; (ed.) *The Founding of New Societies*; New York; 1964; pp. 123-177.
129. ———; «Recent Research on Latin American Urbanization : A Selective Survey with Commentary»; in Breese; G; (ed.) *The City in Newly Developing Countries*; Princeton University Press; 1972; pp. 475-506.
130. Murphy; R. *Shanghai : Key to Modern China*; Harward Univ-Press; Cambridge; Mass; 1958.
131. ———; «Urbanization in Asia»; in Breese; G; (ed.) *The City in Newly Developing Countries*; Princeton University Press; 1972; pp. 58-75.
132. Oliver; R; and Mathew; G; (eds.) *History of East Africa*; Oxford; 1963.
133. Richman; M; *Industrial Society in Communist China*; N. Y; Random House; 1959.
134. Rotberg; R; and Mazrui (eds.) *Protest and Power in Black Africa*; New York; 1970.
135. Rycroft; W; and Clemmer; M; *A Study of Urbanization in Latin America*; New York; 1962.

136. Shack. W; «Urban Tribalism and the Cultural Process of Urbanization in Ethiopia»; in Southall; A; and Bruner E; (eds.) Urban Anthropology; Chicago; 1966; pp. 113-128.
137. Sjoberg; G; «Cities in Developing and in Industrial Societies : A Cross-Cultural Analysis» in Hauser; P; and Schnore; L; (eds.) The Study of Urbanization; John Wiley; New York; 1965; pp. 208-264.
138. Smith; L; «Urbanization in Latin America» in Anderson; N; (ed.) Urbanism and Urbanization; Leiden; 1964; pp. 127-142.
139. Southhall; A; «Determinants of the Social Structure of African Urban Populations»; in Forde; D; (ed.) Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara; Paris; 1956; pp .557-578.
140. ———; Social Change in Modern Africa; London; Oxford University Press; 1969.
141. Taeuber; I; «Population and Labor Force in the Industrialization of Japan»; in Kuznets; S; and Moore; W; (eds.) Economic Growth : Brazil; India and Japan; Durban; 1955; pp. 318-342.
142. Tangri; S; «Urbanization, Political Stability and Economic Growth»; in Finkle; J; and Gable; R; (eds.) Political Development and Social Change; John Wiley & Sons; Inc; 1971; pp: 212-228.
143. Turner; J; «Squatier Settlements in Developing Countries»; in Moynihah; D; (ed.) Toward a National Urban Policy; Basic Books; N. Y; 1970; pp. 256-257.
144. Ullman; M; «Cities of Mainland China : 1953-1959»; in Breese; G; (ed.) The City in Newly Developing Countries; Princeton University Press; 1972; pp. 81-103.
145. United Nations Economic Commission For Africa; World Population Prospects 1965-1980; Addis Ababa; 1969.
146. United Nations Economic Commission For Africa; Demographic Handbook of Africa; Addis Ababa; 1971.
147. Wolfe; W; «Some Implications of Recent Changes in Urban and Rural Settlement Patterns in Latin America»; in V. N; World Population Conference; 1965 (A. 8/1/E 66).

(ج) المدينة في دول الشرق الأوسط :

148. Abu-Lughod; J; «Urban-Rural Differences as a Function the Demographic Transtition : Egyptian Data and an Analytical Model»; American Journal of Sociology; 69; 1963; pp. 476-490.
149. ———; «Urbanization in Egypt»; Economic Development and Cultural Change; 13 (1965); pp. 313-343.
150. ———; «Tale of Tow Cities : The Origins of Modern Cairo»; Comparative Studies in Society and History; 1965; pp. 429-457.
151. ———; «Varieties of Urban Experience; Coexistence and Coalescence in Cairo»; in Lipidus; I; (ed.) Middle Eastern Cities ; Berkeley; 1969.
152. ———; «Rural Migration and Politics in Egypt»; in Antoun; R; and Harik; I; (eds.) Rural Pural Politics and Social Change in the Middle East; Bloomington; Ind; 1972.
153. ———; «Migrant Adjustment to City Life : The Egyptian Case»; in Breese; G; (ed.) The City in Newly Developing Countries; Princeton University Press; 1972; pp. 376-388.
154. Antoun; R; and Harik; I; (eds.) Rural Politics and Social Change in the Middle East; Bloomington; Ind; 1972.
155. Baer; G; Population and Society in the Arab East; London ; 1964.
156. ———; Studies in Social History of Modern Egypt; Chicago; 1969.
157. Berger; M; Bureaucracy and Society in Modern Egypt; Princeton University Press; 1956.
158. Berry; B; The Human Consequences of Urbanization; London; 1971.
159. Bharier; J; «Note on the Population of Iran; 1900-1966»; Population Studies; 22 (1968); pp. 273-279.
160. Clarke; J; «Introduction»; in Clarke; J; and Fishes; W; (eds.) Population of the Middle East and North Africa; London; 1972.
161. Costello; V; Kashan : A City and Region of Iran; London; 1976.

162. ———; *Urbanization in the Middle East*; Cambridge University Press; London; 1977.
163. Davis; K; and Golden; H; «Urbanization and the Development of Pre-Industrial Areas»; in Halt; P; and Reiss; Jr. (eds.) *Cities and Society*; Free Press; N. Y; 1957; pp. 120-140.
164. Dewdney; J; «Turkey : Recent Population Trends»; in Clark; J; and Fisher; W; (eds.) *Population of the Middle East and North Africa*; London; 1972; pp. 48-65.
165. Dodd; P; «Family Honour and the Forces of Change in Arab Society»; *International Journal of Middle East Studies*; 4 (1973); pp. 40-54.
166. English; P; *City and Village in Iran : Settlement and Economy in the Kirman Basin*; London; 1966.
167. Fernea; R; «Land Reform and Ecology in Post-Revolutionary Iraq»; *Economic Development and Cultural Change*; 17; 1969; pp. 356-381.
168. French; G; and Hill; A; *Kuwait : Urban and Medical Ecology*; Heidelberg; 1971.
169. Gibb; H; *Islamic Society and the West*; London; 1950.
170. Goitein; S; D; *A Mediterranean Society : The Jewish Community of the Arab World*; vol. I : *Economic Foundations*; Cambridge; Mass; 1967.
171. ———; «Cairo : An Islamic City in the Light of the Geniza Documents»; in Lapidus; I; (ed.) *Middle Eastern Cities*; Berkeley and Los Angeles; 1969; pp. 90-103.
172. Graber; O; «The Illustrated Maqamat of the Thirteenth Century : The Bourgeoisie and the Arts»; in Hourani; A; and Stern; S; (eds.) *The Islamic City*; London; 1970; pp. 8-18.
173. Gulick; J; *Tripoli : A Modern Arab City*; Cambridge; Mass : 1967.
174. Hacker; J; *Amman*; University of Durham; 1960.
175. Halpern; M; «Egypt and the New Middle Class»; *Comparative Studies in Society and History*; 1967; pp. 97-108.

176. Hamdan; G; *Studies in Egyptian Urbanism*; Cairo; 1959.
177. Harik I; «The Impact of the Domestic Market on Rural-Urban Relations in the Middle East»; in Antoun; R; and Harik; I; (eds.) *Rural Politics and Social Change in the Middle East*; Bloomington; Ind; 1972; pp. 345-349.
178. Hartley; R; «Libya : Economic Development and Demographic Responses»; in Clarke; J; and Fisher; W; (eds.) *Population of the Middle East and North Africa*; London; 1972; pp. 242-273.
179. Hershlag; Z; *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*; Leiden; 1964.
180. Hill; A; «The Gulf States : Petroleum and Population Growth»; in Clarke; J; and Fisher; W; (eds.) *Population of the Middle East and North Africa*; London; 1972; pp. 244-255.
181. Hihî; p; *History of the Arabs From the Earliest Times to the Present*; London; 1960.
182. Hourani; A; «The Islamic City in the Light of Recent Research»; in Hourani; A; and Stern; S; (eds.) *The Islamic City*; London; 1970.
183. Ithrahim; S; «Urbanization in the Arab World»; *Population Bulletin of the United Nations Economic Commission to Western Asia*; 7 (1974); pp. 74-124.
184. Issowi; C; *The Economic History of the Middle East*; Chicago; 1966.
185. ———; «Economic Change and Urbanization in the Middle East»; in Lapidus; I; (ed.) *Middle Eastern Cities*; University of California Press; 1969; pp. 116-130.
186. Jacobs; N; *The Sociology of Development : Iran as an Asian Case Study*; New York; 1966.
187. Jansen; C; «Social Aspects of Internal Migration»; in Jackson; J; *Migration*; Cambridge University Press; 1969.
188. Khalaf; S; and Konstod; P; *Hamra of Beirut : A Case of Rapid Urbanization*; Leiden; 1973.

189. Khuri; F; «Sectarian Loyalty Among Rural Migrants in Two Lebanese Suburbs : A Stage Between Family and National Allegiance»; in Antoun; R; and Harik; I (eds.) Rural Politics and Social Change in the Middle East; Bloomington; Ind; 1972; pp. 315-334.
190. Lapidus; I; Middle Eastern Cities; University of California Press; 1969.
191. Lawless; R; «Iraq : Changing Population Patterns»; in Clarke; J; and Fisher; W; (ed.) Population of the Middle East and North Africa; London; 1972.
192. Lerner; D; The Passing of Traditional Society; Modernising of Middle East; London; 1964.
193. Levy; R; The Social Structure of Islam; Cambridge; 1962.
194. Little; K. Urbanization as a Social Process; London; 1974.
195. Mansur; F; Bodrum : A Town in the Aegean; Leiden; 1972.
196. McGregor; R; «Saudi Arabia : Population and the Making of a Moderate State»; in Clark; J; and Fisher; W; (eds.) Population of the Middle East and North Africa; London; 1972; pp. 170-186.
197. Potersen; K; «Demographic Conditions and Extended Family Households : Egyptian Data»; Social Forces; 1968; pp. 531-537.
198. ———; «Villagers in Cairo : Hypothese Versus Data»; American Journal of Sociology; 77 (1971); pp. 560-573.
199. Prothro; T; and Diab; L; Changing Family Patterns in the Arab East; American University of Beirut; 1974.
200. Stern; S; «The Constitution of the Islamic City»; in Hourani; A; and S; (eds.) The Islamic City; London; 1970; pp. 23-32.
201. Van Nieuwenhijze; C. A. O; Social Stratification and the Middle East; Leiden; 1965.

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول :

مبادئ علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثانى :

نظرية علم الاجتماع : تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكتورة محمود عودة ومحمد الجوهري ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتفهم الاجتماعى : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد في علم الاجتماع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس :

مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكري والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع :

الطبقات في المجتمع الحديث : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسي المعاصر : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة في علم الاجتماع : للدكاترة علياء شكرى ومحمد على محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر :

دراسات في التنمية الاجتماعية : تأليف الدكتورة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى عشر :

مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية : تأليف جون ركس ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر :

التغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع عشر :

علم الاجتماع الرفيى والحضرى ، للدكتور محمد الجوهري والدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة في علم الاجتماع : تأليف الكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب السادس عشر :

مقدمة في علم الاجتماع الصناعي ، تأليف الدكتور محمد الجوهري ، دار
الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع عشر :

علم الفولكلور : الجزء الأول ، تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة
الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر :

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم : تأليف الدكتور السيد الحسيني ،
الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربي ، اشراف الدكتور محمد الجوهري ،
دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية ، اشراف الدكتور محمد الجوهري ،
دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب الحادي والعشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث : تأليف الدكتور محمد
الجوهري ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثاني والعشرون :

علم الفولكلور ، الجزء الثاني ، دراسة المعتقدات الشعبية : تأليف الدكتور
محمد الجوهري ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والعشرون :

بعض ملامح التفجر الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي ، دراسات ميدانية
لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية ؛ تأليف الدكتورة علياء
شكري ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون :

التراث الشعبي المصري في المكتبة الأوربية : تأليف الدكتورة علياء شكري ،
دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الخامس والعشرون :

الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة : تأليف الدكتورة علياء شكري ،
الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السادس والعشرون :

دراسات معاصرة في علم الاجتماع : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب السابع والعشرون :

عادات الطعام في الوطن العربي : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، تحت الطبع .

الكتاب الثامن والعشرون :

الفلاحون والدولة : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون :

تاريخ علم الاجتماع : الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون :

علم الاجتماع والمنهج العلمى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الاولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى والثلاثون :

اصول علم الاجتماع السياسى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الاولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثانى والثلاثون :

جماعات الفجر مع اشارة لفجر مصر والبلاد العربية : تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون :

الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الرابع والثلاثون :

علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والثلاثون :

علم الاجتماع العسكري : التحليل السوسيوولوجى لنسق السلطة العسكرية : تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب السادس والثلاثون :

الفكر الاجتماعي : نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هاينز موس ، ترجمة الدكتور السيد الحسيني والدكتورة جهينة سلطان العيسى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والثلاثون :

التبعية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن والثلاثون :

المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع والثلاثون :

النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، تأليف الدكتور على ليلة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الأربعون :

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادى والأربعون :

البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والأربعون :

علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لاعمال تالكوت بارسونز ، تأليف جى روشية ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور أحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث والأربعون :

البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والاثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع والأربعون :

علم الاجتماع والنقد الاجتماعى : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري والسيد الحسيني وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والأربعون :

الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث : تحرير الن مونتجوى ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد ، دار المعارف ، تحت الطبع .

الكتاب السادس والأربعون :
وقت الفراغ في المجتمع الحديث : تأليف الدكتور محمد علي محمد ، دار
المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والأربعون :

علم الاجتماع : تأليف جونسون ، ترجمة وتطبيق الدكتورة علياء شمكري
ومحمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد وحسن الخولي . تحت الطبع .

الكتاب الثامن والأربعون :

الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث : مدخل إجتماعى ثقافى ، تأليف
الدكتور حسن الخولى . تحت الطبع .

الكتاب التاسع والأربعون :

المرأة المصرية بين البيت والعمل ، تأليف الدكتور محمد سلامة آدم ،
تحت الطبع .